الحائط العربي

https://arabwall.com

كرة النار:

عام على الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على العالم والإقليم

(ملف خاص)

كرة النار:

عام على الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على العالم والإقليم

د. محمد عز العرب

مثّلت الأزمة التي تحولت إلى حرب بين روسيا وأوكرانيا أحد التفاعلات الرئيسية التي شهدها العالم في القرن الحادي والعشرين بحيث توصف تحولات "ما بعدها" مقارنة بأوضاع "ما قبلها"، إذ إن منسوب التوتر الدولي وصل إلى ذروته، بعد انخفاض القدرة على حل الأزمة المؤثرة على حالة السلم والأمن الدوليين، وهو ما لم يحدث منذ انتهاء مرحلة الحرب الباردة، الأمر الذي تصاعد معه دور أجهزة الاستخبارات، وتزايد أهمية المعلومات التي لم تعد بحوزة الدول بل امتدت إلى الفاعلين من غير الدول، في مراحل مختلفة منذ التنبؤ باستعداد روسيا لشن حملة عسكرية، مروراً بتبادل المعلومات الاستخباراتية بين الحلفاء، وإتاحة معطيات الصراع للدوائر المعنية، وعودة حروب الجواسيس إلى الواجهة، وصولاً إلى استشراف المآلات المحتملة للحرب.

ولا يبدو أن هذه الحرب في طريقها للتسوية وإنما تتجه إلى إطالة أمدها، ولا سيما بعد أن برهنت المواجهات الميدانية أن روسيا غير قادرة على إخضاع أوكرانيا، بل لم تستطع المحافظة على كل الأراضي التي ضمتها إليها. في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة لاستنزاف القدرات الروسية العسكرية والاقتصادية على المدى المتوسط، بحيث تقبل موسكو باتفاقية سلام بشروط الولايات المتحدة وحلفائها في الناتو. غير أن الولايات المتحدة حتى الآن تكبدت أعباء متزايدة، فضلاً عن فشلها في إقناع دول العالم بالسير خلفها، بل إن بعض القوى الأوروبية الرئيسية مثل فرنسا تطرح رؤى بديلة لتحقيق أمنها بمعزل عن تصورات واشنطن، فيما تطلق عليه بعض الكتابات "البوصلة الاستراتيجية" أو الاستقلال الاستراتيجي، الذي يركز عليه الرئيس ماكرون.

كما أن الصين أصدرت مؤخراً وثيقة لتوضيح موقفها من التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية، والتي تتمثل في التخلي عن عقلية الحرب الباردة، ووقف الأعمال العدائية، واستئناف محادثات السلام، وإيجاد حل للأزمة الإنسانية، وحماية المدنيين وتبادل أسرى الحرب، والحفاظ على سلامة المنشآت النووية، وتقليص الأخطار الاستراتيجية، وتسهيل تصدير الحبوب، ووقف العقوبات الأحادية الجانب، ودعم مرحلة إعادة الإعمار. إلا أن تنفيذ تلك المبادرة يحتاج إلى إرادة سياسية داعمة للسلم من كل الأطراف، وهو ما ليس متوافراً حتى تستشعر النخب الحاكمة وصولها إلى "توازنات الضعف". وهنا، تخشى الصين من تحقيق أحد الأطراف المتحاربة نصراً حاسماً تنعكس نتائجه على هيكل النظام الدولي ويهدد مطامعها في الإطاحة بالهيمنة الأمريكية على القمة.

وقد امتدّت تأثيرات تلك الحرب في إطار الجغرافيا المتحركة إلى الشرق الأوسط بحيث توسعت الشراكات الروسية

"السياسية والاقتصادية" مع عدد من الدول العربية، وتعزيز التحرك الروسي في مثلث الأزمات العربية، مع ملاحظة تراجع في صفقات التعاون العسكري لموسكو مع دول الإقليم، وتوازى مع ذلك المسعى الأمريكي لإعادة تأطير وجودها ومصالحها في الإقليم بعدما ساد توجه لدى إداراتها المختلفة (الديمقراطية والجمهورية) للخروج المتدرج من الإقليم في سياق انشغالها بمواجهة النفوذ الصيني. غير أن ما أدى إلى تغيير تلك الحسابات هو أن الحرب أدت إلى واحدة من أكثر أزمات الطاقة العالمية حدة، وهو ما زاد الطلب على النفط في المنطقة، فضلاً عمّا أبرزته الحرب بشأن الدور المؤثر لكل من روسيا وأوكرانيا في التجارة العالمية للحبوب.

وفي هذا السياق، يتناول هذا الملف عدداً من الموضوعات، على النحو التالي:

١- **توظيف المعلومة:** كيف دفعت الحرب الأوكرانية باتجاه صعود أدوار أجهزة الاستخبارات؟ ٤

٢- **نتائج متفاوتة:** مكاسب وإخفاقات الولايات المتحدة بعد عام من الحرب الروسية الأوكرانية ٨

٣- **تراجع حاد:** انعكاسات حرب أوكرانيا على حالة التسلح الروسية في الشرق الأوسط ١٢

٤- **محددات ضاغطة:** تداعيات الحرب الأوكرانية على النفوذ الروسي في المنطقة العربية ١٦

٥- **رؤية بديلة:** لماذا أعلنت الصين عن مبادرة لتسوية الحرب الروسية الأوكرانية؟ ٢٠

٦- **الاستقلال الاستراتيجي:** رؤية باريس إلى الأمن الأوروبي بعد الحرب الأوكرانية ٢٦

٧- **تعزيز النفوذ:** التحركات الفرنسية في الشرق الأوسط بعد الحرب الروسية الأوكرانية ٣٢

٨- **القضايا العشر:** كيف وظفت تركيا الأزمة الأوكرانية في تعظيم مكاسبها الاستراتيجية؟ ٣٦

٩- **ارتدادات مزدوجة:** حدود تأثير الحرب الروسية-الأوكرانية على إيران ٤٢

١٠- **اتجاهات متعددة:** مسارات تعامل الجاليات العربية والغربية مع الحرب الروسية الأوكرانية ٤٦

١١- **تفاعلات منفلتة:** إشكاليات انخراط "كتائب إسلاموية" في الحرب الروسية الأوكرانية ٥٢

١٢- **تعظيم الفرص:** ارتدادات الحرب الروسية الأوكرانية على قطاع الطاقة بالشرق الأوسط ٥٨

١٣- **معضلة الغذاء:** سياسات الدول العربية للتعامل مع نقص إمدادات الحبوب بعد حرب أوكرانيا ٦٣

توظيف المعلومة:

كيف دفعت الحرب الأوكرانية باتجاه صعود أدوار أجهزة الاستخبارات؟

محمد فوزي

مع حلول الذكرى الأولى لاندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، يجد المتابع لمسار الحرب أنها شهدت جنوحاً متزايداً من أطرافها الرئيسيين على مستوى توظيف أجهزة الاستخبارات لرسم معالم الصراع وتحديد مآلاته المحتملة، وقد بدأ دور أجهزة الاستخبارات في الحرب قبيل اندلاعها، من خلال توقع الحملة العسكرية الروسية على أوكرانيا، لكن هذا الدور انتقل مع اندلاع الحرب إلى مساحات أخرى بعضها غير تقليدي، سواءً على مستوى مشاركة المعلومات الاستخباراتية المهمة مع دوائر صنع القرار في الدول الحليفة وكذا الرأي العام، أو على مستوى مشاركة الفاعلين من غير الدول في إطار الجهود الاستخباراتية.

عززت الحرب الأوكرانية التي دخلت في يوم ٢٤ فبراير الجاري عامها الثاني، من اهتمام الدوائر البحثية والأكاديمية بالدور الذي تلعبه أجهزة الاستخبارات في صياغة والتعاطي مع التطورات العالمية الملحة، سواءً على مستوى التنبؤ بالأحداث كما فعلت الاستخبارات البريطانية والأمريكية قبيل الحرب الأوكرانية، أو على مستوى تبني تحركات لردع الخصوم وهو ما تجسد في مرحلة ما بعد الحرب، وصولاً إلى التعويل على هذه الأجهزة في استشراف مستقبل الأزمة. ويجد المتابع للحرب في أوكرانيا أن العنصر الاستخباراتي كان حاضراً بقوة في مشهد الحرب، وذلك عبر مسارات رئيسية، سواءً تلك المتعلقة بنشر المعلومات الاستراتيجية الخاصة بالحرب وتقديمها للحلفاء والرأي العام، أو عودة ما تصفه بعض الدوائر بـ"الحروب الجاسوسية"، وهي اعتبارات تصاعدت معها الحاجة إلى الوقوف على أبرز أنماط واتجاهات وأدوار أجهزة الاستخبارات في الحرب الروسية الأوكرانية.

مظاهر الحضور

كان لأجهزة الاستخبارات العالمية دور مهم وحيوي على مستوى التعاطي مع الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، ومن أبرز أنماط حضور العامل الاستخباراتي على هامش مشهد الحرب:

١- التنبؤ باستعداد روسيا لشن حملة عسكرية: تجلى المظهر الأول لحضور أجهزة الاستخبارات على هامش مشهد الحرب، في ديسمبر ٢٠٢١، عندما نشرت صحيفة «الواشنطن بوست» توقعات لجهاز الاستخبارات الأمريكي ذهب فيها إلى أن الكرملين يخطط لشن هجوم متعدد الجبهات، في وقت مبكر من العام المقبل على أوكرانيا، وذكرت الصحيفة أن توقعات الاستخبارات الأمريكية ذهبت إلى أن ما يصل إلى ١٧٥ ألف جندي روسي سيشاركون في الهجوم، كما نشرت الصحيفة وقتها تقديرات الاستخبارات الأمريكية لأعداد الجنود والكتائب الروسية المتواجدة قرب الحدود الأوكرانية، وفي سياق متصل أشارت تقارير في أواخر ديسمبر ٢٠٢١، إلى أن الاستخبارات البريطانية تتوقع حدوث حرب روسية على أوكرانيا، ومن هنا بدأ الاستخبارات البريطانية في وضع خطط لإجلاء بعض القوات والمدربين العسكريين المتواجدين في أوكرانيا.

٢- تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الحلفاء: تذهب بعض التقديرات إلى أن الحرب في أوكرانيا بشرت بعصر جديد على مستوى تبادل المعلومات الاستخباراتية بين أوكرانيا والولايات المتحدة وحلفاء وشركاء آخرين، وهو أمر ساهم في تعزيز قدرة أوكرانيا على الصمود ومواجهة الحملة العسكرية الروسية، فضلاً عن الدور الذي لعبه تبادل المعلومات الاستخباراتية على مستوى مساعدة أوكرانيا على ضرب أهداف روسية نوعية. فعلى سبيل المثال، نشرت صحيفة «دي تسايت» الألمانية، في ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٢، تقريراً قالت فيه إن الاستخبارات الألمانية أمدت أوكرانيا بمعلومات شديدة الأهمية، وصلت في ذلك الوقت -وفقاً للصحيفة- إلى أكثر من ١٠٠ معلومة استخباراتية، كان من بينها معلومات عن تمركزات القوات الروسية، ومواقع مستودعات ذخيرة وصور لمطار روسي تتضمن موقع هذا المطار بدقة وعدد الطائرات به، فضلاً عن أن تقارير أشارت إلى لعب الاستخبارات الأمريكية دوراً حيوياً في استهداف الجنرالات الروس في ساحة المعركة وفي غرق الطراد الرائد موسكفا في البحر الأسود.

٣- إتاحة معطيات الصراع للدوائر المعنية: نشر موقع «فورين أفيرز» في يناير ٢٠٢٣، مقالاً للكاتبة «إيمي زيجارت» الزميلة الأولى في معهد فريمان سبوجلي للدراسات الدولية بجامعة ستانفورد، بعنوان «أوكرانيا وثورة المخابرات القادمة»، أشارت فيه إلى أن الدور الاستخباراتي في الحرب الأوكرانية الحالية تجاوز الأنماط التقليدية لأدوار أجهزة الاستخبارات، وذلك على مستوى طبيعة ونوعية الجهات التي يتم إمدادها بالمعلومات، واستدلت الكاتبة على ذلك بالإشارة إلى أن باحثي معهد دراسات الحرب الأمريكي، أنشأوا خريطة تفاعلية للصراع تستند بالكامل إلى معلومات استخباراتية.

٤- اعتماد روسي كبير على جهاز الأمن الفيدرالي: حضر جهاز الاستخبارات الروسي المعروف بجهاز الأمن الفيدرالي (FSB)، خليفة جهاز الاستخبارات السوفيتي العريق (KGB)، في مشهد الحرب بقوة، فوفقاً لبعض التقديرات الغربية فإن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كان يعول على جهاز الأمن الفيدرالي على مستوى تحقيق خطته الرامية إلى وضع نظام سياسي جديد موالٍ لروسيا في أوكرانيا، وقد أُوكلت تلك المهمة إلى فرع الأمن الفيدرالي الأجنبي (المعروف بالقسم الخامس)، وهو القسم الوحيد في الجهاز الذي ضلع في مرحلة الإعداد للحرب.

وعقب تعثر مخططات روسيا على مستوى الإطاحة بالنظام الأوكراني وجلب نظام سياسي آخر، غير الرئيس الروسي من خطته فيما يتعلق بدور جهاز الأمن الفيدرالي، وفي هذا السياق تُشير بعض التقديرات الغربية إلى أن دور الجهاز تحول ليصبح الفاعل الأهم على المستوى المحلي بالقدر نفسه الذي يدير به العمليات الاستخباراتية في أوكرانيا، في إشارة

إلى إسناد مهمة قمع معارضي الحملة العسكرية الروسية إلى الجهاز، أو أي أطراف لها ارتباطات بأوكرانيا أو المنظومة الغربية، فضلاً عن أدوار أخرى مثل الإشراف على عملية تعيين وتجنيد عملاء أوكرانيين، والنظر في ملفات أولئك الذين يطمح جهاز الأمن الفيدرالي إلى محاكمتهم.

٥- **عودة «حروب الجواسيس» إلى الواجهة:** أعادت الحرب الأوكرانية تفعيل ما يُعرف لدى الدوائر الأمنية بـ«حروب الجواسيس»، في إشارة إلى تجنيد الدول لبعض العناصر للقيام بمهام استخباراتية، وهي الآلية التي تعتمد بالأساس على بعض الشخصيات الدبلوماسية، أو بعض الأشخاص ذوي الصلة بدوائر صنع القرار، وفي هذا السياق كان المشهد الأبرز المعبر عن تصاعد حرب الجواسيس كأحد التمظهرات المصاحبة للحرب الأوكرانية، متمثلاً في قيام العديد من الدول الغربية بطرد نحو ٥٠٠ دبلوماسي روسي في الأشهر التي أعقبت بدء الحملة العسكرية الروسية على أوكرانيا، وأشارت بعض الدوائر الرسمية في ذلك الوقت إلى أن هؤلاء المطرودين «موكلون رسمياً على أنهم دبلوماسيون، لكن يُعتقد أن غالبيتهم من ضباط المخابرات السريين»، ويقومون بتنفيذ ما يصفه جهاز الأمن الفيدرالي الروسي بـ«الإجراءات الفعالة»، المتمثلة في الحصول على معلومات استراتيجية مهمة، ونشر معلومات مضللة، والقيام بأنشطة سرية تخدم روسيا.

وتُشير بعض الدوائر إلى أن وكالات الاستخبارات الغربية تعمل منذ العام ٢٠١٤، على تحديد الجواسيس الروس المتورطين في مثل هذه الأنشطة. ومن أبرزهم الوحدة المعروفة باسم «Unit GRU ٢٩١٥٥» التابعة للاستخبارات العسكرية الروسية، والتي يعتقد أنها مكلفة بأعمال التخريب والتدمير والاغتيال، وتُتهم هذه الوحدة بأنها المسؤولة عن انفجار ضخم دمر مستودعاً للذخيرة في غابة تشيكية في أكتوبر ٢٠١٤. وتضم أيضاً بعض المتورطين لاحقاً في حوادث التسمم في ساليزبيري جنوبي بريطانيا في عام ٢٠١٨.

٦- **استشراف المآلات المحتملة للحرب:** لعبت الأجهزة الاستخباراتية دوراً مهماً على مستوى إمداد صانعي السياسات في دولهم بمآلات الحرب المحتملة، وفقاً للمعطيات المتجددة وآخر التطورات، وكان من أبرز المؤشرات على هذا الدور المهم، التوقعات التي تبنتها الاستخبارات الأمريكية في ديسمبر ٢٠٢٢، بشأن تراجع وتيرة عمليات القتال في أوكرانيا خلال فصل الشتاء الجاري، وأن أبرز عمليات القتال ستتركز في محيط مناطق باخموت ودونيتسك شرق أوكرانيا، مشيرةً إلى أن «كلا الجيشين يقومان بعمليات إعداد، تمهيداً للاستعداد لأي هجوم مضاد بعد الشتاء».

وفي سياق متصل، قال رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية الألماني برونو كال، في تصريحات صحفية في الأيام الماضية، إن «كافة المؤشرات تذهب إلى أنه لا نهاية قريبة للحرب في أوكرانيا»، مشيراً إلى أن الجانب الروسي «مهتم في الفترة الراهنة بالحصول على أكبر عدد ممكن من المزايا والتقدم الميداني، من أجل ربما إملاء اتفاق سلام بشروطه في مرحلة ما في المستقبل»، لافتاً إلى أن «روسيا تملك قدرات تعبئة إضافية للجنود، تصل إلى نحو مليون شخص، قد يتم استخدامهم إذا اقتضت الحاجة ذلك».

وتتقاطع هذه التقديرات الاستخباراتية الغربية بالفعل مع الواقع الميداني في أوكرانيا، فمن جانب شهدت عمليات القتال في أوكرانيا تراجعاً ملحوظاً في فصل الشتاء، وركز الجانبان في هذا السياق على عمليات إعادة الهيكلة والتعبئة والتجهيز ربما لمعارك قادمة أكثر شراسة، ومن جانب آخر تعكس خطابات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنه لا توجد نية أو إرادة سياسية لإنهاء الحرب على المدى القريب.

متغيرات مهمة

كانت أدوار أجهزة الاستخبارات فيما يتعلق بالتعاطي مع الأحداث العالمية المهمة تتمحور حول بعض الأنماط التقليدية والرئيسية، المرتبطة بشكل رئيسي بتبادل المعلومات المهمة مع دوائر صنع القرار في الدول الصديقة، أو نشر بعض

المعلومات بغرض تهييج الرأي العام في إطار ما يُعرف بـ«الحروب النفسية»، لكن الحرب الأوكرانية دفعت باتجاه حدوث بعض المتغيرات على أنماط هذا الدور، وذلك على النحو التالي:

١- الكشف عن المعلومات الاستخباراتية: كان دأب أجهزة الاستخبارات ونهجها التقليدي يقوم على إخفاء المعلومات الاستخباراتية، أو مشاركتها على أقصى تقدير مع دوائر صنع القرار المعنية في الدول الحليفة، لكن الحرب الأوكرانية ساهمت في إحداث متغيرات على مستوى هذا النمط، حيث جنحت أجهزة الاستخبارات بشكل متزايد نحو الكشف عن هذه المعلومات للرأي العام العالمي، وهو أمر ارتبط بشكل رئيسي بالسعي لمواجهة السرديات الروسية التي يتم الترويج لها، فضلاً عن رغبة أجهزة الاستخبارات في إرباك صانع القرار الروسي.

٢- تصاعد الدور الاستخباراتي للفاعلين دون الدول: حظيت المجموعات التي تدخل في إطار الفاعلين من دون الدول باهتمام بالغ على هامش الحرب الدائرة في أوكرانيا، سواءً على مستوى المشاركة في الحرب، أو على مستوى دعم الجهود الاستخباراتية وتنسيقها وتعزيز نشرها. وفي هذا السياق، سعت أطراف الحرب المختلفة إلى تمرير التقارير والمعلومات الاستخباراتية عبر الوسطاء غير الحكوميين المستقلين ذوي التأثير على الرأي العام، كذلك توجد احتمالية لارتباط التوجه الجديد القائم على نشر المعلومات الاستخباراتية بتعدد أنماط الفاعلين في المشهد الأوكراني، وصعود أدوار الفاعلين من غير الدول، والذي قد لا تملك أجهزة الاستخبارات تواصلاً مباشراً معهم.

٣- التخديم الاستخباراتي على الأجندة الغربية: يجد المتابع للدور الاستخباراتي الغربي على هامش الحرب الأوكرانية، أن هذا الدور كان يستهدف في مرحلة استباقية الكشف عن المخططات الروسية إزاء أوكرانيا، لكنه انتقل بعد ذلك وتحول إلى إحدى الأدوات الرئيسية في إطار استراتيجية «الضغوط القصوى» الغربية تجاه روسيا، فعلى الرغم من أن الدور الاستخباراتي فشل في بعض المواضع كمنع اندلاع الحرب من الأساس، إلا أنه ساهم في مرحلة لاحقة في عمليات الحشد والتعبئة الدوليين ضد روسيا، وهو ما يتجسد في التقارير التي تُنشر بين حين وآخر عن جرائم حرب روسية في أوكرانيا، أو استعانة روسيا بمقاتلين ومرتزقة وعناصر إرهابية، إلى آخر هذه المعلومات التي تزيد من نوعية التعاطف مع أوكرانيا، وكذا الضغط على روسيا.

حضور كثيف

في الختام، يمكن القول إن حضور أجهزة الاستخبارات في المشهد الأوكراني كان إحدى السمات الرئيسية المميزة لهذا المشهد، فضلاً عن كونه أحد الاعتبارات المعبرة عن شدة تعقيده، لكن اللافت هو أن هذا الدور لم يقتصر على حدود الأنماط التقليدية المعتادة، وهو مؤشر يُنذر بتصاعد حضور كثيف للعامل الاستخباراتي في المشهدين العالمي والإقليمي في الفترات المقبلة.

نتائج متفاوتة:

مكاسب وإخفاقات الولايات المتحدة بعد عام من الحرب الروسية الأوكرانية

ياسمين أيمن

لم تكن الولايات المتحدة طرفاً مباشراً في الحرب الروسية الأوكرانية التي مر عليها عام كامل الآن، لكنها مع ذلك نجحت في تحقيق مكاسب عدة تجعلها من الداعمين لاستمرار تلك الحرب؛ إذ تمكنت من جني أرباح مالية كبيرة بقيمة مليارات الدولارات جراء مبيعات الأسلحة والغاز الأمريكيين للدول الأوروبية، فضلاً عن تمكنها من استغلال هذا الصراع كمبرر للداخل الأمريكي للتوجه نحو زيادة ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية، فضلاً عن إلهاء الرأي العام الأمريكي ولو قليلاً عن المشكلات الأمريكية الداخلية، وإيجاد مبرر لارتفاع مستويات التضخم الأمريكي. وبجانب التمكن من استنزاف القدرات الاقتصادية والعسكرية للخصم الروسي، فقد تكبدت واشنطن أعباء اقتصادية وعسكرية، كما زادت الرؤية الأوروبية السلبية ضدها حول ضرورة تعزيز القدرات الدفاعية الأوروبية، وعدم الاعتماد على التأمين الأمريكي العسكري، فضلاً عن فشل الولايات المتحدة في حشد مختلف دول العالم في طرفها؛ حيث مال عدد كبير من الدول لاتّباع سياسة عدم الانحياز، ورفضوا الانصياع وراء رغبات واشنطن.

مع انقضاء عام كامل على بدء الحرب الروسية الأوكرانية، لم تكن انعكاسات تلك الحرب مقصورة على طرفي الصراع (روسيا وأوكرانيا)؛ إذ كانت هناك أطراف خارجية حققت بعض المكاسب جراء تلك الحرب، لكنها خسرت بعض الأمور على الجانب الآخر. وكانت الولايات المتحدة أحد تلك الأطراف؛ حيث تمكنت من تحقيق مكاسب اقتصادية جراء بيع صفقات الأسلحة والغاز الأمريكي إلى الطرف الأوروبي، فضلاً عن استنزاف الخصم الروسي، ومع ذلك فإنها تتحمل أعباء اقتصادية جراء المساعدات التي تقدمها لكييف، بجانب تصاعد الأصوات الأوروبية المطالبة بتعزيز القدرات العسكرية الأوروبية بدلاً من الاعتماد على تأمين واشنطن التي تسعى لتحقيق وحماية مصالحها دون أن تراعي مصالح الحلفاء، وهو ما دعمته بالقوانين الأمريكية الجديدة التي تعزز من الصناعة الأمريكية. وبين هذا وذاك، يمكن تشريح

الأمر بصورة أكثر تفصيلاً، وتوضيح أثر ذلك على مسار الحرب.

مكاسب واشنطن

إن هناك عدداً كبيراً من المكاسب التي جنتها واشنطن من استمرار تلك الحرب، وهو ما يمكن الإشارة إليه فيما يلي:

١- تحقيق مبيعات أكبر للأسلحة وعقود الغاز الأمريكي: يتم اتهام الولايات المتحدة بأنها ترغب في إطالة أمد الحرب الروسية الأوكرانية نظراً لحجم الأرباح المهولة التي تجنيها من وراء تلك الحرب، والتي تأتي من مبيعات شركات الأسلحة الأمريكية، والتي ستستمر مع استمرار تقديم الدول الأوروبية المساعدات العسكرية لكييف؛ حيث ستضطر إلى شراء المزيد من الأسلحة الأمريكية مع استنزاف مخزون الأسلحة لديها، فضلاً عن الغاز الأمريكي الذي يتم بيعه بأسعار مرتفعة للدول الأوروبية بعد وقف روسيا لتصدير الغاز لأوروبا، حيث تصل تكلفته في أوروبا إلى أربعة أضعاف تكلفة بيعه في الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تستمر الدول الأوروبية في الحصول على أغلب احتياجاتها من الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٢٣. ويُذكر أن واشنطن قد حققت مكاسب بقيمة ٣٥ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٢٢ من بيع الغاز الطبيعي لأوروبا مقارنة بـ٨,٣ مليارات دولار حتى سبتمبر ٢٠٢١، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

٢- استنزاف قدرات الخصم الروسي: يُسهم استمرار موسكو في تلك الحرب في استنزاف القدرات العسكرية والاقتصادية؛ إذ إنها تستنزف الموارد الروسية، وهو ما يكون له أثر إيجابي بالنسبة لواشنطن، خاصة أن ذلك يحد من القدرات الروسية، ويجعلها مستنزفة، بما يقلل من مستوى منافستها للولايات المتحدة الأمريكية. وبخصوص هذا الأمر، يشير بعض الساسة الغربيين إلى أن موسكو خسرت نحو ٢٠٠ ألف فرد ما بين قتيل وجريح منذ بدء الحرب، فضلاً عن خسائرها الاقتصادية، وخسائرها الجيوسياسية في حال ربحت أوكرانيا الحرب، بجانب كسر الصورة النمطية حول التفوق العسكري الروسي على أوكرانيا؛ حيث لم تتمكن موسكو حتى الآن من كسب الحرب، كما تم تحرير بعض المدن الأوكرانية التي تم احتلالها من القوات الروسية على غرار مدينة خاركيف.

٣- زيادة قوة الدولار الأمريكي: أثَّرت الحرب سلباً على قوة اليورو داخل منطقة الاتحاد الأوروبي، في مقابل زيادة الثقة العالمية في الدولار الأمريكي، والذي نجح في الحفاظ على قوته طوال عام الحرب، حتى إنه بلغت قيمته في أكتوبر ٢٠٢٢ نحو ١,٠٥ يورو، ليعود ويسجل ٠,٩٤ يورو في الأسبوع الأخير من عام ٢٠٢٢، وهي نفس قيمته عند بداية العام. وهو ما يمنح ثقة أكبر للمستثمرين في قوة الاقتصاد الأمريكي وقدرته على مواجهة الصدمات العالمية.

٤- أهمية التحالف مع أوروبا: أكَّدت تلك الحرب أن الولايات المتحدة لا يجب عليها أن تتخلى عن القارة الأوروبية، وأن الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) يجب عليهم أن يستمروا في النظر لروسيا باعتبارها خصماً مباشراً، وتهديداً صريحاً لدول الحلف، ولذلك هناك دول تخلت عن حيادها، وتحديداً فنلندا والسويد، وسعوا للانضمام للحلف لردع التهديدات الروسية. وقد أسهم تقديم الدول الأوروبية والولايات المتحدة للدعم العسكري والمعنوي لأوكرانيا في دحض الاحتمالات الأولية عند بداية الحرب حول أن أوكرانيا لن تتمكن من الصمود طويلاً أمام دولة مثل روسيا، وأنها ستسقط سريعاً على يدها؛ إذ إن استمرار كييف في المقاومة حتى الآن شكك العالم أجمع في القدرات العسكرية الروسية.

٥- مبرر لزيادة ميزانية البنتاجون: منحت تلك الحرب الإدارة الأمريكية مبرراً أكبر لزيادة ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)؛ حيث إن استمرار وجود خصوم على شاكلة روسيا والصين يهددون الأمن القومي للولايات المتحدة وحلفاءها الاستراتيجيين، يجعل من الضروري الاستمرار في تعزيز قدرات القوات المسلحة الأمريكية، وتحديث وتطوير الأسلحة المختلفة، حتى تكون أكثر قدرة في المستقبل على مواجهة التهديدات المحيطة بها، والتي ستتصاعد مع مرور

الوقت، وفقاً لما يروج له الساسة الأمريكيون الذين يرون أن الصين وروسيا ستتفوقان على الولايات المتحدة في مستوى القدرات النووية في حال لم تستمر هي الأخرى في تطوير قدراتها النووية.

٦- **إلهاء الرأي العام الداخلي عن أزمات الداخل:** تستغل الإدارة الأمريكية الحرب الروسية الأوكرانية في إلهاء الشعب الأمريكي قليلاً عن المشكلات الداخلية التي أخفقت الإدارة في حلها حتى الآن، والتي على رأسها ضبط مستويات التضخم الأمريكية، ومشكلة العنف المسلح، وكذا مشكلة الهجرة غير النظامية على الحدود الجنوبية الأمريكية المشتركة مع المكسيك؛ إذ يكثف أعضاء الإدارة الأمريكية حديثهم عن مستويات المخاطر الخارجية المحيطة بالولايات المتحدة، التي تمثلها موسكو وبكين على وجه التحديد، وعلى التحركات الأمريكية على المستويات الخارجية لدرء تلك المخاطر، مشيرين إلى أن واشنطن نجحت في السيطرة على أوضاع الاقتصاد الأمريكي على الرغم من كل تلك التحديات الخارجية، والتي كانت عاملاً أساسياً في ارتفاع مستويات التضخم الأمريكي إلى مستويات لم تحققها الولايات المتحدة منذ أربعة عقود، وبالتالي فواشنطن عليها التدخل لضبط أوضاع تلك الحرب، في الوقت التي تعمل فيه على معالجة مشكلاتها الداخلية، في محاولة من جانبهم لاستعطاف الرأي العام الأمريكي، والحفاظ على تأييده للإدارة الديمقراطية.

إخفاقات مقابلة

واجهت واشنطن تحديات مختلفة جراء الغزو الروسي لأوكرانيا، ويمكن إيجاز أهم تلك التحديات فيما يلي:

١- **صحوة أوروبية ضد واشنطن:** أسهمت تلك الحرب في ذيوع صيت الأصوات المنادية بصياغة استراتيجية أوروبية لإيقاف تلك الحرب التي تصب في صالح واشنطن، وتلقي بأضرار كبيرة على القارة الأوروبية. كما كثرت الأصوات التي تطالب القارة الأوروبية بعدم الاعتماد على واشنطن للدفاع عنها، وضرورة عملها على تنمية قدراتها العسكرية، ودعم جيوشها حتى تكون أكثر قدرة في المستقبل على الدفاع عن نفسها ضد أي خطر دون أن تضطر إلى الاعتماد على مساعدات الولايات المتحدة، ودعمها العسكري. خاصة أن هناك انتقادات أخرى تتعلق بالقوانين التي مررتها الإدارة الأمريكية داخل الكونجرس منذ وصول بايدن إلى البيت الأبيض، والتي تصب في صالح الاقتصاد الأمريكي، دون أن تراعي مصالح الشركاء الاقتصاديين الأوروبيين، على غرار قانون الحد من التضخم، كما صرح بذلك مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي «جوزيب بوريل». وعلى جانب آخر، كان هناك حديث حول أن مستويات التضخم في أوروبا فاقت تلك المستويات الأمريكية. ففي نوفمبر ٢٠٢٢، وصلت مستويات التضخم في هولندا إلى ١٤,٣٪، وفي ألمانيا وصلت إلى ١١,٦٪، وفي المملكة المتحدة بلغت ١١,١٪، مقارنة بالولايات المتحدة التي بلغ مستوى التضخم بها نحو ٧,٧٪.

٢- **فشل في حشد المزيد من الحلفاء:** لم تنجح الولايات المتحدة في تعبئة وحشد دعم عدد كبير من حلفائها ليكونوا في صف الدول الغربية من حيث موقفهم تجاه الحرب الروسية الأوكرانية؛ حيث رفضت بعض الدول أن تتبنى الموقف الغربي، وفضلت اتباع أسلوب عدم الانحياز بحيث لا تؤثر علاقتها مع الدول الغربية –وتحديداً مع الولايات المتحدة– على حساب علاقتها مع روسيا، على غرار دول الشرق الأوسط، ولا سيَّما الدول المنتجة للنفط التي رفضت زيادة كمية النفط المنتجة كما طالبت واشنطن، أو دولة مثل الهند، وبذلك لم تتمكن واشنطن من تقسيم العالم لفريقين كما سعت، فريق يدعم الديمقراطية والرؤى الغربية، وفريق آخر يدعم الأفكار الاستبدادية التي تمثلها كل من الصين أو روسيا.

٣- **فرض أعباء اقتصادية أمريكية:** يؤكد العديد من الساسة الأمريكيين أن استمرار تلك الحرب يلقي بالمزيد من الأعباء الاقتصادية على واشنطن؛ إذ إنها مضطرة لتقديم مساعدات عسكرية ومالية لأوكرانيا وهو ما يضغط على الميزانية الأمريكية، ويُدخل الكونجرس الأمريكي في حالة من الخلاف المحتدم بين الجمهوريين والديمقراطيين. فبينما يرفض الجمهوريون زيادة الميزانية، يرى الديمقراطيون أن هناك ضرورة ملحة لذلك، وهو ما يعيق مسألة تمرير الميزانية

داخل الكونجرس الأمريكي، ويصنع عائقاً أمام الإدارة الأمريكية التي قد تكون غير قادرة على سداد ديونها في حال لم يتم التوصل إلى حل أو اتفاق بحلول يونيو القادم. فضلاً عن أن استمرار الحرب سيدفع الولايات المتحدة للاستمرار في رفع أسعار الفائدة لكبح زمام التضخم الذي يسهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومواد الطاقة، بما قد يزيد من احتمالية حدوث ركود اقتصادي. بجانب أن العقوبات على بعض الشركات الروسية التي تعمل مع الشركات الأمريكية قد يتسبب في حدوث خسائر في الولايات المتحدة.

وتؤكد الإدارة الأمريكية أن تلك الحرب قد كبدتها ميزانية اقتصادية كبيرة جراء المساعدات العسكرية والمالية التي قدمتها لكييف، والتي تتخطى ٢٠ مليار دولار أمريكي. فضلاً عن أن تلك الحرب قد تسببت في استنزاف المخزون الاستراتيجي للذخائر والأسلحة الأمريكية، جراء استمرار السحب وتقديم المساعدات العسكرية لأوكرانيا. علاوة على تأكيدها أن الفارق في أسعار الغاز بين الولايات المتحدة وأوروبا لا تجني هي أرباحه، وإنما تجنيه الشركات الأوروبية المسؤولة عن بيع الغاز الأمريكي المسال في القارة الأوروبية، بما في ذلك شركة توتال الفرنسية.

٤- غياب القدرة على حسم نتيجة الحرب: يرى مجتمع الاستخبارات الأمريكي أن هناك صعوبة في حسم تلك الحرب لصالح طرف بعينه، وأن السيناريو الأكثر ترجيحاً هو الاستمرار في حرب الاستنزاف، مشيراً إلى أن ذلك قد يطول لسنوات أو ربما لأشهر، لأن الطرفين متعنتان في موقفهما من الصراع؛ حيث تتمسك كييف بتحرير أراضيها التي احتلتها موسكو، بينما ترفض موسكو هذا الأمر. ومع استمرار الأطراف الخارجية في دعم الطرفين ومدهما بالسلاح، فإن ذلك سيطيل أمد الحرب.

صيغة تفاوض

ختاماً، يمكن القول إنه على الرغم من أن الولايات المتحدة تكبدت عدداً من الخسائر جراء استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، لكن المكاسب التي حققتها كانت أكبر، وهو ما يدعم الاتهامات الأوروبية لواشنطن بأن الدفع نحو استمرار تلك الحرب سيصب في صالح الطرف الأمريكي على حساب الطرف الأوروبي، بما قد يدفعهم في وقت ما في حال لم يستطيعوا مواجهة الضغوط الاقتصادية عليهم إلى البحث عن صيغة للتفاوض مع موسكو، لإيقاف تلك الحرب، وعودة تدفقات الطاقة الروسية إلى الأراضي الأوروبية، بما سيشكل حينها تحدياً كبيراً أمام واشنطن التي سيكون عليها الرضوخ للأمر وتغيير موقفها حتى لا تفقد حلفاءها الأوروبيين.

تراجع حاد:

انعكاسات حرب أوكرانيا على حالة التسلح الروسية في الشرق الأوسط

أحمد عليبة

مع حلول الذكرى الأولى للحرب الروسية الأوكرانية، في ٢٤ فبراير ٢٠٢٣، تعكس عملية التقييم الأولية الخاصة مؤشرات محبطة لحالة التسلح الروسية في الشرق الأوسط، ومن مظاهر ذلك تراجع حجم صفقات التسليح الروسية إلى الإقليم، وتجميد أغلب الفاعليات الرئيسية الخاصة بالتعاون العسكري بين روسيا والعديد من دول الإقليم، وهو ما يشكل نتيجة سلبية للطرفين، فروسيا تخسر تدريجياً مكانتها كثاني أكبر مصدر للأسلحة في العالم، بالنظر إلى أن الشرق الأوسط كان يمثل لها سوقاً رئيسية كان يقترب من الاستحواذ على نصف صادراتها من الأسلحة، إضافة إلى انعكاسات الحرب على تقليص حجم الانتشار العسكري الروسي، وبالتبعية تقليص نفوذ موسكو. وعلى الجهة الأخرى، فَقَدَ العديد من مستوردي الأسلحة في الشرق الأوسط ميزة هامش تنوع مصادر التسليح في المرحلة الحالية.

على مدار عقدين من الزمن وتحديداً منذ بداية الألفية الجديدة سعت روسيا إلى أن تكون طرفاً رئيسياً في معادلات التسلح في الشرق الأوسط، لاعتبارات عديدة لعل أبرزها أن المنطقة تمثل بشكل مستمر سوقاً متنامية لمبيعات الأسلحة، إضافة إلى مساعي روسيا تعزيز نفوذها السياسي في الشرق الأوسط كلاعب دولي عائد إلى الساحة مجدداً. وفي المقابل لذلك فإن العديد من الدول في الشرق الأوسط سعت إلى التعاون العسكري مع روسيا للاستفادة من استراتيجية تنويع مصادر السلاح، وفي هذا الإطار تنامت مبيعات السلاح الروسية، ومبادرات التعاون العسكري مع الشرق، ومع ذلك لم تعكس مؤشرات التسلح أن روسيا يمكن أن تكون منافساً للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كمصادر للتسليح في الشرق الأوسط.

إلا أنّ طموح روسيا على هذا النحو تعثر مع الاصطدام بمحطتين؛ الأولى تمثلت في اندلاع ما يسمى الربيع العربي، والإطاحة بأنظمة كانت وثيقة الصلة استراتيجياً بروسيا، لا سيما في ليبيا وإلى حد ما في اليمن. حيث تشير تقارير دولية إلى أن روسيا ربما خسرت صفقات تسلح بقيمة تتراوح ما بين ١٤- ١٥ مليار دولار نتيجة الإطاحة بكل من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح والعقيد الليبي معمر القذافي. وفي الموجة الثانية للربيع العربي تمت الإطاحة بالنظام السوداني الذي كان قد دخل في علاقة تعاون عسكري ربما أوسع مع موسكو لا تتعلق فقط بصفقات الأسلحة، ولكن أيضاً بتواجد عسكري روسي في الساحل الشرقي للسودان.

ومع ذلك استدارت روسيا لتعويض ذلك ببدائل أخرى، حيث تكشف تقارير التسلح الرسمية الروسية في عام ٢٠١٥ أن موسكو أبرمت تعاقد تسلح مع ٢٣ دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كان من أبرزها مع الجزائر والعراق ومصر، بما يعادل ٣٦٪ من إجمالي المبيعات الروسية. كما حققت روسيا قفزة أخرى مع بلوغ حجم استحواذ تلك الدول على أكثر من ٤٨٪ من حجم صادرت الأسلحة الروسية عام ٢٠١٧ بلغت قيمتها ١٥ مليار دولار تقريباً.

وجاءت الصدمة الثانية مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، حيث أخذت المؤشرات الخاصة بمبيعات الأسلحة في الهبوط التدريجي، علماً بأنها كانت قد تراجعت بنسبة ١٠٪ للشرق الأوسط (من إجمالي التراجع العام بـ ٣٪)، قبل الحرب متأثرة بفعل جائحة كورونا وفق تقديرات معهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI ما بين عامي ٢٠٢٠ – ٢٠٢١. فيما قال رئيس فرع تصدير الأسلحة في روسيا إن إجمالي عائدات تصدير الأسلحة الروسية من المرجح أن يتراجع بنسبة ٢٦٪ تقريباً خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١. وفي حين أن روسيا تمكنت من امتصاص الصدمة الأولى التي تسببت فيها الاضطرابات في الشرق الأوسط، إلا أنه لا يزال من الصعوبة بمكان تفادي تداعيات الصدمة التي شكلتها الحرب الروسية على أوكرانيا بسهولة على الأقل في المدى القريب وربما المتوسط.

تفسيرات التراجع

وفيما ترجع العديد من تقارير التسلح مؤشرات التراجع الحاد إلى موقف القوى الغربية ولا سيما الولايات المتحدة من ممارسة نوع من الضغوط على حلفائها وشركائها في الشرق الأوسط لوقف وارداتهم من الأسلحة الروسية بسبب الحرب، إلا أن هناك العديد من الدوافع الأخرى، ربما تتعلق بروسيا ذاتها، ووضعها خلال الحرب أكثر مما يمكن توقعه من الإشارات الخاصة بالموقف الأمريكي الخاص بتوفير بدائل أمريكية للشرق الأوسط، عوضاً عن الأسلحة الروسية، ومن بين هذه الأسباب:

١- تنامي الطلب الداخلي في روسيا على الأسلحة: لا شك أن خوض روسيا الحرب في أوكرانيا رفع من مستوى الطلب المحلي على الأسلحة بدلاً من تصديرها إلى الخارج. وعلى الرغم من أن مؤشرات مبيعات الأسلحة الروسية إلى الشرق الأوسط تشير بشكل رئيسي إلى أن أغلب تلك المبيعات تتعلق بالمقاتلات الجوية وأنظمة الدفاع الجوي، بينما يبدو الطلب أقل على مبيعات الدبابات، في حين تعد الأخيرة هي السلاح الرئيسي الذي يستخدم في الحرب في أوكرانيا، لكن تحتاج روسيا أيضاً إلى كم أكبر من منظومات الدفاع على الساحة الأوكرانية، بالإضافة إلى منح أولوية لإنتاج المزيد من الطائرات خاصة الهليكوبتر في مرحلة الحرب مثل KA52، وهي من الطائرات التي كان عليها طلب في الشرق الأوسط، وتنتج منها روسيا حوالى ١٥ طائرة في العام، وتشير تقارير التسلح الدولية إلى أن موسكو لا يمكنها تصديرها بل على العكس تحتاج إلى زيادة التصنيع بمقدار ١٠ طائرات منها في العام لتلبية الاحتياجات الحالية. كذلك أشار تقرير لصحيفة «إزفيستيا» الروسية في (يناير ٢٠٢٣) إلى أنه بسبب الحرب سيتم تقليص حجم الصادرات نتيجة تنفيذ الشركات المتخصصة في الصناعة العسكرية أوامر وزارة الدفاع، وأن أنواع الأسلحة التي من المفترض شحنها إلى البلدان المستوردة ما بين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ ستسلم بدلاً من ذلك إلى القوات الروسية في العام الجاري.

٢- تزايد العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا: أثرت العقوبات التي فرضتها القوى الغربية على روسيا أيضاً في تراجع مبيعات الأسلحة إلى الشرق الأوسط، بالنظر لأكثر من عامل، منها -على سبيل المثال- تقويض الولايات المتحدة لأنظمة التحويل الخاصة بقيمة الصفقات إلى روسيا والعقوبات التي فرضتها على البنوك الروسية، ونظام سويفت، في حين أن البدائل الروسية مثل التسويات المالية بالروبل، لا يبدو أنها يمكن أن تفي بالغرض، وهو ما يظهر في كل من مؤشرات الصادرات والواردات على حد سواء، وكأحد المؤشرات في هذا الصدد تراجعت مبيعات أسلحة Rosoboron export التي تحتكر تجارة الأسلحة بمقدار ٢ مليار دولار خلال العام الأول للحرب (من ١١ - إلى ١٣ مليار دولار)، في حين أن مبيعاتها المعلنة إما محلية أو عقود خارجية سبق الاتفاق عليها. وكبديل آخر ربما اضطرت روسيا إلى إبرام عمليات مقايضة، كما هو الواقع مع إيران، التي قدمت لها ثلاثة أنواع من الطائرات دون طيار (شاهد ١٣٦، ١٢١، مهاجر ٦) بالإضافة إلى صواريخ، وفي المقابل تضمن الاتفاق بيع موسكو مقاتلات SU-35 لطهران للحصول على الأسلحة الإيرانية كنوع من المقايضة.

٣- تنوع التحديات اللوجستية لقطاع الصناعات العسكرية الروسية: وهي أيضاً تحديات متنوعة، ما بين التحديات التي تواجه عمليات نقل الأسلحة إلى الخارج، ولا يمكن اعتبار أن عمليات النقل متوقفة تماماً لكنها تباطأت إلى حد كبير. لكن التحدي الأكبر الذي طال قطاع التصنيع العسكري من هذه الزاوية، يتمثل في أزمة التكنولوجيا التي تواجهها الصناعات العسكرية الروسية في ظل القيود الغربية التي تقوض وصول الرقائق الإلكترونية إلى روسيا. وعلى الجانب الآخر، فإن روسيا كانت تستفيد من مبيعات قطع الغيار وعمليات الصيانة في مرحلة ما بعد البيع للأسلحة، بينما أدى اندلاع الحرب إلى خسائر كبيرة في هذا الجانب، كما يخشى المستوردون حول العالم وفي الشرق الأوسط من تأثير قدرة روسيا على الحركة للقيام بهذا الدور بالشكل المطلوب.

تقويض الطموح

قلصت الحرب الروسية الأوكرانية من حجم الانتشار العسكري في الشرق الأوسط، كما قوضت طموحات روسيا في المزيد من عمليات الانتشار، بالإضافة إلى سحب بعض الأسلحة الروسية والمقاتلين من بعض المناطق، وهو ما يمكن تناوله في السياق التالي:

١- تراجع الانتشار البحري في البحرين الأحمر والمتوسط: فقبل أن تندلع الحرب، ومع انخراط روسيا في الحرب السورية، تمكنت من بناء قاعدة بحرية في السواحل السورية، كقاعدة للانطلاق في شرق المتوسط، حيث ركزت انتشارها البحري في البحر الأسود بشكل رئيسي، وفي البحر الأحمر أيضاً كانت روسيا تطمح إلى بناء قاعدة بحرية في السودان، وخطت العديد من الخطوات في الاتفاق مع الرئيس السوداني السابق عمر البشير، ومع الإطاحة بالبشير في الاحتجاجات الشعبية في أبريل ٢٠١٩ تضاءلت الفرص تدريجياً في تنفيذ هذا المشروع، لكن من المتصور أن اندلاع الحرب في أوكرانيا دفع روسيا إلى تأجيل هذه المشروعات لأجل غير مسمى. وفي الوقت الذي تتهم فيه روسيا الولايات المتحدة بالضغط على السلطة الانتقالية في السودان لإلغاء المشروع البحري الروسي بالأساس، تشير تقديرات غربية أخرى إلى أن معاناة روسيا اقتصادياً هو الدافع الفعلي لتأجيل روسيا المشروع في ظل اتجاه خفض النفقات الخارجية.

٢- تقليص حجم القوات الخارجية وسحب المعدات العسكرية: بحلول المائة يوم الأولى للحرب الروسية في أوكرانيا، كشفت تقارير للبنتاجون أن موسكو اضطرت في نهاية شهر مايو ٢٠٢٢ إلى القيام بأكبر عملية سحب لقواتها من سوريا وإعادة إرسالهم إلى أوكرانيا، وشملت عملية تقليص قواتها الخارجية أيضاً سحب العديد من العناصر التابعين لشركة «فاغنر» الروسية من سوريا وليبيا، بالإضافة إلى سحب العديد من الأسلحة، كان من أبرزها ما كشفت عنه تقارير إسرائيلية في أغسطس ٢٠٢٢ بأن موسكو اضطرت إلى سحب منظومة S-300 من منطقة مصياف غرب سوريا وإعادتها إلى روسيا لنشرها في سواحل منطقة شبه جزيرة القرم ضمن خطة لسد ثغرات الدفاع الجوي هناك.

٣- تغير برامج الأنشطة والفاعليات العسكرية المشتركة: كان لدى روسيا العديد من الأنشطة والفاعليات العسكرية مع العديد من الدول في الشرق الأوسط، وكان من بينها مناورات تتم مع مصر والجزائر بالإضافة إلى سوريا وإيران. وبالفعل، أجرت روسيا واحدة من أكبر مناورات العسكرية البحرية والجوية في سوريا قبل اندلاع الحرب بنحو أسبوع، لكن بعد اندلاع الحرب كان من المقرر أن تجري روسيا مناورات لمكافحة الإرهاب مع الجزائر في قاعدة «حماقير» جنوبي البلاد، إلا أنه تم الإعلان عن تأجيلها ثم إلغائها، في حين أعلن عن القيام بمناورة بحرية في أكتوبر من العام ذاته لكن لم يتم الإعلان عن البيان العملي للمناورة. على الجانب الآخر، ومع ذلك شارك كل من الجزائر وسوريا وإيران في مناورة «فوستوك» ٢٠٢٢ التي أُقيمت في روسيا (سبتمبر ٢٠٢٢).

تأثيرات حادة

في الأخير، يمكن القول إن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية أفرزت تأثيرات حادة على علاقات موسكو بالشرق الأوسط فيما يتعلق بالمجال العسكري بشكل رئيسي، لتصل إلى الحد الأدنى بعد نحو عقدين من الانتعاش تقريباً، إذ جرى تجميد أغلب الفاعليات والأنشطة العسكرية المشتركة، بالإضافة إلى التراجع الحاد في مبيعات السلاح للشرق الأوسط بشكل عام، ومع ذلك ستظل تبحث عن تنمية هذه العلاقات مع الجزائر، بالإضافة إلى استمرار توظيف العلاقة مع إيران في هذا الجانب كورقة سياسية وللحصول على الدعم العسكري الإيراني أكثر من أي أهداف أخرى. ويقلص هذا الوضع من هامش فرص تنوع الأسلحة في الشرق الأوسط، خاصة في ظل ما تشكله روسيا تاريخياً من مصدر للتسلح والخبرة العسكرية للعديد من الجيوش في الشرق الأوسط.

محددات ضاغطة:

تداعيات الحرب الأوكرانية على النفوذ الروسي في المنطقة العربية

حسين معلوم

لم تكن المنطقة العربية، ومحيطها الشرق أوسطي، استثناءً من التأثر بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، التي أكملت عامها الأول، إلا أن هذه التداعيات لم تقتصر على دول المنطقة، رغم أهمية ذلك، بل امتدت إلى سياسات القوى المعنية بها والمنخرطة في أزماتها، وفي مقدمتها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى القوى الأوروبية والصين. ورغم ظهور بعض المؤشرات على تعثر النفوذ الروسي في مواقع النفوذ التقليدي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن هذه التعثرات، التي انتابت علاقات روسيا مع شركائها بالمنطقة منذ اندلاع الحرب الأوكرانية، لا تعني بالضرورة تراجع موسكو عن محاولات تنمية نفوذها في هذه المنطقة الحساسة بالنسبة لأوروبا والقوى الغربية، بل، على العكس من ذلك، ثمة مؤشرات على سعي روسي حثيث بالعودة بقوة إلى المنطقة.

اللافت، أن أهم المؤشرات الخاصة بالسعي لممارسة النفوذ الروسي في المنطقة تتعلق بالجولات التي قام بها وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى العديد من الدول العربية منذ بداية الحرب الأوكرانية؛ بهدف الإعداد للقمة الروسية الأفريقية الثانية، المُقررة في يوليو المقبل، في سانت بطرسبورغ. وكما يبدو، فقد وضع لافروف عواصم بلدان شمال إفريقيا في صلب جولته، من القاهرة مروراً بطرابلس والجزائر، ثم الرباط، وصولاً إلى نواكشوط، هذا فضلاً عن الخرطوم، إذ تقع هذه الدول في موقع استراتيجي بالقارة الأفريقية، وفي خاصرة أوروبا التي تخوض موسكو منافسة «جيوسياسية» شرسة معها ومع الولايات المتحدة الأمريكية.

تأثيرات متعددة

أعادت الحرب الأوكرانية الاعتبار مُجدداً إلى المنطقة العربية، وثقلها بالنسبة إلى تقاطعات الاستراتيجيات الدولية حولها، وزادت من أهمية بعض القوى الإقليمية العربية وغير العربية في الرؤية الاستراتيجية للقوى الدولية، وفي مقدمتها روسيا والولايات المتحدة. بل إن العام الفائت منذ بداية الحرب في أوكرانيا، قد كشف عن عدد من التأثيرات على الدول العربية في ظل المحاولات الروسية الرامية إلى استعادة نفوذها في المنطقة، ولعل أهم هذه التأثيرات يمكن تناولها في الآتي:

١- **عودة الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية:** طوال عقود ظلت المنطقة العربية ساحة تنافُس على المصالح والنفوذ بين الولايات المتحدة وروسيا، واستمر ذلك حتى انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، وتراجع مستويات الانخراط الأمريكي في صراعات المنطقة منذ وصول جو بايدن إلى البيت الأبيض في يناير ٢٠٢١.

إلا أن العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، وما فرضته من ارتفاع في أسعار النفط لمستويات غير مسبوقة طوال ١٤ عاماً مضت، دفعت إدارة جو بايدن إلى تغيير المُقاربة الأمريكية تجاه المنطقة، وبدا أن الولايات المتحدة بدأت تضع في قمة أولوياتها مواجهة نفوذ روسيا والصين المتزايد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ ذلك الذي انعكس في تبني الدول العربية مواقف مُحايدة، أو غير مؤيدة لمحاولات عزل روسيا دوليّاً. وقد تبدَّى التغير في موقف الإدارة الأمريكية بوضوح عبر ما جاء في كلمة الرئيس الأمريكي بايدن، في خلال قمة جدة للأمن والتنمية التي عُقدت في ١٦ يوليو الماضي، بأن «الولايات المتحدة لن تترك فراغاً في المنطقة لتملأه روسيا والصين وإيران».

٢- **توسيع الشراكات الروسية مع الدول العربية:** بسبب تصاعد حدة الضغوط الغربية على روسيا، نتيجة الحرب في أوكرانيا، قامت روسيا بمحاولة تنمية نشاطها الدبلوماسي في المنطقة، والشرق الأوسط عموماً. ففي أعقاب الزيارة الأولى للرئيس بايدن إلى المنطقة، خلال الفترة ١٣-١٦ يوليو الماضي، قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة إلى إيران في الـ١٩ من الشهر نفسه، وتضمنت انعقاد قمة ثلاثية، شملت الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي والتركي رجب طيب أردوغان.

ولم يتوقف النشاط الدبلوماسي الروسي عند زيارة بوتين، ولكن أعقب هذه الأخيرة زيارة سيرغي لافروف إلى المنطقة خلال الفترة من ٢٤: ٢٨ من الشهر نفسه، شملت مصر وبعض الدول الإفريقية (إثيوبيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية)، بل إن لافروف كان قد ألقى خطاباً في جامعة الدول العربية في ٢٤ يوليو الماضي أثنى فيه على «المواقف المتوازنة التي اتخذتها الدول العربية تجاه الأزمة في أوكرانيا».

وكما يبدو، فهذا التصاعد في النشاط الدبلوماسي إنما تستهدف منه روسيا توسيع شراكاتها السياسية والاقتصادية مع الدول الحليفة لها والمؤيدة لموقفها في أوكرانيا، وكذلك دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تتبنى مواقف مُحايدة أو رافضة للمُقاربة الأمريكية تجاهها في أعقاب الحرب الأوكرانية. هذا فضلاً عن محاولات روسيا في تأكيد إخفاق السياسات الأمريكية والأوروبية التي تهدف إلى عزلها دوليّاً، ولا سيما في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم.

٣- **تعزيز التحرك الروسي على محور «مثلث الأزمات» العربية:** يمكن اعتبار عام ٢٠١٥ من أهم محطات السياسة الروسية تجاه المنطقة بدخولها عسكريّاً إلى سوريا، وتدشين قواعد عسكرية لها في حميميم وطرطوس على ساحل البحر المتوسط، وهي أقرب نقطة ممكنة من الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي «ناتو». ومع الحرب الأوكرانية وتداعياتها، سوف تعمل روسيا على ضمان أن تُصبح سوريا من أهم نقاط الارتكاز الروسي في المنطقة إلى أجل غير مُسمى.

ويتوازى مع هذا السعي، المحاولة الروسية في توفير قاعدة لوجستية في بورتسودان، تمت الإشارة إليها في أثناء زيارة

لافروف إلى الخرطوم، الأربعاء ٨ فبراير، وهي القاعدة التي تُعد مرحلة أولية أمام مشروع طويل الأمد تطمح روسيا من خلاله إلى تأمين الارتكاز البحري لموسكو في السودان، مما يساهم في إمكانية التأثير على عمليات النقل للتجارة الدولية في البحر الأحمر، وهو ما يعني فرض روسيا نفسها بوصفها «لاعباً متحكِّماً» في معادلات الطاقة الجديدة التي يمر جزء كبير منها عبر مضيق باب المندب. إضافة إلى ما يُمكن أن تُتيحه هذه القاعدة اللوجستية من تعزيز الأسطول الروسي لموقعه البحري في المحيط الهندي؛ ما يوفر مرفقاً آخر للمياه الدافئة، إلى جانب قاعدة طرطوس في سوريا، حيث يسمح ذلك للسفن الروسية بالمرور عبر خليج عدن والبحر الأحمر بهدف تأمين الإمدادات والخدمات اللوجستية المختلفة.

ثم يأتي الوجود الروسي في ليبيا ليؤشر على التحرك الروسي في محيط «مثلث الأزمات العربية»، إذ يمكن قراءة إعلان الكرملين بتعيين سفير روسي جديد في طرابلس في نهايات العام الماضي، ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢، أنه مؤشر على محاولة روسية لاستباق متغيرات محتملة في هذا البلد المغاربي، تؤدي إلى تسوية أزمته السياسية والأمنية منذ أكثر من عقد من الزمان.

٤- محورية تأثير «أوبك بلس» على ملف الطاقة العالمي: بينما تُعاني الدول الأوروبية تراجع إمدادات الطاقة الروسية، في أعقاب الحرب في أوكرانيا، بدأ بعضها في البحث عن مزيد من الإمدادات من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالفعل، وقَّعت دول عديدة اتفاقيات مع الدول العربية المُنتجة للغاز، لتعزيز التعاون في مجال الطاقة؛ منها كمثال إيطاليا، التي وقعت اتفاقية مع الجزائر، أصبحت بموجبها إيطاليا المورد الرئيس للغاز الجزائري إلى أوروبا.

على الجانب الآخر، سيصبح اتفاق «أوبك بلس» من المسلَّمات بالنسبة إلى العلاقات الخليجية الروسية، كونه أثبت فاعلية قوية خلال الحرب الأوكرانية، بل إن روسيا ذات الإنتاج النفطي والغازي الضخم بالتعاون مع الإمارات والسعودية، وإذا قررت مصر هي الأخرى، كإحدى أهم دول مجموعة غاز شرق المتوسط، أن تقف موقفاً قريباً من روسيا؛ فإن العالم يكون قد أصبح رهن قرارات هذه المجموعة.

إذ إن تعاظم الدور الذي يُشكله تحالف «أوبك بلس»، والذي تُعد روسيا أحد أهم أعضائه، فضلاً عن الدول الرئيسة المُنتجة للنفط ضمن «أوبك»، خصوصاً الدول العربية الخليجية، تعاظم هذا الدور قد يوجه مسار العديد من الأزمات حول العالم، ويشكل أداة ضغط مفيدة لصالح هذا التحالف، الذي يتشكل من أكبر الدول المنتجة للنفط.

٥- منافسة القوى الغربية في مناطق نفوذها التقليدي: في الحالة الخليجية، يمكن الإشارة إلى أن الحرب الأوكرانية ليست الفاعل الأصلي في مسيرة العلاقات الروسية الخليجية ومستقبلها، بقدر ما يُمكن وصفها بأنها من «مُسرِّعات» تحفيز وتعميق هذه العلاقات التي بدأت تتحسس طريقها بشكل لافت. ومن ثَم، فإن مُستقبل العلاقات الروسية الخليجية قد يبدو أكثر فاعلية، وذلك بناءً على مُخرجات الموقف الخليجي، وخاصة الإمارات، من الحرب الأوكرانية.

أما في المنطقة المغاربية، تراهن موسكو على تمتين علاقاتها التقليدية مع حلفائها في الجزائر وليبيا، وتُدشن منذ سنوات نهجاً براغماتيّاً للتقارب مع الدول الحليفة للغرب، أو القريبة منه سياسيّاً، مثل مصر والمغرب، إذ شهدت العلاقات الروسية مع البلدين نموّاً ملحوظاً. ولا تقتصر حسابات روسيا على منافسة القوى الغربية في مواقع نفوذها التقليدي فقط، بل تضع أيضاً في حسبانها اللعب على وتر التناقضات بين دول شمال إفريقيا وصراعاتها الإقليمية، ومن أبرزها ملف الصحراء الغربية والنزاع الجزائري المغربي حولها.

انعكاسات محتملة

في هذا السياق، يمكن القول إن مستقبل النفوذ الروسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بتأثير من تداعيات الحرب الأوكرانية، وإن كان يحكمه عدد من «المحددات الضاغطة»، إلا أنه يؤشر إلى مجموعة من الانعكاسات المحتملة، يأتي

في مقدمتها: المحاولة الروسية لضمان استدامة النفوذين العسكري والسياسي الروسيين على البحر المتوسط، ومحاولة التمدد عبر البحر الأحمر إلى بورتسودان.

أضف إلى ذلك، أن السعي الروسي لإيجاد تعاون استراتيجي مع دول الشرق الأوسط والخليج العربي سيظل من أهم الأدوات التي سيتم تعظيم الاستثمار فيها مستقبلاً، بعد أن أثبتت الحرب الأوكرانية أهمية الغاز والنفط بوصفها «أدوات ردع» وتوجيه لمسار الأزمة، تحت وقع عدم استقلال الدول المستوردة للطاقة. هذا فضلاً عما تبدَّى بوضوح لدى روسيا من أهمية العودة إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ أصبحت فاعلاً في سوريا وليبيا، وإلى حد ما في السودان، وذات علاقات جيدة مع الإمارات ومصر والجزائر، ومساحات لا بأس بها مع تركيا، وتقارب استراتيجي مع إيران. ومن ثَم، ستعمل روسيا على تطوير وجودها في المنطقة، كونها إحدى أهم المناطق الاستراتيجية ذات الأثر الجيوسياسي المهم في إدارة العديد من الأزمات الدولية.

رؤية بديلة:

لماذا أعلنت الصين عن مبادرة لتسوية الحرب الروسية الأوكرانية؟

د. حمدي بشير

ثمة توجه صيني لمراجعة الموقف من الحرب الروسية الأوكرانية، الذي ارتكز على الحياد في بدايتها، برغم العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تجمعها بموسكو، ووجدت بكين في استمرار الحرب فرصة ملائمة لإلهاء الولايات المتحدة وحلفائها بما يعزز تحركاتها الخارجية في المناطق الاستراتيجية من العالم، لا سيما منطقة المحيطين الهادي والهندي، ناهيك عن تعظيم مكاسبها الاقتصادية بالحصول على النفط الروسي بأسعار تنافسية، وتعزيز دورها ونفوذها السياسي على الساحة الدولية، حيث تسعى الصين إلى فرض رؤيتها ومبادرتها لنظام عالمي متعدد الأقطاب لا يسمح لقوة دولية وحدها بالهيمنة.

المبادرة الصينية لتسوية الحرب في أوكرانيا

نشرت وزارة الخارجية الصينية مقترحاً من ١٢ بنداً لتحقيق السلام في أوكرانيا بالتزامن مع الذكرى الأولى على اندلاع الحرب. وركز الإعلان الصيني على وقف إطلاق النار بين موسكو وكييف، والشروع في محادثات سلام بين الطرفين لإنهاء الحرب التي اندلعت فجر ٢٤ فبراير من عام ٢٠٢٢. ونص الإعلان الصيني الموجود على موقع وزارة الخارجية على البنود التالية:

١- **احترام سيادة كل الدول:** يجب أن يكون هناك التزام صارم بالقانون الدولي المعترف به، بما يشمل أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إن سيادة كل الدول واستقلالها ووحدة أراضيها يجب الحفاظ عليها بشكل فعّال، وهذا يشمل كل الدول، صغيرة كانت أم كبيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة، فهي كلها متساوية في المجتمع الدولي. على جميع الأطراف التمسك بالمعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية والدفاع عن العدالة الدولية. ينبغي تعزيز المساواة والتطبيق المتكافئ للقانون الدولي، مع رفض المعايير المزدوجة.

٢- **التخلي عن عقلية الحرب الباردة:** لا يجب أن يكون ضمان أمن دولة ما على حساب الآخرين. إن أمن منطقة ما لا يجب أن يتم عبر تعزيز أو توسيع التكتلات العسكرية. يجب أخذ المصالح والمخاوف الأمنية لكل الدول على محمل الجد ومعالجتها بصورة صحيحة. لا يوجد هناك حل سهل لقضية معقدة. إن كل الأطراف يجب أن تتبع رؤية مشتركة وشاملة وتعاونية ومستدامة للأمن، مع مراعاة السلام والاستقرار على المدى الطويل، والمساهمة في تشكيل هيكل أمني أوروبي متوازن وفعال ومستدام. على كل الأطراف معارضة السعي لتحقيق الأمن على حساب أمن الآخرين، وتلافي المواجهة بين التكتلات، والعمل معاً من أجل السلام والاستقرار في القارة الأوراسية.

٣- **وقف الأعمال العدائية:** إن الصراع والحرب لا يفيدان أحداً. إن على كل الأطراف التحلي بالعقلانية وضبط النفس، وتفادي ما يؤجج التوترات ومنع تدهور الأزمة أكثر بما يؤدي إلى خروجها عن السيطرة. على كل الأطراف دعم روسيا وأوكرانيا في العمل بنفس الاتجاه لاستعادة الحوار المباشر بأسرع وقت ممكن، من أجل خفض التصعيد تدريجياً وفي النهاية الوصول إلى وقف إطلاق نار شامل.

٤- **استئناف محادثات السلام:** إن الحوار والمفاوضات هما الحل الوحيد القابل للتطبيق للأزمة الأوكرانية. يجب دعم وتشجيع الجهود المؤدية إلى الحل السياسي للأزمة. على المجتمع الدولي البقاء ملتزماً بالخيار الصحيح لتعزيز مفاوضات السلام ومساعدة الأطراف في الصراع على فتح باب للحل السياسي في أقرب وقت ممكن، وتهيئة الظروف والمنصات لاستئناف المفاوضات. ستواصل الصين تأدية دور بنّاء في هذا الإطار.

٥- **إيجاد حل للأزمة الإنسانية:** من المطلوب دعم جميع التدابير التي تؤدي إلى تخفيف حدة الأزمة الإنسانية وتشجيعها. يجب أن تخضع العمليات الإنسانية لمبادئ الحياد وعدم التحيز، ولا ينبغي تسييس القضايا الإنسانية، ويجب حماية سلامة المدنيين بشكل فعال، بما يشمل إنشاء ممرات إنسانية لإجلاء المدنيين من مناطق النزاع. إن هناك حاجة لبذل مزيد من الجهود لزيادة المساعدة الإنسانية للمناطق ذات الصلة، وتحسين الظروف الإنسانية، وتوفير وصول سريع وآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية، بهدف منع حدوث أزمة إنسانية على نطاق أوسع. يجب دعم الأمم المتحدة في أداء دور تنسيقي في إرسال المساعدات الإنسانية إلى مناطق الصراع.

٦- **حماية المدنيين وتبادل أسرى الحرب:** على الأطراف المشاركة في الصراع الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، وتفادي مهاجمة المدنيين والمنشآت المدنية وحماية النساء والأطفال وبقية ضحايا الصراع، واحترام الحقوق الأساسية لأسرى الحرب. إن الصين تدعم تبادل الأسرى بين أوكرانيا وروسيا، وتدعو كل الأطراف لتهيئة الظروف من أجل خلق ظروف أكثر ملاءمة لهذا الغرض.

٧- **الحفاظ على سلامة المنشآت النووية:** تعارض الصين الهجمات المسلحة على محطات الطاقة النووية وغيرها من المنشآت النووية السلمية، وتدعو كل الأطراف للالتزام بالقانون الدولي بما يشمل معاهدة الأمان النووي وتجنب الكوارث النووية التي يصنعها الإنسان. تدعم الصين الوكالة الدولية للطاقة الذرية في لعب دور بنّاء في تعزيز سلامة وأمن المنشآت النووية السلمية

٨- **تقليص الأخطار الاستراتيجية:** يجب عدم استخدام الأسلحة النووية وتجنب خوض حروب نووية، وينبغي

معارضة التهديد باستخدام الأسلحة النووية، ومنع الانتشار النووي وتجنب الأزمة النووية. تعارض الصين البحث والتطوير واستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية من قبل أي دولة تحت أي ظرف من الظروف.

٩- **تسهيل تصدير الحبوب:** إن كل الأطراف بحاجة إلى تنفيذ مبادرة حبوب البحر الأسود الموقعة من طرف روسيا وتركيا وأوكرانيا والأمم المتحدة بشكل كامل وفعال وبطريقة متوازنة، ودعم الأمم المتحدة في لعب دور مهم في هذا الصدد. تقدم مبادرة التعاون بشأن الأمن الغذائي العالمي التي اقترحتها الصين حلاً عملياً لأزمة الغذاء العالمية.

١٠- **وقف العقوبات الأحادية الجانب:** العقوبات الأحادية الجانب والضغوط القصوى لن تحل القضية، إنما هي فقط تخلق مشكلات جديدة. إن الصين تعارض العقوبات الأحادية غير المصرح بها من طرف مجلس الأمن الدولي. ينبغي على الدول المعنية التوقف عن إساءة استخدام العقوبات الأحادية الجانب و"الولاية القضائية الطويلة الذراع" ضد الدول الأخرى، وذلك حتى تتمكن من القيام بدورها في تخفيف حدة الأزمة الأوكرانية وتهيئة الظروف للدول النامية من أجل تعزيز اقتصاداتها وتحسين حياة شعوبها.

١١- **الحفاظ على استقرار سلاسل الصناعة والتوريد:** على كل الأطراف المحافظة جدياً على النظام الاقتصادي العالمي القائم، ومعارضة استخدام الاقتصاد كوسيلة أو سلاح لتحقيق أهداف سياسية. إن الجهود المشتركة مطلوبة لتخفيف تداعيات الأزمة ومنعها من التشويش على التعاون الدولي في مجال الطاقة والأموال والتجارة والغذاء والنقل وتقويض تعافي الاقتصاد العالمي.

١٢- **دعم مرحلة إعادة الإعمار:** يحتاج المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات لدعم إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب في مناطق النزاع. الصين مستعدة لتقديم المساعدة ولعب دور بنّاء في هذا المسعى.

في ٢٤ فبراير الجاري، أصدرت الخارجية الصينية وثيقة من ١٢ نقطة تدعو إلى محادثات سلام وتوضح ما أسمته «موقف الصين من التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية»، والتحذير من استخدام السلاح النووي، وهو ما يثير التساؤلات حول دوافع الصين للإعلان عن هذه المبادرة في هذا التوقيت.

دور «المحايد»

أظهرت بكين موقفاً محايداً مع بداية الحرب الروسية في أوكرانيا، ويمكن الإشارة إلى تطوراته على النحو التالي:

١- **اعتماد خطاب حذر تجاه الحرب**، فقد حافظت بكين على خطاب حذر تجاه تطورات الحرب، فامتنعت عن تأييد التحرك الروسي أو إدانة هذا التحرك، حيث امتنعت عن التصويت على قرارات الأمم المتحدة التي تدين الحرب الروسية الأوكرانية، ولم تصوت على أي قرار ضد روسيا، باستثناء قرار الجمعية العامة في أبريل ٢٠٢٢ بتعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والذي صوتت ضده. ومن ثم ركزت الصين على دعوة جميع الأطراف إلى «ضبط النفس»، وطالبت بحل سياسي سلمي من خلال المفاوضات الدبلوماسية، ودافعت بكين عن موقفها بأنه يستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويجب تقييمه «بموقف موضوعي وحيادي».

٢- **موازنة موقفها بين الدول الغربية وروسيا**، فبرغم أن الصين أكدت على السيادة والسلامة الإقليمية في إشارة مستترة إلى انتهاك روسيا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة لكنها أكدت على «الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام» و«المخاوف الأمنية المشروعة لجميع البلدان»، في إشارة إلى التحدي الأمني الذي يطرحه توسع الناتو باتجاه الشرق. فعلى الرغم من أن بكين سعت إلى النأي بنفسها عن موسكو، إلا أن الوضع العسكري الروسي المستمر في أوكرانيا لم يدفع شي لقطع علاقته مع بوتين، ففي ١٤ نوفمبر ٢٠٢٢، وفي قمة مجموعة العشرين في إندونيسيا، أخبر شي بايدن

بأن الصين «قلقة للغاية بشأن الوضع الحالي في أوكرانيا»، وألقى خطاباً يؤكد على أن «الصين تقف إلى جانب السلام». كما أعلن شي لبايدن أنه يجب أن تكون هناك محادثات سلام بين روسيا وأوكرانيا». لذلك، أظهرت بكين، من خلال رفضها التحيز علناً ورفضها لعب دور فعال في صنع السلام في الأمم المتحدة، أنها «الشريك الصامت» لموسكو الذي ينوي إبطاء الصراع أو وقفه بشروط مواتية.

٣- معارضة سياسة العقوبات الغربية على موسكو، حيث واصلت الصين التجارة مع كل من روسيا وأوكرانيا ولم تحاول بشكل كبير الالتزام بالعقوبات الغربية ضد روسيا. وبالتالي أظهرت الصين درجة محدودة من الدعم لروسيا وسط حياد مُعلن، إذ انتقدت بشدة استخدام العقوبات ضد روسيا وتزويد أوكرانيا بالسلاح، وقالت وزارة خارجيتها إن العقوبات فاقمت أزمة الغذاء والتحديات الاقتصادية في البلدان النامية في وقت يكافح فيه العالم للتعافي من وباء كورونا. وفي الوقت نفسه، قدّمت الصين لروسيا دعماً اقتصادياً ضمنياً مكّنها من مواصلة الحرب من خلال شراء النفط الروسي بكميات قياسية. ولذلك، تُشير بعض التقارير إلى دعم اقتصادي صيني ضمني لموسكو من خلال تجارة الصين المستمرة والمتوسعة، واستغلال الثغرات في العقوبات الدولية، حيث زادت الشحنات الصينية إلى روسيا بأكثر من ٢٦ بالمائة مقارنة بالعام السابق، وزادت الواردات بنحو ٦٠ بالمائة خلال الفترة نفسها. وبرغم أن بكين قد لا تقف جنباً إلى جنب مع موسكو في ساحة المعركة، فإنها تساعدها في تمويل هذه الحرب بعدم التزامها بسياسة العقوبات الغربية.

دوافع بكين

تظاهرت الصين بخيار الحياد خلال الفترات الأولى للحرب، وحثت «جميع الأطراف» على ممارسة ضبط النفس، وهو ما يمكن تفسيره بالدوافع التالية:

١- تخفيف الضغط على الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ: حيث وجدت الصين في هذه الحرب فرصة ملائمة لإلهاء الغرب عن محاولات التصدي لها، ومن ناحية أخرى يسمح ذلك للصين بحرية الوصول دون عوائق إلى آسيا الوسطى والشرق الأقصى. والأهم من ذلك، أن الصين ستكون في وضع أفضل بكثير لحل قضية تايوان، وفقاً لشروطها الخاصة وبتكلفة أقل بكثير. وفي هذا السياق يشير مراقبون إلى أن الحرب الروسية كانت مفيدة إلى حد ما للأهداف الاستراتيجية للصين من خلال تصوير الناتو والولايات المتحدة على أنهما جهات مزعزعة للاستقرار أدت إلى إثارة الصراع في أوكرانيا وإطالة أمده.

ويأتي ذلك في الوقت الذي بعثرت فيه الحرب جهود الولايات المتحدة وتحدت بشدة قدرة الدول الأوروبية على التدخل في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وبينما تحتاج روسيا إلى دعم الصين السياسي والاقتصادي، تحتاج الصين بدورها إلى روسيا لإبقاء الولايات المتحدة متورطة في الشؤون الاستراتيجية لأوروبا. وكلما انخرطت واشنطن والناتو في الحرب بشأن أوكرانيا مع روسيا، زادت الحرية الاستراتيجية التي تمارسها الصين في المحيطين الهندي والهادئ، بما في ذلك التعامل مع تايوان.

٢- شراء النفط الروسي بأسعار مخفضة وتعزيز العلاقات التجارية مع موسكو، حيث فرضت الدول الغربية حظر استيراد النفط من روسيا وقطعت العديد من الشركات الغربية علاقاتها مع روسيا تماماً، بينما واصلت بكين شراء النفط الروسي، وإن كان ذلك بأسعار مخفضة، واستخدمت اليوان بشكل متزايد بدلاً من الدولار الأمريكي لتمويل تلك المشتريات، بما يساعد الاقتصاد الروسي على مواجهة العقوبات الغربية، لذلك ارتفعت حصة اليوان في سوق العملات الروسية من أقل من ١٪ إلى ٤٨ ٪ بين يناير ونوفمبر من العام الماضي. وارتفعت التجارة بين روسيا والصين في العام الماضي بنسبة ٣٤,٣ ٪ على أساس سنوي إلى مستوى قياسي بلغ ١٩٠ مليار دولار أمريكي، وأصبح اليوان الصيني العملة

الأجنبية الأكثر تداولاً في بورصة موسكو في أكتوبر ٢٠٢٢.

وقد بدأت تظهر تقارير في يونيو ٢٠٢٢ تُفيد بأن الصين قد تجاوزت ألمانيا كأكبر مستورد للنفط الروسي، في حين حلت روسيا محل السعودية كأكبر مورد للنفط الخام للصين. وتشير التقارير إلى أن ما يقرب من نصف جميع الإيرادات السنوية للحكومة الروسية يأتي من النفط والغاز، وبعد أن تراجعت مبيعاتها إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال العام الماضي، بسبب تأثير العقوبات، صدرت روسيا ضعف الكمية إلى الصين في عام ٢٠٢٢ مقارنة بالعام السابق. وعندما حاولت مجموعة الدول السبع مع الاتحاد الأوروبي وأستراليا، فرض سقف عالمي لسعر النفط الروسي المنقول بحراً، رفضت الصين الامتثال.

٣- **تعزيز النفوذ السياسي للصين على الساحة الدولية**، حيث أكدت بكين على أهمية الشراكة التي لا حدود لها مع روسيا، والتعاون في مواجهة توسع حلف شمال الأطلسي في أوروبا الشرقية، وخاصة بعد توقيع اتفاقية أوكوس بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المحيط الهندي-الهادئ. ناهيك عن التفاهمات الروسية-الصينية حول ضرورة بناء نظام دولي جديد متعدد الأقطاب بشكل يحول دون سيطرة قطب واحد على النظام الدولي. وإذا كانت الحرب قد عززت من توحيد الدول الغربية، وتحفيز هذه الدول على تعزيز التعاون الأمني المشترك من خلال حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، فقد وجدت بكين في هذا السياق فرصة لتعزيز تحركاتها وضغوطها في السياسة الدولية.

وبرغم ما يقال حول خطأ التقديرات والحسابات الروسية والصينية في تحقيق انتصار حاسم وسريع في هذه الحرب، لكن ليس ثمة خلاف على أن بكين قد سعت إلى استثمار هذا السياق الدولي في تعزيز وحماية مصالحها الخارجية في مواجهة القوى المنافسة، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى مختلف الأصعدة والمناطق الاستراتيجية من العالم. وفي هذا السياق، قدمت بكين مبادرة الأمن العالمي التي أعلنها الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال خطابه في منتدى بواو الآسيوي في مارس ٢٠٢٢، وطرحت رؤية بديلة للرؤية الأمنية التي تقودها الولايات المتحدة في المحيطين الهندي والهادئ.

دوافع الوسيط

تتمثل دوافع الصين لطرح مبادرتها في هذا التوقيت، على النحو التالي:

١- **احتواء التصعيد الأمريكي وحماية الحليف الروسي**، حيث يتفق العديد من الخبراء على أن الصين ظلت مطمئنة لأن تلعب دوراً «شبه محايد» تجاه الحرب، حيث اتجهت روسيا إلى التصعيد والتلويح باستخدام السلاح النووي. لذلك، كان قرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتعليق مشاركة روسيا في اتفاقية الحد من الانتشار النووي من بين أهم العوامل التي دفعت الصين لطرح هذه المبادرة لوقف التصعيد في الحرب، وفي الوقت نفسه فإن بكين لا تريد وقف القتال بأي ثمن أو شروط تصل إلى حد الهزيمة الروسية، حيث تعتبر الصين روسيا شريكاً في منافستها مع الولايات المتحدة. وتخشى بكين من تعرض روسيا لهزيمة مذلة في أوكرانيا تهدد بقاء بوتين في السلطة وانهيار نظامه وقيام حكومة جديدة موالية للغرب. ومن ثم فإن أفضل خيار بالنسبة للصين هو وقف التصعيد الذي يترك بوتين في السلطة ويحافظ على مكانة روسيا كقوة عالمية.

٢- **منع الأطراف المتحاربة من تحقيق انتصار حاسم**، فلم تتمكن كييف من تحقيق انتصار كامل على روسيا وطرد القوات الروسية، ولم تستطع موسكو فرض سيطرتها السياسية حتى في المناطق التي خضعت لسيطرتها العسكرية، في الوقت الذي ترى فيه بكين أن الوقت ملائم لطرح مبادرتها، حيث إن الانتصار الكامل لأي من الجانبين، سواء كانت روسيا أو أوكرانيا، ليس في مصلحة بكين، فإذا انتصرت أوكرانيا فستتعزز هيمنة الولايات المتحدة التي ستكون

أكثر ثقة في مواجهة سياسة الصين لإعادة توحيد الصين ومنع دمج تايوان. فيما ستكون روسيا المهزومة والمدمرة أكثر حرصاً على صنع السلام مع الغرب وتحقيق التوازن ضد اعتمادها على الصين. لذلك، يرى مراقبون أنه من المهم للغاية بالنسبة للصين أن تمنع روسيا من الانهيار في ساحة المعركة بأي وسيلة علنية أو سرية، باعتبارها قوة مهمة تتحدى الهيمنة الأمريكية. ومن ناحية أخرى، فإن الانتصار الحاسم لروسيا في ساحة المعركة الأوكرانية ليس شيئاً تريده الصين حقاً، فقد تسعى روسيا للعودة إلى التكامل الاقتصادي مع أوروبا.

٣- **تخوف الصين من نهاية غير مواتية للحرب**، حيث يبدو أن مصلحة الصين في استمرار اعتماد روسيا عليها، والإبقاء عليها منهكة. فالسكك الحديدية بين الصين وقرغيزستان وأوزبكستان، وخط أنابيب الغاز «قوة سيبيريا رقم ٢»، وما إلى ذلك، كلها أصبحت ممكنة بسبب الصراع بين روسيا وأوكرانيا، ولم يكن ليتحقق اتفاق السكك الحديدية بين الصين وقرغيزستان وأوكرانيا بهذه السهولة، حيث ظلت الصين وروسيا تتفاوضان حول هذه المسألة لسنوات عديدة قبل بدء الصراع الروسي الأوكراني. لذلك، تتخوف بكين من نهاية غير مواتية للحرب إذا انتهت بشكل مفاجئ بحل شامل بين روسيا والغرب، أو أن تختار روسيا الاستسلام والتسوية مع الولايات المتحدة والغرب في حالة حدوث هزيمة عسكرية أو تغييرات جذرية في الوضع السياسي المحلي، أو انهيار اقتصادي.

٤- **الحفاظ على معادلة توازن القوى في غرب آسيا**، حيث تحرص الصين على عدم خروج روسيا منتصرة أو منهزمة من الحرب بشكل يؤثر على معادلة توازن القوى في أسيا، حيث يرى بعض المراقبين أنه في حال تحقق الحل الوسط بين الولايات المتحدة وروسيا في الأيام المقبلة، فسيكون ذلك في غير صالح الصين، حيث كشف الصراع الروسي الأوكراني عن نقاط ضعف الهند ووضعها تحت ضغط هائل من الولايات المتحدة والقوى الأوروبية الأخرى، فبمجرد وصول روسيا إلى تسوية مع الدول الغربية، فسيكون لدى الهند فرصة كبيرة لتعزيز التعاون مع روسيا وتعزيز قدرة الهند على استثمار المزيد من الوقت والطاقة في «موازنة» الصين. وبمجرد أن تتصالح روسيا مع الغرب أيضاً ستقترب اليابان على الفور من روسيا، وستكون اليابان تحت قيادة الولايات المتحدة على استعداد لزيادة مواجهتها للصين.

٥- **التوصل إلى تفاهمات سياسية مع واشنطن**، فبرغم إعلان بكين عن مبادرتها لإنهاء الحرب في أوكرانيا، لكنها لم تطالب بسحب القوات الروسية من أوكرانيا، ويبدو أن بكين تحاول استخدام وساطتها في إنهاء الحرب كورقة ضغط أو مساومة على الموقف الأمريكي من السياسة الصينية تجاه تايوان، والتطلع إلى التوصل إلى تفاهمات مشتركة حول تسوية الحرب في أوكرانيا بشكل يُحقق مصالح الطرفين، ولا سيما بعد أن حذر أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الأمريكي، في ١٩ فبراير ٢٠٢٣، الصين من تقديم مساعدات عسكرية لروسيا. لذلك عرضت بكين خطة السلام الصينية لاستئناف محادثات السلام والتفاوض على تسوية سياسية للحرب.

استباق التسوية

جملة القول، دفعت تطورات الحرب الأوكرانية منذ بداية العام الجاري، وخاصة تحذير واشنطن لبكين من تقديم دعم عسكري لموسكو، وإعلان الرئيس الروسي عن انسحاب روسيا من اتفاقية الحد من الانتشار النووي (نيو ستارت)، إلى طرح المبادرة الصينية لإنهاء الحرب الروسية في أوكرانيا، ويبدو أن هذه العوامل غيرت من حسابات بكين ودفعتها إلى استباق أي تسوية محتملة للحرب تتعارض مع مصالحها الخاصة، ولذلك طرحت بكين رؤيتها الخاصة لتسوية الحرب بما يتفق مع مصالحها، ويحافظ على توازنات القوى في المنطقة، ويقلص من مستوى التصعيد السياسي مع واشنطن بإظهار رغبة بكين في حل الصراع بالطرق السلمية.

الاستقلال الاستراتيجي:

رؤية باريس إلى الأمن الأوروبي بعد الحرب الأوكرانية

عبد المجيد أبو العلا

منذ أن وصل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، إلى سدة الحكم في قصر الإليزيه، عام ٢٠١٧، بات واضحاً أن فكرة تحقيق الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي إحدى الأفكار الرئيسية التي تراوده، والتي يعمل على دفع الحلفاء الأوروبيين نحوها عبر زيادة الإنفاق الدفاعي، وتطوير قطاع الصناعات الدفاعية، فضلاً عن طموحات تأسيس قوة عسكرية أوروبية، مع الحد من الاعتماد الأوروبي على حلف الناتو والولايات المتحدة في ضمان أمن القارة. كما جاءت أزمة الغواصات الأسترالية، والالتفات الأمريكي بدرجة أكبر إلى التهديد الصيني في «الإندو-باسيفك»، لتؤكد بدرجة أكبر للرئيس الفرنسي على أهمية امتلاك أوروبا القدرة على الدفاع عن نفسها دون الاعتماد على الولايات المتحدة فقط. وفي هذا الإطار، فإن فكرة «الاستقلال الاستراتيجي» أو «السيادة الأوروبية» يمكن اعتبارها فكرة حاكمة للرؤية الفرنسية للحرب الأوكرانية، وترتيبات الأمن الأوروبي بعد الحرب الأوكرانية.

بعد مرور عام على اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية يمكن القول إن تأثيراتها ذات طبيعة انتشارية، حيث إن انعكاساتها لم تنحصر في طرفي الحرب، بل حملت تأثيرات على أمن المنظومة الأوروبية، وبلورة رؤى من قبل القوى الرئيسية فيها لتعزيز الترتيبات الأمنية المستقلة عن الرؤى الأمريكية ولا سيما في ظل عدم تقارب المنظورات تجاه القضايا الدولية.

رؤية باريس

يمكن بلورة ملامح الرؤية الفرنسية للحرب الروسية الأوكرانية والترتيبات الأمنية بعدها على النحو التالي:

١- اعتبار الحرب فرصة للتقدم نحو تحقيق السيادة الأوروبية: تدور السياسة الخارجية الأوروبية للرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، منذ توليه مهام الرئاسة في فرنسا، ومع بداية ولايته الرئاسية الثانية، ومنذ ما قبل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، حول مفهوم «السيادة الأوروبية» أو ما يعرف أيضاً بـ«الحكم الذاتي الاستراتيجي»، والدعوة إلى أن يصبح الاتحاد الأوروبي كياناً فاعلاً بشكل أكبر على الساحة الدولية، وتعزيز سيادته الحقيقة، من خلال تقليص الاعتماد الأوروبي الأمني والعسكري على الولايات المتحدة واعتماد نهج أكثر استقلالية عن واشنطن في تلك القطاعات باعتبارها مجالات سيادية على الدول الأوروبية أن تمتلك مقومات ضمانها، مع عدم إغفال أهمية التعاون مع الولايات المتحدة وحلفاء الناتو، بحيث تصبح الدول الأوروبية قادرة على التصرف باستقلالية فيما يخص مجال الدفاع دون الاضطرار إلى الاعتماد الكبير على الحلفاء.

ويستدعي التقدم الأوروبي نحو تحقيق ذلك الأمر زيادة الإنفاق الدفاعي الأوروبي، وتعزيز التعاون والتنسيق العسكري بين دول الاتحاد، وتطوير وزيادة القدرات الصناعية الدفاعية للدول الأوروبية، وزيادة الاهتمام بالاستثمار في القطاع العسكري بشكل عام. وهي الأمور التي جعلتها الحرب الأوكرانية ضرورية، وحفّزت الدول الأوروبية على الإقدام عليها، حيث زادت معظم الدول الأوروبية بالفعل من إنفاقها الدفاعي. ولذلك، ترى باريس أن الحرب قد تساعدها على المضيّ قدماً في رؤيتها ودفع الاتحاد الأوروبي نحو تعزيز السيادة الأوروبية والحكم الذاتي الاستراتيجي، والحد من الاعتماد على الولايات المتحدة، في ظل ما تسببت فيه من تحفيز الاهتمام بالأبعاد والقطاعات الدفاعية، وإدراك الاحتياج إلى تعزيز القدرات الدفاعية الأوروبي، وفي ظل كذلك تصاعد الاهتمام الأمريكي بمنطقة «الإندو-باسيفك» بشكل يُنظر إليه على أنه قد يخصم من درجة الانخراط الأمريكي في القارة، وحدود الالتزام بأمنها.

٢- تقديم ضمانات أمنية إلى الدول الأوروبية غير الأعضاء بالاتحاد: في مقابل تحفّظ فرنسا على انضمام دول جديدة للاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تعقُّد وطول إجراءات ومفاوضات ضم الدول الراغبة في عضوية الاتحاد، فإن التحديات الجيواستراتيجية التي كشفتها الحرب الأوكرانية، عززت من إدراك الحاجة إلى مظلة أمنية قادرة على تقديم ضمانات أمنية للدول الأوروبية غير الأعضاء في الاتحاد، باعتبار أن أمن تلك الدول لا ينفصل عن الأمن الأوروبي، وهو ما برز بشكل خاص في الحالة الأوكرانية. حيث لا تعتبر كييف عضواً بالاتحاد الأوروبي، بل أعلنت أواخر فبراير ٢٠٢٢، عقب بدء التدخل العسكري الروسي في أراضيها، عن طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ولذلك، وبدلاً من توسيع الاتحاد الأوروبي، دفعت فرنسا باتجاه إنشاء «مجموعة سياسية أوروبية» لضم أوكرانيا بشكل خاص، فضلاً عن إيجاد مساحة جديدة للتعاون السياسي والأمني بين دول الاتحاد الأوروبي، والدول الأوروبية الديمقراطية غير الأعضاء في الاتحاد. على أن يقدم الاتحاد الأوروبي ضمانات أمنية للدول التي ستنضم إلى تلك المنظمة، وبناء تعاون عملياتي في القدرات الدفاعية، بحيث تقوم تلك المنظمة بتقديم الدعم السريع للدول التي تنتظر بحث طلباتها للعضوية في الاتحاد الأوروبي. وقد انعقدت بالفعل القمة الأولى للمجموعة السياسية الأوروبية بالعاصمة التشيكية (براغ) في أكتوبر ٢٠٢٢، بمشاركة ٤٤ دولة أوروبية. وسعت إلى بناء تفاهمات استراتيجية لقراءة أوروبية موحدة للتحديات المشتركة.

٣- توجيه نداءات لإعادة الاستثمار في قطاع الدفاع: من المنظور الفرنسي فإن الحرب الأوكرانية أثبتت الحاجة إلى إعادة الاستثمار في الأمن والدفاع بشكل كبير، وهو الأمر الذي بدأت باريس تطبيقه على المستوى الداخلي، عبر طرح مشروع قانون البرمجة العسكرية الجديد الذي يزيد الميزانية العسكرية لفرنسا للفترة (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠) إلى أكثر من ٤٠٠

مليار يورو، ارتفاعاً من ٢٩٥ مليار يورو في الميزانية الحالية، وزيادة الإنفاق الدفاعي السنوي بحيث يصل إلى ٥٩ مليار يورو سنوياً حتى نهاية عام ٢٠٣٠، مقابل ٤٢ مليار يورو في الخطة الحالية، مع دعوة قادة الجيش والشركات الدفاعية الفرنسية للمضي قُدماً في «اقتصاد الحرب» من أجل تعزيز القدرات والصناعات الدفاعية الفرنسية.

وقد وجّه الرئيس الفرنسي، خلال كلمته في مؤتمر ميونيخ للأمن، في ١٧ فبراير الجاري، نداءً إلى الدول الأوروبية لمعاودة الاستثمار بشكل كبير في مجال الدفاع لمواجهة التحديات التي تخوضها القارة، رابطاً ذلك بالقدرة على تحقيق السلام في أوروبا، باعتبار أن الاستثمار الدفاعي يوفر أدوات الأمن وصيانة السلام وحمايته. ودعا ماكرون إلى زيادة الاستثمارات في صناعات الدفاع الأوروبية، معرباً عن أمله في أن تتم بلورة خطط بشأن ذلك خلال الأشهر المقبلة، واعتماد برنامج استثماري مشترك طموح قبل الصيف المقبل، يأخذ في الاعتبار التوحيد القياسي، وهو ما يرتبط أيضاً بالرؤية الفرنسية الداعية إلى امتلاك القارة الأوروبية القدرات التسليحية والتصنيعية العسكرية التي تمكّنها من الدفاع عن نفسها دون الاعتماد على الولايات المتحدة وحلف الناتو بشكل كامل.

٤- إقامة شراكات دفاعية مع الدول الأوروبية: في إطار العمل على تنسيق العمل الدفاعي الأوروبي بشكل مؤسسي، فإن فرنسا ستعمل أيضاً على تعزيز الشراكات الدفاعية مع الدول الأوروبية، وهو ما تؤكده الاستراتيجية الدفاعية الفرنسية الجديدة التي أعلنها الرئيس الفرنسي، في نوفمبر ٢٠٢٢، والتي استهدفت ضمن أهداف عدة أن تصبح فرنسا «شريكاً موثوقاً به ومزود أمان موثوقاً به»؛ حيث أشارت الاستراتيجية إلى تعزيز العلاقات الدفاعية وإقامة شراكات على مستويات مختلفة مع الدول الأوروبية، ومنها ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا واليونان وكرواتيا وبلجيكا والمملكة المتحدة.

٥- التقاط مقترحات برلين حول الدفاع الجوي الجماعي: أعلن الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في خطابه خلال افتتاح مؤتمر ميونيخ للأمن، عن دعمه مقترح المستشار الألماني، أولاف شولتس، حول إنشاء نظام دفاع جوي مشترك في أوروبا. حيث سبق وأعلن شولتس، في أغسطس ٢٠٢٢، أن بلاده تعتزم زيادة الاستثمار في تعزيز نظام الدفاع الجوي الخاص بها وتنظيمه بطريقة تمكّن جيرانها الأوروبيين من المشاركة فيه، وخص بالذكر هولندا وبولندا ودول البلطيق وسلوفاكيا وجمهورية التشيك والدول الإسكندنافية.

فيما دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى عقد مؤتمر في باريس حول الدفاع الجوي لأوروبا مع ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا وجميع الذين يرغبون في الانضمام، وربط ماكرون ذلك النظام بشكل رئيسي بتهديدات روسيا التي تتمتع بحرية تصنيع صواريخ نووية متوسطة المدى منذ عام ٢٠١٩، بعد إنهاء معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى. وحرصت فرنسا على التقاط المقترحات الألمانية وتوظيفها ضمن إطار العمل على تعزيز السيادة الأمنية الأوروبية، وضمان مظلة أمنية أوروبية. فضلاً عن أن التنافس الألماني-الفرنسي على قيادة الاتحاد الأوروبي يفسر جانباً من دعوة فرنسا إلى انعقاد المؤتمر على أراضيها. كما تطرح بعض التقديرات فكرة الاستقلالية الاستراتيجية كعامل تفسيري باعتبار أن المبادرة الألمانية قد تعتمد على أنظمة غير أوروبية كأنظمة الدفاع الجوي الأمريكية والإسرائيلية، بجانب الألمانية، فيما تأمل باريس في أن يعتمد نظام الدفاع الجوي الأوروبي المشترك بشكل كامل على الأنظمة الأوروبية وبخاصة الفرنسية، أو تمديد مظلة أنظمة الدفاع الجوي الفرنسي.

٦- إعطاء بُعد أوروبي للردع النووي الفرنسي: ثمة قناعة فرنسية بأن الردع النووي هو ما يجعل فرنسا مختلفة عن العديد من الدول الأوروبية الأخرى، وأن الحرب الأوكرانية تعيد التأكيد على أهمية هذا العامل. ولذلك يستهدف مشروع قانون البرمجة العسكرية الفرنسية الجديد تعزيز وتحديث قدرات الردع النووي الذي ستنفق عليه باريس خلال العام الجاري نحو ٥,٦ مليارات يورو. ويعتبر الرئيس الفرنسي أن الحرب الروسية على أوكرانيا تمثل تنبيهاً لطبيعة الدور المهم الذي تؤديه الأسلحة النووية في الاتحاد الأوروبي، والذي يجب أن تستمر في تأديته.

ولذلك، دعا ماكرون خلال مؤتمر ميونيخ للأمن الدول الأوروبية إلى تحديد الدور الذي تلعبه القوة النووية في نظام الردع الأوروبي، وعرض إجراء مباحثات بشأن الردع النووي في الاتحاد الأوروبي تتناول البُعد الأوروبي للردع النووي الخاص بفرنسا. وبينما تعتبر فرنسا القوة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي التي تمتلك أسلحة نووية، فإنها وفي إطار طموحاتها لقيادة الاتحاد الأوروبي تعمل على توظيف تلك الميزة النسبية، في ظل زيادة الحرب الأوكرانية من أهميتها، خاصة مع التلويح الروسي باحتمالية اللجوء إلى الأسلحة النووية، وتعليق موسكو مشاركتها في معاهدة «نيو ستارت»؛ حيث يعمل الخطاب السياسي والدفاعي الفرنسي على التأكيد على أن تواجد القوة النووية الفرنسية يعمل كعامل ردع مهم في القارة، ويسهم في الحفاظ على أمن فرنسا وأوروبا، مع التأكيد كذلك على أن الردع النووي الموثوق والحديث هو المفتاح لضمان الأمن الأوروبي في مواجهة التهديدات الروسية، بحيث تضمن فرنسا بقدراتها النووية للقارة الأوروبية مظلة أمنية خاصة.

٧- رفض الدعوات الغربية لإلحاق هزيمة مذلّة بروسيا: مقابل بعض الدعوات التي تدعو إلى معاقبة روسيا على عدوانها على أوكرانيا، واستغلال الحرب الأوكرانية لإلحاق هزيمة مذلة بروسيا واكتساحها؛ فإن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، يرفض تلك الأطروحات، وينطلق من اعتبار أن روسيا ستظل دائماً جزءاً من الأراضي الأوروبية، كحقيقة جغرافية غير قابلة للتغيير. ولذلك، أكد ماكرون أنه يريد أن «تُهزم» روسيا في حربها على أوكرانيا، لكن من دون «سحقها»، بل وحدد الهزيمة التي تدعمها بلاده بأنها ترتبط بهزيمة القوات الروسية في أوكرانيا، ودفاع كييف عن أراضيها بالشكل الذي يمكّن من الوصول إلى طاولة المفاوضات. معارضاً أطروحات هزيمة روسيا هزيمة كاملة ومهاجمتها على أراضيها، ومؤكداً على أن سحق روسيا لم يكن ولن يكون موقف فرنسا، وذلك في ضوء قناعة باريس أيضاً بأن الحرب الروسية الأوكرانية لن تنتهي بشكل عسكري في ساحات القتال، وأن كلا الطرفين لن يحققا انتصاراً كاملاً، وأن الحرب الدائرة ينبغي أن تدفع باتجاه مفاوضات تالية.

٨- تفهُّم المطالبات الروسية بالحصول على ضمانات أمنية: يُبدي الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، تعاطفاً وتفهماً للمخاوف الروسية من توسّع حلف الناتو، ولذلك دعا الدول الغربية إلى النظر في كيفية تلبية مطالب روسيا بالحصول على ضمانات أمنية، في ظل قلق موسكو من توسّع حلف الناتو حتى الحدود الروسية، أو نشر أسلحة قادرة على الوصول إلى الأراضي الروسية وتهديدها، معتبراً ذلك إحدى خطوات إعادة رسم الهندسة الأمنية الأوروبية المستقبلية في مرحلة ما بعد الحرب.

وبينما عبّر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن مطالبه تلك، قبل اندلاع الحرب، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع ماكرون، في ٨ فبراير ٢٠٢٢، حينما قال إن روسيا ستواصل محاولة الحصول على إجابات من الغرب على مطالبها الأمنية الثلاثة الرئيسية، وهي: لا مزيد من التوسيع لحلف شمال الأطلسي، ولا انتشار للصواريخ بالقرب من حدودها، وتقليص البنية التحتية العسكرية لحلف الأطلسي في أوروبا إلى مستويات عام ١٩٩٧؛ فإن الرؤية الفرنسية ترى أن تلك المطالب من الطبيعي أن تكون موجودة على طاولة المفاوضات بعد الحرب كجزء من عملية بناء السلام والأمن في أوروبا، بحيث لا تتعارض عملية حماية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والحلفاء الأوروبيين، مع الضمانات التي تطلبها موسكو. ويمكن فهم هذا الموقف الفرنسي باعتباره لا يتعارض مع توجه باريس نحو تعزيز الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي مقابل الاعتماد على حلف الناتو.

انتقادات أوروبية

على الجانب الآخر، ثمة بعض الانتقادات لفرنسا أو لمنظورها تجاه الحرب الأوكرانية والأمن الأوروبي بعدها، ومنها:

١- اعتبار الحرب الأوكرانية تأكيداً للحاجة الأوروبية لواشنطن: فيما تعتبر باريس الحرب الأوكرانية فرصة

استراتيجية للتوجه نحو تحقيق «السيادة الأوروبية» وتحقيق مزيد من «الاستقلال الاستراتيجي والدفاعي» عن الولايات المتحدة، والحد من الاعتماد على حلف الناتو مقابل صياغة حلول ومظلة أمنية أوروبية؛ فإن ثمة اتجاهات أخرى ترى أن الحرب الروسية على أوكرانيا أكدت من جديد على استمرار حاجة الدول الأوروبية للاعتماد على الولايات المتحدة في ضمان الأمن الأوروبي، وأن التخوّف من صراع مباشر مع الولايات المتحدة يعتبر من عوامل ردع موسكو عن التفكير في مزيد من التوغل داخل أوروبا، بالإضافة إلى ضعف القدرات التسلحية الأوروبية وقلة مخزونها، واستمرار الحاجة الأوروبية إلى الدعم الدفاعي الأمريكي، فضلاً عن تدمير الحرب الأوكرانية لأطروحات الحوار الاستراتيجي والتعاون الأوروبي-الأوروبي مع روسيا.

٢- تقديم الضمانات الأوكرانية على الروسية: أثار التفهُّم الفرنسي للمطالب الروسية بالحصول على ضمانات أمنية تجاه حلف الناتو انتقادات أوروبية من أوكرانيا وبعض الدول الأخرى، واتهام الرئيس الفرنسي بأنه يتسامح جداً مع موسكو وينفتح بشكل كبير على مخاوفها ومطالبها دون الأخذ في الاعتبار أولوية المخاوف والمطالب الأوكرانية. فقد شدّد مسؤول السياسة الخارجية في الاتّحاد الأوروبي جوزيب بوريل، في ديسمبر ٢٠٢٢، على أن حل النزاع الدائر في الأراضي الأوكرانية يتطلّب حتماً تقديم ضمانات أمنية لأوكرانيا، أما بالنسبة لتقديم ضمانات مماثلة لروسيا فإنه اعتبرها مسألة يمكن أن تُبحث لاحقاً.

كما أكد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرج، في ٢١ فبراير ٢٠٢٣، على ضرورة تقديم الحلف ضمانات أمنية طويلة الأمد لأوكرانيا، بعد انتهاء الصراع فيها، وأنه من الضروري وضع ترتيبات طويلة الأمد لأمن أوكرانيا عقب انتهاء الحرب. فيما رفض أوليكسي دانيلوف، سكرتير مجلس الأمن القومي والدفاع الأوكراني، المقترح الفرنسي حول تقديم ضمانات أمنية لروسيا، منتقداً «المنطق الغريب للدبلوماسية» الذي يريد توفير ضمانات أمنية لـ«دولة إرهابية وقاتلة» على حد وصفه.

٣- رفض الإصرار الفرنسي على التفاوض بأي شكل: منذ ما قبل اندلاع الحرب، عمل الرئيس الفرنسي على أن يكون محاوراً وطرفاً رئيسياً في المباحثات الروسية-الغربية حول التوترات في أوكرانيا. وفيما أدى اندلاع الحرب الأوكرانية إلى اتهام الرئيس الفرنسي بالفشل في الاستفادة من المباحثات مع بوتين في الحيلولة دون صدور قرار الكرملين ببدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، خاصة تلك المباحثات الأخيرة التي انعقدت في شهر فبراير ٢٠٢٢، قبل بدء الحرب بأيام. كما يجري انتقاد ماكرون بسبب تصميمه على مواصلة الحديث مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في ظل اتهامه بفتور دعمه العسكري لأوكرانيا من جهة أخرى.

وقد هاجم رئيس الوزراء البولندي ماتيوز مورافيكي، الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في أبريل ٢٠٢٢، بسبب مفاوضاته مع بوتين، حيث وجه مورافيكي تساؤلاً للرئيس الفرنسي قائلاً: «كم مرة تفاوضت مع بوتين وماذا أنجزت؟ نحن لا نتناقش ولا نتفاوض مع المجرمين.. يجب محاربتهم»، حيث شبّه بوتين بهتلر وموسوليني وستالين للتأكيد على رفض مبدأ التفاوض معه. كما يرتبط جانب من تلك الانتقادات باتهام الرئيس الفرنسي برغبته في التفاوض لإنهاء الحرب الروسية على أوكرانيا بأي شكل وبالاعتماد على موافقة الطرف الروسي. وربما لتهدئة الانتقادات الموجهة له، أكد ماكرون في مؤتمر ميونيخ على أن الوقت ليس مناسباً للحوار مع روسيا.

٤- التخوف من اعتبار «المجموعة السياسية الأوروبية» بديلاً لتوسيع الاتحاد: في ظل المعارضة الفرنسية لتوسيع الاتحاد الأوروبي، فإن مقترح إنشاء «المجموعة السياسية الأوروبية» على أهميته، والدور الذي يمكن أن يلعبه بالنسبة للدول الأوروبية غير الأعضاء في الاتحاد؛ أثار أيضاً مخاوف من أن يكون محاولة من فرنسا والدول المتحفظة على توسيع الاتحاد الأوروبي لإبقاء طلبات انضمام الدول غير الأعضاء للاتحاد معلقة إلى ما لا نهاية، بحيث تصبح المجموعة وكأنها بديل عن سياسة توسيع الاتحاد الأوروبي، وهو ما عمل عدد من المسؤولين الأوروبيين على نفيه، ومن بينهم رئيس

المجلس الأوروبي شارل ميشال.

٥- استياء ألماني وفرنسي متبادل من المبادرات الفردية: رغم تأكيد المستشار الألماني أولاف شولتس، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في يناير الماضي، على رغبتهما في العمل معاً لإعادة تأسيس أوروبا، فإن العام الأول من الحرب الأوكرانية يشير إلى خلافات بين الطرفين، منها ما يتعلق بالتنافس القيادي بين البلدين داخل الاتحاد الأوروبي، ومنها ما يرتبط برؤيتهما للدفاع الأوروبي. وبخلاف قلق برلين وبعض الدول الأوروبية من النظرة الديجولية الفرنسية للعالم وللقارة الأوروبية، التي تدفع فرنسا نحو العمل كفاعل محوري داخل الاتحاد، مع طموحات قيادية للسيطرة عليه؛ فإن جانباً كبيراً من الخلافات بين الطرفين خلال العام الماضي ارتبط بالاستياء من المبادرات الأوروبية التي يطرحها طرف دون استشارة الآخر، رغم اعتبارهما أقوى وأقرب حليفين بالاتحاد.

٦- التشكيك في نوايا فرنسا وقدراتها التصنيعية: تطرح بعض التفسيرات الأوروبية للمبادرات والتحركات الدفاعية الفرنسية بُعداً اقتصادياً يرتبط برغبة باريس في الضغط على حلفائها الأوروبيين لتنفيذ سياسة شراء أوروبية تستفيد منها شركاتها الدفاعية، والحد من الاعتماد على الشركات غير الأوروبية وعلى رأسها الشركات الأمريكية، الأمر الذي يُعزز من القدرات الاقتصادية الفرنسية عبر بوابة «تجارة القطاعات الدفاعية والعسكرية»، حيث تأمل باريس -وفق هذا المنظور- في الاستفادة بأقصى قدر ممكن من الإنفاق الدفاعي الأوروبي المتزايد الذي حفزته الحرب الأوكرانية من جهة، وتدفعه المبادرات الفرنسية من جهة أخرى. ومن جانب آخر، وبخلاف التشكيك في نوايا المبادرات الفرنسية وربطها بعوامل مصلحية فرنسية اقتصادية ودفاعية، فإن ثمة شكوكاً في قدرة قطاع الصناعات الدفاعية الفرنسية على تلبية الاحتياجات الدفاعية الأوروبية بشكل كبير وسريع، مقارنة بغيرها مثل بالولايات المتحدة.

مبادرات أوروبية

ختاماً، تتوافق الرؤية الفرنسية نحو تحقيق استقلال استراتيجي دفاعي في أوروبا، وتعزيز السيادة الأوروبية، مع بعض الخطوات التي اتخذها بالفعل الاتحاد الأوروبي عقب اندلاع الحرب الأوكرانية، ومنها إعلان فرساي الصادر في ١١ مارس ٢٠٢٢، والذي أكد أهمية تحقيق نتائج ملموسة بحلول عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بتعزيز القدرات الدفاعية الأوروبية، وزيادة الإنفاق الدفاعي، وتطوير الصناعات الدفاعية الأوروبية، وكذلك تبني وزراء الخارجية والدفاع بالاتحاد الأوروبي في الشهر ذاته سياسة دفاعية مشتركة جديدة تسمح للاتحاد بتأسيس قوات للرد السريع تبدأ العمل بحلول عام ٢٠٢٥ تحت اسم «البوصلة الاستراتيجية».

ولكن هذا لا يعني توافق التوجه الأوروبي بشكل عام مع الرؤية الفرنسية على مختلف المستويات، حيث ترى دول البلطيق وبولندا -على سبيل المثال- أنه ينبغي للولايات المتحدة والناتو أن يلعبا دوراً أقوى في أوروبا. كما حذّر الأمين العام لحلف الناتو، ينس ستولتنبرج، في مؤتمر برلين للأمن، في ديسمبر الماضي، من استقلال أوروبا الكامل في مجال السياسة الدفاعية، وقال: «أنا لا أؤمن بأوروبا وحدها، ولا بالولايات المتحدة وحدها، فقط حلف الناتو يمكن أن يضمن الأمن». وذكّر بأن دول الاتحاد الأوروبي تساهم بـ ٢٠٪ من نفقات دفاع الناتو، مقابل ٨٠٪ من دول الحلف الأخرى. فضلاً عن الصعوبات التي تكتنف التفكير في التخلي عن السيادة الأوروبية الفردية أو جانب منها في مجال الدفاع لصالح سيادة أوروبية دفاعية عامة للاتحاد.

تعزيز النفوذ:

التحركات الفرنسية في الشرق الأوسط بعد الحرب الروسية الأوكرانية

عمرو عبد العاطي

على الرغم من التركيز الفرنسي خلال العام الأول للحرب الروسية-الأوكرانية على مواجهة التحديات التي تفرضها على الأمن الأوروبي؛ فإن فرنسا تحت رئاسة إيمانويل ماكرون وفوزه بفترة رئاسية ثانية استمرت في الانخراط المكثف في المنطقة. وقد اتسم ملامح التحرك الفرنسي في الشرق الأوسط بعشرة ملامح رئيسية تنوعت بين منافسة فرنسية للقوى الكبرى التي تسعى لتعزيز نفوذها في المنطقة، وتبديد سوء التفاهم مع حلفائها في شمال إفريقيا، وتقوية شراكاتها مع دول الخليج العربي والعراق، والتي كان يقف وراءها هدف تأمين إمدادات الطاقة من المنطقة بعد فرض عقوبات على النفط والغاز الروسي في أعقاب عملياتها العسكرية في أوكرانيا، فضلاً عن تبني سياسة متشددة تجاه إيران، وممارسة ضغوط على القيادات اللبنانية للتعاون لحل أزمات الدولة السياسية والاقتصادية، بيد أن الدور الفرنسي في المنطقة يواجه عديداً من العقبات التي تؤثر على فاعليته ومستقبله.

رغم تركيز فرنسا تحت رئاسة إيمانويل ماكرون على تماسك التحالف الغربي لدعم أوكرانيا في أعقاب العمليات العسكرية الروسية ضدها، والتي تدخل عامها الثاني، وصون الأمن الأوروبي الذي يتعرض لتهديد لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ فإن باريس استمرت خلال رئاسة ماكرون الثانية في الانخراط المكثف في أزمات منطقة الشرق

الأوسط، ولا سيما في الدول التي ترتبط بعلاقات ثقافية وتاريخية مع باريس، وتلك التي يُهدد استمرار الصراعات فيها المصالح الفرنسية والأمن الأوروبي.

ومن شأن لعب فرنسا تحت رئاسة ماكرون دوراً دبلوماسياً أكثر تأثيراً في منطقة الشرق الأوسط، التأكيد على قيادة باريس كلاعب استراتيجي الدور الأوروبي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وترك أنجيلا ميركل منصب المستشارة الألمانية، وتعزيز مكانة باريس كلاعب دولي مؤثر في الساحة الدولية، في وقت يشهد فيه النظام الدولي الراهن جملة من التحولات.

ملامح التحرك

اتسم الدور الفرنسي في أعقاب الحرب الروسية-الأوكرانية، وبداية الفترة الرئاسية الثانية للرئيس ماكرون، بعد فوزه على منافسته مرشحة اليمين المتطرف مارين لوبن زعيمة حزب «التجمع الوطني» في الانتخابات الرئاسية الفرنسية، التي أُجريت جولتها الثانية في ٢٤ أبريل الفائت، بجملة من الملامح الرئيسية، والتي يتمثل أبرزها فيما يلي:

١- منافسة القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط: مع تحوّل منطقة الشرق الأوسط راهناً في أعقاب الحرب الروسية-الأوكرانية إلى إحدى ساحات منافسة القوى العظمى (التي أضحت محور استراتيجية الأمن القومي واستراتيجية الدفاع الوطني لإدارة الرئيس جو بايدن) بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، بعد سعي الأخيرتين لتوطيد علاقاتهما مع شركاء وخصوم واشنطن في الشرق الأوسط، عمل الرئيس الفرنسي على تعزيز الحضور الفرنسي في المنطقة، ولا سيما الدور المركزي والاستراتيجي الفرنسي في شمال أفريقيا، من خلال زياراته المتعددة، وكبار مسؤولي الحكومة الفرنسية للعواصم العربية، ولقاءاتهم بقياداتها ومسؤوليها، بجانب دعوة الرئيس الفرنسي نظراءه من الزعماء العرب لزيارة باريس لبحث القضايا والمصالح الفرنسية – العربية المشتركة، والانخراط في تسوية الملفات والأزمات الإقليمية التي تهدد شركاء باريس، وتلك التي لها تداعيات مباشرة وغير مباشرة على الأمن الفرنسي وكذلك الأمن الأوروبي الذي يواجه حالياً العديد من التحديات في أعقاب العمليات العسكرية الروسية ضد أوكرانيا.

٢- تبديد سوء التفاهم بين الجزائر وفرنسا: عمل الرئيس الفرنسي خلال زيارته للجزائر في أغسطس 2022 على تبديد سوء التفاهم، أو ما عُرف بالخلافات حول الذاكرة وجراح الماضي، التي نشأت لتصريحاته في أكتوبر 2021 التي أثارت غضب الجزائريين، عندما تساءل عما إذا كان هناك شيء اسمه «أمة الجزائر» قبل استعمارها من قبل دولته. وتصريحاته حول الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بأنه «رهينة لدى القادة العسكريين». فخلال زيارته للجزائر في أغسطس الفائت وقّع الرئيس الفرنسي على إعلان من أجل شراكة متجددة بين البلدين بعد ستة عقود من استقلال الجزائر، الذي يُؤشر لحقبة جديدة في العلاقات بين البلدين. وقد اتفق الطرفان على إنشاء لجنة مؤرخين مشتركة من أجل تسوية الخلافات ومواجهة الماضي.

ويمثل مرافقة رئيسة الوزراء الفرنسية إليزابيث بورن، للجزائر في أكتوبر الفائت، ١٧ وزيراً، ما يمثل نصف الحكومة الفرنسية، من أبرزهم وزراء الداخلية والخارجية والعدل؛ دلالة سياسية على حجم الاهتمام والرغبة الفرنسية في تسوية الأزمة مع الجزائر، ورسم مسار جديد للعلاقات بين البلدين، وتحولاً فرنسياً لاستدراك خسائرها السياسية والاقتصادية مع دخول شركاء آخرين للساحة الجزائرية، وفي مقدمتهم الصين وتركيا، وتحول الجزائر للبحث عن شراكات بعيدة عن باريس تحقق منافع أكثر لها.

وإن كانت هناك مؤشرات تُشير إلى عودة العلاقات الجزائرية-الفرنسية إلى نقطة التأزم مرة أخري بعد إعلان الجزائر استدعاء سفيرها من باريس عقب أزمة ترحيل الناشطة الجزائرية أميرة بوراوي من تونس لباريس بتدخل فرنسي، وهو أمر اعتبرته الحكومة الجزائرية انتهاكاً لسيادتها الوطنية، واحتمالات تأجيل زيارة الرئيس تبون إلى فرنسا، والتي كان

مخططاً لها خلال الأشهر القادمة.

٣- إنهاء التوتر الفرنسي-المغربي: قبل زيارة متوقّعة للرئيس الفرنسي للمغرب خلال هذا العام (2023) عملت الرباط وباريس على إنهاء أزمة التأشيرات بعد قرار الأخيرة في سبتمبر 2021 على تقليص عدد التأشيرات الممنوحة للمغرب والجزائر للنصف؛ لرفضهما استعادة المهاجرين غير الشرعيين الذين تريد فرنسا ترحيلهم، والتي عكرت صفو العلاقات المغربية-الفرنسية، بعد أن وصفته الرباط في حينه بغير المبرر. وخلال زيارتها للمغرب في 16 ديسمبر الماضي أشارت وزيرة الخارجية الفرنسية، كاترين كولونا، في مؤتمر صحفي مع نظيرها المغربي، ناصر بريطة، إلى انتهاء أزمة التأشيرات مع المغرب، والعودة للتعاون الكامل بين البلدين في مجال الهجرة.

٤- تعميق العلاقات الفرنسية-الخليجية: عمل الرئيس الفرنسي في ظل سعي باريس لتنويع مصادر الطاقة الأوروبية لتتخلص تدريجياً من الاعتماد على الطاقة الروسية التي تُقيد تحركات الدول الأوروبية لمعاقبة روسيا وعزلها دولياً بعد العمليات العسكرية التي شنتها ضد أوكرانيا، لتقوية العلاقات الفرنسية مع دول مجلس التعاون الخليجي. وقد سعت الحكومة الفرنسية إلى تأكيد وقوف باريس في مواجهة التهديدات التي تُواجهها دول الخليج العربي، فقد أكدت وزيرة الخارجية الفرنسية كاترين كولونا، في حوار مع صحيفة «الشرق الأوسط» في 2 فبراير الجاري، أن فرنسا ستبقى وفية لالتزاماتها تجاه أمن شركائها في منطقة الخليج العربي، وأنها تسعى لتعزيز التعاون معهم من أجل إيجاد حلول للأزمات الإقليمية.

٥- تنويع مصادر استيراد الطاقة: وقّعت باريس في أعقاب الحرب الروسية-الأوكرانية مذكرات تفاهم في مجالات الطاقة مع عديد من الدول المنتجة للنفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط، لتعويض مشترياتها من النفط الروسي، وضمان احتياجاتها المستقبلية من الطاقة، ومواجهة ارتفاع أسعارها في السوق العالمية في أعقاب الحرب، والتي أثرت سلباً على اقتصادها الوطني، من خلال حث الدول المنتجة على زيادة إنتاجها بما يحقق التوازن بين العرض والطلب ومن ثمّ انخفاض أسعاره. وقد وقّعت باريس والإمارات في يوليو الماضي خلال زيارة الرئيس الإماراتي سمو الشيخ محمد بن زايد لباريس اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة في مجال الطاقة، فضلاً عن توصل شركتا النفط الوطنية الإماراتية «أدنوك» و«توتال» الفرنسية إلى اتفاقية تتعلق بزيادة إنتاج الغاز والتقاط الكربون واستخدامه وتخزينه والتجارة وتوريد المنتجات.

٦- تعزيز النفوذ الفرنسي في العراق: اتخذت فرنسا خلال العام الماضي العديد من الخطوات لتعزيز الدور الفرنسي في بغداد، والتعاون معها في كافة المجالات، ففي أقل من شهر استضاف الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، كلاً من رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، ورئيس حكومة إقليم كردستان، مسرور بارزاني. وقد وضع اجتماع ماكرون والسوداني في نهاية يناير الفائت الأساس لشراكة استراتيجية فرنسية-عراقية، كما تعهد الرئيس الفرنسي بمزيد من الدعم للبنية التحتية الأمنية في العراق وسط استمرار تهديد تنظيم داعش الإرهابي ووكلاء إيران. وقد تضمن الدور الفرنسي في مكافحة الإرهاب في العراق تقديم معدات دفاعية لبغداد.

٧- ممارسة ضغوط لإنهاء الفراغ الرئاسي في لبنان: لا يزال لبنان يُخفق في انتخاب بديل لميشال عون الذي انتهت ولايته كرئيس للبنان في نهاية أكتوبر الفائت. وعلى الرغم من الضغوط الفرنسية، وقيادتها لجهود دولية وإقليمية لإنهاء الفراغ الرئاسي في لبنان، فإنها لم تسفر عن انفراجة في الأزمة اللبنانية. وكان آخر المحاولات الفرنسية استضافة وزارة الخارجية الفرنسية، في ٦ فبراير الجاري، الاجتماع الخماسي (الفرنسي-الأمريكي-السعودي -المصري-القطري) المخصص للبنان. ومع عدم تحقيقه اختراق ملموس، فإن أهميته تكمن في قدرة باريس على تعبئة المجتمع الدولي المنشغل بالحرب الروسية-الأوكرانية للاهتمام بالوضع اللبناني. ولم يقتصر الاهتمام الفرنسي بلبنان على إنهاء الفراغ الرئاسي، ولكن بمعالجة المشكلات الاقتصادية سواء من خلال دعوة الرئيس الفرنسي وبعض مسؤولي حكومته للبنان

للتخلص من قياداتها السياسية التي يُلقي عليها اللوم للانهيار المالي للبلاد، والتي تُعرقل -حتى الآن- الإصلاحات الحيوية لإنقاذ اقتصاد البلاد، أو قيادة الجهود الدولية والإقليمية لدعم لبنان مالياً.

٨- إحداث تحوّلات في السياسة الفرنسية تجاه إيران: بسبب الانخراط الإيراني في تقديم الدعم العسكري لروسيا خلالها عملياتها العسكرية في أوكرانيا عبر إمدادها بطائرات من دون طيار التي تستخدمها موسكو في ضرب البِنى التحتية الأوكرانية، أضحت باريس أكثر تركيزاً على الدور الإيراني المزعزع للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وبرنامج الطائرات بدون طيار الإيراني، والتهديدات المباشرة التي تشكلها المليشيات الموالية لها في المنطقة. وهو ما كشف عنه تصعيد وزيرة الخارجية الفرنسية خلال حوارها مع صحيفة «الشرق الأوسط» من الانتقادات الفرنسية لطهران، فقد حملت النظام الإيراني إفشال المباحثات غير المباشرة لإعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 رغم الجهود الفرنسية المكثفة لإنجاحها.

٩- استمرار مناوأة السياسة الإسرائيلية: مثل مواقف جميع الرؤساء الفرنسيين السابقين خلال العقود الأخيرة، يدعم الرئيس ماكرون حل الدولتين للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ويعارض المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية. وقد دعا خلال لقائه بالرئيس الفلسطيني في باريس في 20 يناير الفائت لاستئناف محادثات السلام المتوقفة منذ فترة طويلة بين إسرائيل والفلسطينيين للحيلولة دون تفاقم التوترات في أحد أطول الصراعات في الشرق الأوسط. وشدد على ضرورة إنهاء الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة الإجراءات أُحادية الجانب في الضفة الغربية، بما ذلك توسيع المستوطنات التي تتعارض مع القانون الدولي، وكرر استعداده لتعبئة المجتمع الدولي في الجهود التي من شأنها أن تؤدي إلى استئناف المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين والقيادة في النهاية إلى سلام عادل ودائم.

١٠- التمايز عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: استند جزءٌ رئيسي من رغبة ماكرون في تعزيز الدور الفرنسي بمنطقة الشرق الأوسط على فكرة شارل ديجول بأن باريس يجب ألا تتبع بالضرورة السياسة الخارجية الأمريكية. ولذلك، عملت باريس على تبني سياسة خارجية نشطة تتمايز عن السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، في ظل تقليل واشنطن انخراطها المكثف في المنطقة نظراً لتراجع أهميتها بالنسبة لها. ولكن ذلك لا يعني عمل فرنسا بشكل مستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لا يزال يتعين على الحليفين التنسيق المشترك، ولا سيما مع رغبة الإدارة الأمريكية من حلفائها الأوروبيين، خاصة فرنسا، العمل مع الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط لمجابهة التحديات الأمنية بالمنطقة، ومواجهة المنافسين الأمريكيين الذين يعملون على تعزيز مصالحهم على حساب الأمن والمصلحة القومية الأمريكية والغربية.

قيود عديدة

على الرغم من سعي الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لتعزيز النفوذ الفرنسي، والانخراط المكثف في المنطقة، فإن هناك العديد من القيود التي يمكن أن تُفرض على التحركات الفرنسية في الشرق الأوسط، يتمثل أبرزها في أن الدور الفرنسي في بعض أزمات المنطقة ليس بقوة نفوذ الولايات المتحدة وقوى دولية وإقليمية، فضلاً عن أن بعض الدول والشعوب العربية عادةً ما تنظر إلى الدور الفرنسي في المنطقة على أنه عودة إلى «الحقبة الاستعمارية الفرنسية»، ناهيك عن تعدد الأزمات الداخلية الفرنسية، والانشغال بالتهديد الذي تفرضه العمليات العسكرية الروسية المستمرة ضد الأراضي الأوكرانية على الأمن الأوروبي، والقيادة الفرنسية للاتحاد الأوروبي لتعزيز قدراته الذاتية لحماية أمن

دوله.

القضايا العشر:

كيف وظفت تركيا الأزمة الأوكرانية في تعظيم مكاسبها الاستراتيجية؟

كرم سعيد

رغم التحديات التي أفرزتها تداعيات الأزمة الأوكرانية على تركيا فإنها مثلت فرصة لتركيا لتحقيق مكاسب استراتيجية متعددة ومتنوعة، ارتبط أبرزها بتطوير معدلات التبادل التجاري مع طرفي الأزمة «موسكو وكييف»، بالإضافة إلى دعم الصناعات الدفاعية التركية. كما وفرت الأزمة بيئة خصبة لإنعاش المصالح التركية في سوريا والقوقاز في ظل انشغال روسيا بالحرب، ناهيك بتوظيف تركيا للأزمة في تحييد الضغوط الغربية عليها في القضايا الخلافية، وكذلك تثبيت مركزية أنقرة داخل الهياكل المؤسسية لحلف الناتو، بعدما برزت أصوات في الفترة الأخيرة تطالب بطردها من الحلف.

يعد التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا الذي بدأ قبل عام في فبراير ٢٠٢٢، من أكثر الأزمات التي حملت ارتدادات متباينة على تركيا، وبرغم أن الأزمة حملت تحديات لتركيا، فإنها منحت أنقرة العديد من الفرص والمكاسب التي مكنتها من تحقيق جملة واسعة من المصالح الاستراتيجية. ولذلك حرصت تركيا منذ بدايات الأزمة على إنتاج توجهات ومواقف توازن بين التكلفة والعائد، وتضمن ليس فقط تحييد التأثيرات السلبية للأزمة، وإنما تعزيز الاستفادة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية التركية. وقد عملت أنقرة، التي تلعب دوراً محورياً في الأزمة، على وضع الخطط والبدائل للتعامل مع تطورات الأزمة، فضلاً عن تطوير الاستجابة التركية مع التداعيات الميدانية للأزمة بما يضمن مصالحها.

موقف متوازن

تبنَّت تركيا موقفاً حيادياً تجاه الأزمة الأوكرانية التي مر على اندلاعها عاماً كاملاً، ففي الوقت الذي أعلنت معارضتها للتدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، أكدت الاستعداد لتقديم كل أوجه الدعم لكييف، بصفتها عضواً في التحالف الغربي وحليفاً في الناتو. وفي الوقت الذي عارضت فيه العقوبات الغربية على موسكو، سعت إلى طرح نفسها وسيطاً بين طرفي الأزمة.

حسابات تركيا المعقدة تجاه الأزمة ترجع بالأساس إلى مجموعة من الاعتبارات، أهمها علاقات الشراكة القوية والمتنامية التي تربط أنقرة مع موسكو وكييف، والتي تعد أحد السياقات الحاكمة للموقف التركي تجاه الأزمة الأوكرانية، فهناك روابط ومصالح تركية متنوعة مع الطرفين، وهنا، يمكن فهم حرص أنقرة على بناء علاقات متوازنة الأطراف المنخرطة في الأزمة، ما يجعل التضحية بأي من هذه الروابط والمصالح مسألة خارج حساب صُنع القرار التركي.

مكاسب متنوعة

فتحت الأزمة الأوكرانية الباب أمام دور دبلوماسي جديد لتركيا، ووفرت بيئة خصبة لتعظيم مكاسبها الاستراتيجية، ودعم حضورها في المعادلات الإقليمية والدولية أكثر من أي وقت مضي. وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى أبرز المكاسب التركية من الأزمة، والتي يمكن بيانها على النحو التالي:

١- **تعظيم المنافع الاقتصادية وتنمية الروابط التجارية:** انطلاقاً من مبدأ «التوازن الآمن» الذي تبنته تركيا في التعاطي مع الأزمة الأوكرانية، تمكنت أنقرة من تأمين مصالحها مع موسكو وكييف. فمع موسكو دفعت باتجاه تنمية الروابط والمشاريع التجارية والاستثمارية، بالإضافة إلى اضطلاع أنقرة بدور الوسيط التجاري بين روسيا والغرب، أي استيراد السلع الروسية عبر سوق ثالث وهو السوق التركي. بالتوازي شهدت العلاقات التجارية مع موسكو طفرة كبيرة، مكنت الاقتصاد التركي من تجاوز بعض عثراته، إذ نما حجم التجارة بين روسيا وتركيا في النصف الأول من العام الماضي بنسبة ١١٠٪، أي ما يقدر بنحو ١٣,٧ مليار دولار، وذلك وفقاً لنائب رئيس الوزراء «ألكسندر نوفاك».

كما تحولت موسكو إلى سادس أهم وجهة للصادرات التركية خلال العام ٢٠٢٢، حيث توسعت الصادرات التركية لموسكو من المواد الكيماوية ورقائق دقيقة ومنتجات أخرى تشمل مكونات إلكترونية، ووصلت قيمتها حتى نهاية أكتوبر الماضي بنحو ٢,٦ مليار دولار. ويشار إلى أن موسكو وأنقرة ترتبطان بشراكة اقتصادية واسعة، فمثلاً وصل حجم التجارة مع موسكو إلى نحو ٣٤,٧ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢١، كما أن ما يقرب من ٢١ في المئة من أنشطة شركات البناء التركية في الخارج تعمل في روسيا، وذلك وفقاً لبيانات معهد الإحصاء التركي.

في المقابل، تعد تركيا واحدة من أهم وأبرز المستثمرين الاقتصاديين في أوكرانيا، حيث تنامت التجارة الثنائية بين الجانبين بنسبة ٥٠ في المئة تقريبا خلال الأشهر الـ٩ الأولى من عام ٢٠٢١، حتى وصلت إلى حوالي ٥ مليارات دولار بنهاية العام الماضي، مع وجود أكثر من ٧٠٠ شركة تركية استثمارية في أوكرانيا، أهمها شركة «تركسل» التي يعد فرعها في أوكرانيا ثالث أكبر مشغل لشبكات المحمول، ويمتلك صندوق الاستثمار الوطني التركي أكثر من ٢٦٪ من أسهم الشركة. كما نجحت أنقرة في استثمار وساطتها في قضية الحبوب الأوكرانية لتعزيز منافع اقتصادية استثنائية، وذلك من خلال زيادة حصتها من ورادات القمح الأوكراني، والحصول عليه بأسعار تنافسية، بالإضافة إلى حصول شركات النقل البحرية التركية على الأولوية للقيام بدور فاعل في نقل الحبوب الأوكرانية.

٢- **تطوير الصفقات العسكرية المشتركة مع موسكو وكييف:** نجحت تركيا في تحقيق منافع عسكرية مع طرفي الأزمة، فقد حصلت تركيا بجانب حيازتها منظومة الدفاع الصاروخية الروسية S400، على طائرات سوخوي ٥٧ الروسية بعد

استبعادها من مشروع إنتاج مقاتلات F35 الأمريكية، ناهيك باستمرار الاشتراطات الأمريكية بشأن الموافقة على منح تركيا طائرات F16. كما زادت تركيا من صادراتها الدفاعية لموسكو، فقد أشارت بيانات إلى دور أنقرة في بيع موسكو مسيَّرات ومركبات مدرعة وتصدير منتجات عسكرية، وهو ما دفع وكيل وزارة الإرهاب والاستخبارات المالية في وزارة الخزانة الأمريكية بريان نيلسون عشية زيارته لأنقرة في مطلع فبراير الجاري إلى تحذير تركيا، وإظهار المخاوف الأمريكية بشأن زيادة الصادرات التي تشمل بيع «السلع» الدفاعية الأمريكية التي تحوزها أنقرة إلى موسكو.

على الجهة الأخرى، طورت أنقرة علاقاتها الدفاعية الوثيقة مع أوكرانيا بصورة لافتة بعد اندلاع الحرب، ونجحت في تعزيز مكاسبها العسكرية مع كييف، فعلى سبيل المثال شرعت شركة «بايكار»، أبرز صانع أسلحة في تركيا، في إنشاء مصنع جديد في كييف من شأنه أن يضاعف قدرتها على إنتاج طائرات من دون طيار مسلحة، وفي تصريحات له أكد الرئيس التنفيذي لشركة «بايكار» التركية، خلوق بيرقدار، أن المصنع الجديد، الذي تبلغ تكلفته ١٠٠ مليون دولار ويقام على مساحة ٣٠ ألف متر مربع في أوكرانيا، من المقرر أن يبني النطاق الكامل لطائرات الشركة من دون طيار في غضون ثلاث سنوات تقريباً.

لم تقف مكاسب أنقرة على ما سبق، ففي نوفمبر الماضي سلمت تركيا طرادات جديدة للبحرية الأوكرانية، كما زادت مبيعات الدرونز التركية إلى أوكرانيا، والتي وصلت إلى ما يقرب من ٥٠ طائرة منذ بداية الأزمة الأوكرانية، وهي واحدة من أهم المبيعات العسكرية التركية. وتشير بيانات مجلس المصدرين التركي إلى ارتفاع صادرات تركيا من الصناعات الدفاعية إلى أوكرانيا من ١,٩ مليون دولار إلى ٥٩,١ مليون دولار في عام ٢٠٢٢، بزيادة نحو30 ضعفاً مما كانت عليه في عام ٢٠٢١. ويشار إلى أن تركيا تحصل من كييف على المحركات التي تستخدمها تركيا في تشغيل الجيل الحديث من الطائرات التركية من دون طيار «الدرونز». كما تعد الاتفاقية الإطارية للتعاون في قطاع الدفاع ومجال التقنيات العالية والطيران والصناعات الفضائية التي وقعها البلدان في فبراير ٢٠٢٢، أبرز خطوات التعاون والتنسيق الأمني بينهما.

٣- تعزيز النفوذ في منطقة القوقاز: لم تبدِ دول القوقاز التضامن المرجو مع موسكو في حربها ضد أوكرانيا، خاصة مع تصاعد مخاوفها من توجه بوتين نحو التأكيد على عودة الزخم للقومية الروسية، وشعور هذه الدول بأن تمدد طموحات روسيا القومية إليها هي مسألة وقت تحددها مآلات الحرب الأوكرانية. وتصاعدت هذه المخاوف بعد إنكار الرئيس الروسي بوتين في خطاب له في نهاية عام ٢٠٢١ صراحةً وجود دولة أو قومية أوكرانية؛ لأنها كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي، وهو ما ينطبق على دول آسيا الوسطى. وهنا يمكن فهم تصريحات رئيس طاجيكستان إمام علي رحمون عشية القمة الأولى لتجمع رؤساء روسيا وبلدان آسيا الوسطى، في ١٤ أكتوبر الماضي في أستانا، عندما أشار إلى «رغبة بلاده في تعامل أكثر احتراماً» من جانب روسيا.

في هذا السياق، سعت تركيا إلى توظيف هواجس دول القوقاز بجانب انشغال موسكو في الحرب الأوكرانية لتحقيق نقلة نوعية أكبر في دفع وتثبيت نفوذها في آسيا الوسطى. ورغم أن أنقرة دأبت على استغلال القوميات التركية والإرث التاريخي الذي يربطها بشعوب منطقة القوقاز في تأمين مصالحها في هذه المنطقة فإن الأزمة الأوكرانية مثلت فرصة استثنائية لتعميق النفوذ التركي، وظهر ذلك في دخول تركيا على خط النزاع الحدودي الذي اندلع بين طاجيكستان وقيرغيزيا في مايو الماضي. كما قدم الرئيس أردوغان نفسه راعياً للصلح بين أرمينيا وأذربيجان، حين دبر في ٦ أكتوبر الماضي اجتماعاً ثلاثيا مع الرئيس الأذري ونظيره الأرميني على هامش قمة «المجتمع السياسي الأوروبي» في العاصمة التشيكية براغ. وعلى هامش قمة الأمم المتحدة في سبتمبر الماضي، طالب الرئيس التركي روسيا بإعادة القرم إلى «أصحابها الشرعيين»، مذكراً بأن «أحفادنا (التتار) يعيشون هناك». كما اتجهت تركيا بصورة لافتة نحو تطوير مشروع «الممر الأوسط» الذي يربط دول القوقاز والصين مع تركيا لتعزيز دورها كناقل ووسيط في حركة التجارة العالمية.

٤- تأمين احتياجات النفط وتعزيز المكانة في أسواق الغاز: نجحت أنقرة في توظيف الأزمة الأوكرانية لتحقيق أهداف متنوعة في تأمين احتياجاتها النفطية وتعزيز مكانتها كممر للطاقة، فمن جهة ساعد الموقف التركي المتوازن تجاه الأزمة في دعم استمرار إمدادات النفط والغاز والسلع الغذائية للسوق التركي، ومن ثَم تجنب البحث عن بدائل أخرى بتكاليف مرتفعة، وتجلى ذلك في موافقة الرئيس الروسي عشية لقائه نظيره التركي في سوتشي في ٥ أغسطس ٢٠٢٢، على أن تدفع تركيا ٢٥ ٪ من قيمة الغاز الذي تستورده من روسيا بالروبل؛ ما يعني مساعدة تركيا على تعديل ميزان المدفوعات، وتحويل تركيا إلى مركز دولي لتوزيع الغاز الروسي، وهو قرار ذو طابع إستراتيجي.

كما استثمرت تركيا الأزمة لترسيخ دورها كمعبر آمن لنقل تدفقات الغاز من آسيا الوسطى وشرق المتوسط إلى القارة الأوروبية، وكشف عن ذلك مؤشرات متنوعة، منها اقتراح الرئيس الروسي في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٢ تحويل تركيا إلى ممر للغاز الروسي من خلال إنشاء «مركز لتصدير الغاز» مقره تركيا لنقل مصادر الطاقة الروسية إلى أوروبا. كما بحثت أنقرة مع الجانب الإسرائيلي بعد اندلاع الأزمة الأوكرانية إمكانية مد خط أنابيب يربط بين أوروبا وإسرائيل مروراً بتركيا.

على صعيد ذي شأن، بذلت تركيا جهوداً حثيثة لاستغلال تصاعد حدة الأزمة الأوكرانية، لتمرير اتفاق مع أذربيجان خلال النسخة الثانية لمنتدى الطاقة التركي الأذربيجاني في ٦ أكتوبر الماضي، تضمن رفع سعة خط «تاناب» لنقل الغاز الأذربيجاني إلى أوروبا عبر الأناضول من ١٦ مليار متر مكعب إلى ٣٢ مليار متر مكعب. ولا شك أن زيادة كمية الضخ في خط «تاناب» يسمح بزيادة الحصة التي تحصل عليها تركيا من الغاز الأذري، حيث يتوقع أن تصل من ٦ مليارات قدم مكعب إلى نحو ١١ مليار قدم مكعب.

٥- تحقيق انتصارات داخلية لحزب العدالة والتنمية: جاء الموقف التركي متوافقا مع سياقات المصالح الداخلية، حيث مثلت الحرب الأوكرانية فرصة لتعزيز الصورة الذهنية لحزب العدالة والتنمية في الداخل التركي، والذي يعاني تراجعاً لافتاً، من خلال استثمار دور الوساطة الذي لعبته تركيا في حل أزمة الحبوب الأوكرانية، لتأكيد محورية الدولة التركية على الساحة العالمية. وكذلك وظفت النخب التركية الحاكمة ارتدادات الأزمة في تبرير التراجع الحادث في الأوضاع المعيشية التركية، وتراجع مؤشرات الاقتصاد، خاصة بعد فشل الإجراءات التقليدية التي تبنتها أنقرة للتحايل على محاصرة التضخم، والتراجع الحادث في سعر العملة التي فقدت نحو ثلث قيمتها.

٦- انتقال الاستثمارات الهاربة من روسيا إلى تركيا: تحولت تركيا بفضل الحرب الروسية الأوكرانية إلى وجهة مفضلة لانتقال العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية التي انسحبت من روسيا بعد فرض عقوبات غربية عليها. ووفرت تركيا إجراءات نقل مقار هذه الشركات وأنشطتها إلى المدن التركية. ولا شك أن جذب هذه الاستثمارات، قد يسعف تركيا في تحسين صورتها بوصفها بيئة آمنة للاستثمار الأجنبي، ويوفر فرصاً أكبر لدفع دورة الاقتصاد التركي الذي يعاني تراجعاً.

٧- تحييد الضغوط الغربية على التحركات التركية: نجحت تركيا في استثمار الأزمة الأوكرانية للتأكيد على مركزية دورها في حماية الأمن القومي الأوروبي، وأهمية موقعها في استراتيجية الولايات المتحدة وحلف الناتو لاحتواء التحركات الروسية، خاصة بعد قرار تركيا إغلاق مضيقي الدردنيل والبوسفور، حيث يعد الميناءين نقطة المرور الرئيسية لروسيا نحو البحر الأسود والبحر المتوسط. كما أعلنت تركيا مطلع أكتوبر الماضي رفضها قرار روسيا بضم مناطق دونيتسك، ولوهانسك، وخيرسون، وزاباروجيا الأوكرانية إلى سيادة موسكو، وأشارت إلى أن الخطوة تمثل «انتهاكاً خطيراً» لقواعد القانون الدولي. ومثلت هذه المواقف التي تبنتها أنقرة دعماً لأوكرانيا، ناهيك بتماهيها مع الناتو.

النهج البراجماتي لتركيا تجاه الأزمة الأوكرانية دفع القوى الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة، إلى عدم تصعيد حدة الخلاف مع أنقرة، والعودة إلى موازنة المصالح بالنظر إلى حاجة الولايات المتحدة إلى الدور التركي في إفشال التوجه العسكري الروسي في أوكرانيا، ناهيك بأن استمرار الاحتقان قد يدفع أنقرة إلى تبني خيارات لا تتوافق مع حسابات

المصالح الأمريكية والناتو في المرحلة الحالية. ومن هنا، فقد مثلت الأزمة الأوكرانية فرصة لتوفير المزيد من الفرص لمعالجة القضايا الشائكة بين أنقرة وواشنطن، والوضع في الحسبان المصالح التركية، وتجلى ذلك في سعى الرئيس بايدن لإقناع الكونجرس بأهمية إتمام صفقة طائرات F16 مع تركيا، كما تراجعت حدة الانتقادات الأمريكية تجاه الأوضاع الحقوقية في تركيا.

في المقابل، مهدت الأزمة الأوكرانية إلى ترطيب العلاقات التركية الأوروبية، وإقناع الأوروبيين بأهمية التخلي عن الإجراءات العقابية ضد تركيا، خاصة مع غياب حسم الأزمة الأوكرانية، وإصرار موسكو على الاستمرار في عسكرة الأزمة، ومقاومة الضغوط الغربية. وشهدت الشهور الماضية تقارباً لافتاً بين العواصم الأوروبية وأنقرة، حيث سعى الاتحاد الأوروبي إلى نزع فتيل التوتر بين أنقرة وأثينا، بالإضافة إلى اصطفاف الدول الأوروبية لدعم ومساندة أنقرة عشية أحداث الزلزال المدمر الذي ضرب مناطق جنوب تركيا في ٦ فبراير الجاري.

٨- **تقليص الضغوط الروسية على تركيا في سوريا:** منحت الأزمة الأوكرانية فرصة غير مسبوقة لتركيا لتمديد نفوذها في المشهد السوري، حيث وفر الانشغال الروسي بالأزمة الأوكرانية الحرية للتحركات التركية ضد قوات سوريا الديمقراطية «قسد» في شمال سوريا، بالإضافة إلى تعزيز الضغوط على قوات النظام السوري، وظهر ذلك في صمت موسكو على الغارات الجوية التي بدأتها أنقرة في ٢٠ نوفمبر الماضي على عناصر «قسد» بعد الهجوم الإرهابي الذي استهدف منطقة تقسيم التركية في نوفمبر ٢٠٢٢، ووجهت تركيا أصابع الاتهام لمنظمة حزب العمال الكردستاني، وقواعدها في شمال سوريا. والأرجح أن الرد الروسي الفاتر على التحركات التركية في شمال سوريا لا ينفصل عن حاجة موسكو إلى تركيا كوسيط محايد ومتوازن بينها وبين القوى الغربية في حل القضايا العالقة، وبخاصة تصدير الحبوب، وهنا، يمكن فهم السلوك الروسي إزاء الممارسات الميدانية لتركيا في سوريا، بالإضافة إلى جهود موسكو في التقريب بين أنقرة ودمشق، وكسر حدة التوتر بين البلدين.

٩- **صعود مركزية أنقرة في حلف الناتو:** ألقت أزمة أوكرانيا بظلالها على صعود موقع تركيا داخل الناتو، خاصة مع رهانات دول الحلف على الدور التركي في معالجة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، سواء فيما يتعلق بصادرات الحبوب الأوكرانية أو نقل الغاز الروسي. وبالتوازي، عملت أنقرة على تعزيز الضغوط على الناتو لتعزيز مكاسبها الاستراتيجية من دول الحلف، من خلال السعي لاستغلال مسألة انضمام السويد وفنلندا للناتو، والتوصل إلى صفقة مع الدولتين لاتخاذ إجراءات ضد العناصر والتنظيمات الكردية المقيمة في البلدين، والتي تعدها أنقرة «إرهابية»، وتعي تركيا حاجة السويد وفنلندا لعضوية الناتو، إذ ترى الدولتان أن الناتو سيوفر لهما مظلة أمنية في مواجهة السياسات القومية التي يتبناها الرئيس بوتين تجاه الجمهوريات السوفيتية السابقة.

في المقابل، تواصل أنقرة توظيف سياستها الرافضة لتوسيع الناتو لتحقيق مصلحة مزدوجة، فبالإضافة إلى كسب ود الجانب الروسي، تستمر تركيا في عملية رفض عضوية السويد وفنلندا لتعزيز الضغوط على دول الناتو، وبخاصة واشنطن وحلفائها الغربيين بشأن تخفيف العقوبات المفروضة على أنقرة بسبب حيازتها منظومة الدفاع الصاروخية الروسية S400، وإعادة تركيا إلى مشروع إنتاج طائرات «F-35»، وهي مصالح تمثل أولوية استراتيجية لتركيا، والتي تعتقد أن الأزمة الأوكرانية فرصة لا ينبغي تفويتها لإنجازها.

١٠- **رفع حظر التسليح عن أنقرة:** فرضت تطورات الأزمة الأوكرانية على بعض الدول الأوروبية رفع القيود على تصدير الأسلحة وتكنولوجيا الدفاع إلى تركيا، والتي فرضتها في عام ٢٠١٩ بسبب عمليتها العسكرية ضد المقاتلين الأكراد في شمال سوريا، ونجحت تركيا في تفعيل مركزية دورها في تطورات الأزمة الأوكرانية، وقدرتها على تحييد الضغوط الروسية على المصالح والأمن الأوروبي، في دفع بعض الدول الأوروبية، ومنها السويد وبريطانيا، لرفع الحظر عن تصدير السلاح إلى تركيا. كما تتجه دول أوروبية أخرى خلال المرحلة الحالية إلى إعادة تقييم سياسة حظر توريد السلاح لتركيا، خاصة

أن الأخيرة تشترط للموافقة على انضمام السويد وفنلندا للناتو رفع دول الناتو القيود على صادرات الدفاع إلى تركيا.

تعزيز النفوذ

في الختام، يمكن القول إن سياسة تركيا تجاه الأزمة الأوكرانية مكنتها من تحقيق سلسلة من المصالح الاستراتيجية التي تمثل أولوية في عقيدة السياسة الخارجية التركية، كما هيأت الأزمة فرصاً أكبر لتعزيز حضور أنقرة على الساحة الدولية، بالإضافة إلى تأمين المصالح الاقتصادية، والصادرات العسكرية.

ارتدادات مزدوجة:

حدود تأثير الحرب الروسية-الأوكرانية على إيران

د. محمد عباس ناجي

تمثلت أبرز انعكاسات الحرب الروسية - الأوكرانية على إيران خلال العام الأول من اندلاعها في تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية، واتساع نطاق الضغوط الداخلية التي تتعرض لها حكومة إبراهيم رئيسي، وارتباك المفاوضات النووية مع الدول الغربية، وانتقال تداعيات الحرب إلى المنطقة بعد أن أصبح الدعم الإيراني لروسيا متغيراً جديداً في معادلة الصراع بين إيران وإسرائيل.

كانت إيران من أبرز دول العالم التي تأثرت بشكل مباشر بتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية التي بدأت عامها الثاني في ٢٥ فبراير ٢٠٢٣، وذلك لاعتبارات عديدة، **أولها**: أن الحرب اندلعت في وقت كانت إيران تعاني فيه من استمرار تأثيرات أزمة انتشار فيروس كوفيد-١٩ على نطاق واسع على أراضيها، وهو ما فرض ضغوطاً مضاعفة عليها. **وثانيها**: أن الحرب توازت مع استمرار العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، وركزت في المقام الأول على الصادرات النفطية الإيرانية والتعاملات التجارية بين إيران والأطراف الأخرى حول العالم. **وثالثها**: أنها اندلعت في وقت كانت المفاوضات التي تجري بين إيران والقوى الدولية -بمشاركة غير مباشرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية- تواجه اختبارات صعبة أدت في النهاية إلى تعثرها في سبتمبر ٢٠٢٢، بعد رفض إيران المسودة التي طرحها مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل.

ويمكن تناول الارتدادات التي فرضتها الحرب الروسية-الأوكرانية على إيران خلال عامها الأول على النحو الآتي:

تأزم اقتصادي

١- تفاقم مضاعفات الأزمة الاقتصادية: بدأت الحرب في فترة كانت إيران تعاني خلالها من أزمة اقتصادية حادة، تعود في قسم منها إلى تأثيرات العقوبات الأمريكية، وفي قسمها الآخر إلى فشل الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة في التعامل معها. وعلى غرار الدول الأخرى، واجهت إيران أزمة فيما يتعلق بالتضخم، خاصة ارتفاع أسعار الغذاء. فقد وصل معدل التضخم إلى نحو ٥٠٪. ورغم أن التضخم كان عالياً قبل الحرب، فإن اندلاعها تسبب في ارتفاع نسبته. وكان لذلك تأثير مباشر في انخفاض قيمة العملة الوطنية الإيرانية (الريال)، فقد سعى المواطنون إلى التخلص من الحفاظ على مدخراتهم عبر شراء الدولار أو العقارات أو الذهب.

ومن هنا، وصل الدولار، في ٢٠ فبراير الجاري، إلى أكثر من ٥٠٠ ألف ريال، وقد كان انهيار قيمة العملة الوطنية سبباً في الإطاحة بمحافظ البنك المركزي الإيراني السابق علي صالح آبادي، الذي قدم استقالته في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٢، حيث عين مكانه محمد رضا فرزين الذي كان يتولى قبل ذلك رئاسة بنك «ملي» (البنك الوطني).

ضغط داخلي

٢- تصاعد الضغوط الداخلية على حكومة رئيسي: تسلم الرئيس الحالي إبراهيم رئيسي مقاليد منصبه من الرئيس السابق حسن روحاني، في وقت كانت إيران تتعرض فيه لأزمة انتشار فيروس كوفيد-١٩، وما فرضته من تداعيات اقتصادية صعبة. وجاءت الحرب لتوسع من نطاق الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها إيران. وإذا كان الرئيس رئيسي ووزراء حكومته قد حاولوا في البداية إلقاء المسؤولية عن تفاقم الأوضاع الاقتصادية في الداخل على عاتق الحكومة السابقة، فإنهم لم يتمكنوا من تبني الآلية نفسها بعد تصاعد حدة تلك الأوضاع في أعقاب اندلاع الحرب. ومن هنا، تعرضت الحكومة لانتقادات قوية من الداخل، حتى من جانب المؤسسات التي يسيطر عليها تيار المحافظين الأصوليين، خاصة في ظل استمرار ما يمكن تسميته بـ»صراع الأجنحة» داخل هذا التيار خلال الفترة الأخيرة.

واستغلت تلك الأطراف انتهاء العام الأول من فترة رئاسة رئيسي، في أغسطس ٢٠٢٢، لإجراء عملية «جردة حساب» لأداء الحكومة على كافة الأصعدة، لا سيما التعامل مع الأزمة الاقتصادية، حيث أشارت إلى أن هناك وعوداً عديدة أعلنها الرئيس قبل توليه منصبه ولم يستطع تنفيذها، خاصة فيما يتعلق ببناء مليون وحدة سكنية سنوياً. وقد انعكست الضغوط التي تعرضت لها الحكومة في اضطرار وزير العمل حجت عبد الملكي إلى تقديم استقالته في ١٤ يونيو ٢٠٢٢، وقبل إتمام الحكومة عامها الأول في السلطة.

كما أن إقدام الحكومة، في ٣ مايو ٢٠٢٢، على رفع الدعم عن بعض السلع الغذائية -وهو أحد تداعيات تأثيرات الحرب على أسعار الغذاء- تسبب في تصاعد حدة الانتقادات التي تتعرض لها، بالتوازي مع اندلاع احتجاجات في الشهر نفسه اعتراضاً على زيادة أسعار السلع الغذائية، وهو ما يمكن القول معه إن هذه الاحتجاجات كانت مقدمة للاحتجاجات الأوسع التي اندلعت في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٢، بعد الإعلان عن وفاة الفتاة الكردية العشرينية مهسا أميني عقب توقيفها من قبل شرطة الأخلاق بتهمة عدم الالتزام بقواعد ارتداء الحجاب.

إذ إن وفاة مهسا أميني كانت العنوان الأبرز لتلك الاحتجاجات، إلا أن ذلك لا ينفي أن ثمة أسباباً عديدة كان لها دور في تأجيجها، يأتي في مقدمتها ارتفاع معدل التضخم وانهيار العملة الوطنية ووصول معدل البطالة إلى ١٢٪.

عرقلة المفاوضات

٣- ارتباك المفاوضات النووية بين إيران والقوى الدولية: تسببت الحرب في حدوث ارتباك شديد في المفاوضات التي

أجريت بين إيران والقوى الدولية، والتي شاركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل غير مباشر. ففي أعقاب اندلاع الحرب، حاولت روسيا استغلال دورها في المفاوضات لتعزيز موقعها في مواجهة الضغوط والعقوبات التي فرضتها الدول الغربية عليها. فبعد مرور نحو عشرة أيام من الحرب، طالبت روسيا، في ٥ مارس ٢٠٢٢، بالحصول على ضمانات بعد تأثر دورها في الاتفاق النووي بالعقوبات الغربية المفروضة بسبب الحرب الأوكرانية. وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الطلب محاولة من جانب روسيا لعرقلة المفاوضات النووية وابتزاز القوى المشاركة من أجل الحصول على مكاسب وتعزيز موقعها في إدارة العمليات العسكرية في أوكرانيا ومواجهة العقوبات الغربية. ثم أعلن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، في ١٥ من الشهر نفسه، أن موسكو تلقت ضمانات أمريكية مكتوبة بشأن الاتفاق النووي.

وكان لافتاً أيضاً أن اندلاع الحرب دفع إيران إلى تبني مقاربة أخرى، تمثلت في محاولة استغلالها لممارسة ضغوط أقوى على الدول الغربية في المفاوضات النووية والحصول على مزيد من التنازلات من جانبها، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على ضمانات أمريكية بعدم الانسحاب مجدداً من الاتفاق النووي، ورفع اسم الحرس الثوري من قائمة التنظيمات الإرهابية الخاصة بوزارة الخارجية الأمريكية.

ويبدو أن إيران استندت في هذا السياق إلى تصورات عديدة، منها أن اندلاع الحرب وما سوف تفرضه من تداعيات اقتصادية خاصة بأزمة الطاقة سوف يضعف موقف الدول الغربية في مواجهتها، وسيفرض ضغوطاً على تلك الدول قد تدفعها إلى تغيير موقفها باتجاه إبداء مرونة أكبر إزاء شروط ومطالب إيران للوصول إلى صفقة نووية جديدة.

وبدأت إيران في هذه الفترة في الترويج إلى إمكانية أن تمثل بديلاً تستطيع الدول العربية الاستناد إليه لمواجهة أزمة الطاقة نتيجة تراجع ثم انقطاع الإمدادات الروسية. ففي ٢٢ فبراير ٢٠٢٢، وقبل اندلاع الحرب بيومين، قال وزير النفط الإيراني جواد أوجي: «إن إيران قادرة على تصدير الغاز إلى دول الجوار والدول الأوروبية». وفي ١٥ مايو من العام نفسه، قال نائب وزير النفط الإيراني مجيد تشغني: «إن إيران تدرس تصدير الغاز إلى الدول الأوروبية، لكننا لم نتوصل إلى نتيجة بعد»، مضيفاً أن: «إيران تسعى دائماً لتطوير دبلوماسية الطاقة وتوسيع السوق».

لكن الدول الأوروبية لم تتجاوب مع هذه الرسائل الإيرانية، وذلك لاعتبارات ثلاثة رئيسية، **أولها**: أن إيران لن تستطيع بسهولة أن تتحول إلى مصدر للطاقة إلى الدول الأوروبية، أو بمعنى أدق الحلول محل روسيا بوصفها مصدراً للطاقة، خاصة أن البنية التحتية الإيرانية متهالكة، وفي حاجة إلى موارد مالية ضخمة من أجل إعادة تأهيلها وتطويرها بسبب العقوبات الأمريكية.

وثانيها: أن الخلافات العالقة بين الطرفين اتسعت على نحو كبير، بسبب السياسة المتشددة من جانب إيران إزاء القضايا الخاصة بالاتفاق النووي، فضلاً عن التمدد الإقليمي الإيراني في المنطقة، ثم جاء بعد ذلك الدعم العسكري الإيراني لروسيا في الحرب الأوكرانية.

وثالثها: التهديدات الإيرانية المتواصلة بإمكانية إغلاق مضيق هرمز، وهو أحد الممرات الرئيسية للطاقة إلى الأسواق العالمية، وهي التهديدات التي دفعت الدول الأوروبية إلى التريث في دراسة هذا الخيار، خاصة أن ذلك يمكن أن يعرضها لابتزاز وضغوط من جانب إيران، التي يمكن أن تستخدم هذه التهديدات لفرض ضغوط عليها من أجل تعزيز موقعها في إدارة الخلافات العالقة بين الطرفين. وعوضاً عن ذلك، اتجهت الدول الأوروبية، مثل إيطاليا وألمانيا وفرنسا، إلى إبرام صفقات طاقة مع دول أخرى في المنطقة، على غرار ليبيا والعراق والجزائر وسلطنة عُمان.

تورط فعلي

٤- الانخراط المباشر في الحرب الروسية الأوكرانية: تحولت إيران إلى طرف مباشر منخرط في الحرب الروسية-

الأوكرانية. فرغم أنها في بداية الحرب حاولت الظهور في صورة الطرف المحايد، فإنها تدريجياً بدأت في الاتجاه نحو دعم الموقف الروسي، وسرعان ما تحول هذا الدعم إلى تقديم مساعدات عسكرية ممثلة في الطائرات من دون طيار، خاصة من طراز «شاهد ١٣٦»، التي استخدمتها روسيا في استهداف البنية التحتية الأوكرانية بشكل كبير خلال المرحلة الماضية.

وقد أنتج ذلك ثلاثة تداعيات رئيسية، **أولها**: أنه دفع الدول الغربية إلى فرض عقوبات على مؤسسات عديدة في إيران وشركات اتهمتها تلك الدول بمساعدة إيران في تطوير المسيرات. وقد أعلن الاتحاد الأوروبي، في ١٥ فبراير ٢٠٢٣، أنه سوف يفرض عقوبات على إيران بسبب الدعم العسكري الذي تقدمه إلى روسيا.

وثانيها: أنه ساهم في تصعيد حدة الخلافات العالقة بين إيران والدول الغربية حول الاتفاق النووي، وأضعف من إمكانية الوصول إلى صفقة نووية جديدة، خاصة بعد أن تعثرت المفاوضات التي أجريت بين الطرفين وتوقفت في سبتمبر ٢٠٢٢. وقد بدا ذلك جلياً في التصريحات التي أدلى بها الرئيس الأمريكي جو بايدن في ٤ نوفمبر ٢٠٢٢، وكشف عنها في ٢١ ديسمبر من العام نفسه، والتي قال فيها إن «الاتفاق النووي مات»، مضيفاً: «لكننا لن نعلن ذلك». وإن كان ذلك لا ينفي أن الدول الغربية ما زالت تُعوِّل على إمكانية إبرام صفقة حتى لو كان احتمال ذلك ضئيلاً.

وثالثها: أنه نقل التصعيد العالمي حول الحرب الأوكرانية إلى المنطقة، بعد أن دخل الدعم العسكري الإيراني إلى روسيا بوصفه متغيراً جديداً في معادلة الصراع بين إيران وإسرائيل. وقد انعكس ذلك بشكل واضح في ردود الفعل التي أثيرت فيما بعد استهداف منشأة عسكرية تابعة لوزارة الدفاع الإيرانية في أصفهان، في ٢٩ يناير ٢٠٢٣. فرغم أن إسرائيل لم تعلن صراحة أنها المسؤولة عن الهجوم، فإن إيران وجهت إليها اتهامات في هذا الصدد.

وبالطبع، فإن جزءاً من التصعيد الإيراني-الإسرائيلي في هذا التوقيت يرتبط بقرب حصول إيران على صفقة مقاتلات روسية من طراز «سوخوى-٣٥»، على نحو ترى تل أبيب أنه سيتحول إلى متغير مهم في موازين القوى بين الطرفين خلال المرحلة القادمة.

لكن اللافت في هذا السياق، هو انخراط أوكرانيا في هذا الجدل، بعد أن قال مستشار الرئيس الأوكراني ميخايلو بودولاك إن «منطق الحرب مميت ولا يُطاق، ويجبر أمير الحرب والمتواطئين معه على التعويض»، مضيفاً أن «الانفجار سبق أن حذرت أوكرانيا بشأنه». وقد دفع ذلك إيران إلى انتقاد تلك التصريحات، وتوجيه تحذيرات من أن أوكرانيا قد تواجه عواقب في حالة ثبوت تورطها في الهجوم.

على ضوء ذلك، يمكن القول في النهاية إن الحرب الروسية-الأوكرانية فرضت ارتدادات مباشرة على إيران، على المستويين الداخلي والخارجي، ويبدو أن هذه الارتدادات سوف تتواصل خلال العام الثاني للحرب، سواء بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية الداخلية واستمرار تأثرها بالأزمة العالمية، أو بسبب إصرار إيران على تقديم مزيد من الدعم العسكري لروسيا لمساعدتها في إدارة عملياتها العسكرية داخل أوكرانيا في خلال المرحلة القادمة، وهو توجه لا يبدو أن إيران سوف تتراجع عنه بسهولة.

اتّجاهات متعددة:

مسارات تعامل الجاليات العربية والغربية مع الحرب الروسية الأوكرانية

نورا بنداري

تحركت الجاليات العربية والغربية في اتجاهات متعددة عقب إعلان روسيا عن مساعيها للتصعيد العسكري في أوكرانيا وحتى بعد اندلاع الحرب. فمن جهة، دشنت المؤسسات والجاليات العربية العاملة في أوكرانيا خلية أزمة لإرشاد العرب بكيفية التعامل مع أعمال التصعيد، وناشد طلابُ الجاليات العربية على منصات التواصل الاجتماعي بلدانهم لإجلائهم بشكل عاجل وفتح ممرات آمنة للخروج من مناطق الصراع، و انطلقت مسيرات لأبناء الجالية الأوكرانية بمختلف بلدان العالم للتنديد بالغزو الروسي، ونُظمت مظاهرات للجالية الروسية بعدة مناطق أمريكية، ودعا أفراد الجالية الروسية السلطات الألمانية لحمايتهم من حملات التحريض ضدهم. ومن الجهة الرسمية، تحركت الدول من خلال سفاراتها الدبلوماسية بكييف لإنقاذ وإجلاء مواطنيها العالقين في أوكرانيا، بل وطالبت الجامعة العربية روسيا وأوكرانيا بالتنسيق المشترك لتسهيل عبور مختلف أبناء الجاليات العربية.

فور إعلان الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» في بيان بثه التليفزيون فجر الرابع والعشرين من فبراير ٢٠٢٢، عن اتخاذه قراراً بـ«عملية عسكرية خاصة» في إقليم دونباس شرقي أوكرانيا، ومع اتجاه القوات الروسية لقصف مدن أخرى بمختلف الأراضي الأوكرانية، ووصولهم إلى مشارف العاصمة كييف؛ بات الجميع يتساءل عن مصير الجاليات سواء أكانت عربية أو غربية في أوكرانيا، وهو الأمر الذي دفع بعض الوزارات والجهات المعنية للتواصل مع نظيرتها الأوكرانية لتأمين أوضاع جالياتهم هناك، ولكن كان الحدث الأبرز هو الدور الذي قامت به الجاليات بمختلف أنحاء العالم من

جهة، والتأثير السلبي الذي تعرضت له بعض الجاليات الروسية في الخارج من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الواقعة في جنوب شرق أوروبا التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٤٤,٩ مليون نسمة، يقيم على أراضيها مواطنون من مختلف بلدان العالم، فبالنظر إلى الجاليات العربية فإن عددها يقدر بنحو ٥٠ ألف نسمة معظمهم من طلبة العلم ورجال الأعمال والعائلات، ويقيم قرابة ٥ آلاف منهم بالعاصمة كييف وفقاً للمركز الأوكراني للتواصل والحوار، ولذلك قبل أيام من اندلاع الحرب، أطلقت بعض الدول الأوروبية خاصة صافرة نداء إلى مواطنيها المقيمين بأوكرانيا بسرعة مغادرة البلاد التي كانت تتأهب للدخول في حرب، وكانت البداية بدعوة الرئيس الأمريكي «جو بايدن» خلال مقابلة له مع قناة «إن بي سي» الأمريكية، في ١٠ فبراير ٢٠٢٢، المواطنين الأمريكيين إلى سرعة مغادرة الأراضي الأوكرانية، قائلاً: «على الأمريكيين مغادرة أوكرانيا على الفور، لأننا لن نرسل قوات أمريكية إلى أوكرانيا لإجلاء الأمريكيين من كييف».

ومع ذلك، فإن بعض الجاليات العربية قللت من احتمالية اندلاع حرب، واصفة ما تروج له بعض وسائل الإعلام الغربية بأنه مجرد «حرب إعلامية»، وأن الوضع لا يستدعي الخروج من البلد، وما دفعهم لهذا القول أن الإعلام الأوكراني ورغم دفع موسكو باستمرار بحشود عسكرية على الحدود الأوكرانية، تجاهل هذه الأحداث وكان يبث وفقاً لتصريحات بعض المواطنين العرب بأوكرانيا مع وسائل الإعلام وعلى منصات التواصل الاجتماعي، برامجه المعتادة ولم يهول من الأمر، إذ قال «وائل العلامي» مدير مركز الرائد الإعلامي بالعاصمة كييف في تصريحات صحفية بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٢٢: «العديد من الطلاب العرب تواصلوا معي، طلبوا النصيحة والمشورة، هل يغادرون أوكرانيا أم يبقون؟ فقلت لهم إن الأمر لا يستدعي الخروج من البلاد».

أدوار الجاليات

ولكن مع تغير التوقعات واتخاذ روسيا قراراً بشن عملية عسكرية في الأراضي الأوكرانية، برز دور واضح للجاليات سواء من المقيمين داخل أوكرانيا أو خارجها، التي أثرت عليها الحرب بشكل سلبي يمكن رصده على النحو التالي:

١- وضع خطة طوارئ لممثلي الجاليات العربية في أوكرانيا: قبل ثلاثة أيام من اندلاع الحرب، باتت الأمور أكثر وضوحاً للجاليات العربية التي عقدت على الفور في ٢١ فبراير ٢٠٢٢ بالمركز الأوكراني للتواصل والحوار اجتماعاً لرؤساء وممثلي الجمعيات والمؤسسات والجاليات العربية العاملة في أوكرانيا، تم خلاله إعداد «خطة طوارئ» تُسهم في تقديم المساعدة لأبناء الجاليات العربية المقيمين بأوكرانيا في حال ارتفعت حدة التصعيد العسكري بين الجانبين الأوكراني والروسي، والتقليل من الشائعات، وتعزيز دور الجاليات العربية. ووفقاً لما أعلنه رئيس المركز «عماد أبو الرب» على صفحة المركز الرسمية بموقع «فيسبوك»، بتأسيس ما وصفه بـ«خلية أزمة للعرب بأوكرانيا» تعمل على إرشاد العرب ومساعدتهم في مواجهة هذه المحنة بهدوء واتزان، إذ شملت الخطة نصائح وإرشادات للعرب تمكنهم من مغادرة موقعهم والتوجه إلى أماكن آمنة في حال وقعت مناوشات بمناطق تواجدهم. كما تضمنت الخطة الإعلان عن سيارات لتأمين عملية نقل أبناء الجاليات العربية إلى أماكن آمنة، سواء نحو الحدود أو لدول مجاورة لأوكرانيا تساعدهم على الخروج الآمن.

٢- مناشدات طلاب الجاليات العربية بمناطق الصراع الأوكراني للخروج الآمن: فور اشتعال الحرب وانتقال القصف إلى دول شرق أوكرانيا وخاصة مدينة خاركوف الحدودية مع روسيا شرقي أوكرانيا، والتي تستضيف عدداً من الطلاب العرب الذين يدرسون بجامعات خاركوف؛ خرج طلاب الجاليات العربية على منصات التواصل الاجتماعي لمناشدة السلطات في دولهم لسرعة إجلائهم وتوفير عمليات الخروج الآمن لهم، وكان معظمهم إما من الطلبة المغاربة أو المصريين، وهم الأكثر عدداً، حيث إن أوكرانيا تضم على أراضيها أكثر من ٨٠ ألف طالب من ١٨٥ دولة حول العالم، منهم ٨٨٣٢ طالباً من المغرب، و٣٠٤٨ طالباً من مصر، و٤٥٠ طالباً من العراق، و١٣٠٠ طالب من لبنان، هذا بجانب

طلاب من تونس، والأردن، وليبيا، وفلسطين، ودول عربية أخرى، وفقاً لآخر إحصائيات وزارة التعليم الأوكرانية ٢٠٢١.

وبينما نجحت بعض الدول في توفير الخروج الآمن لطلابها العالقين في أوكرانيا، فإن دولاً أخرى لم تستطع خاصة التي ليس لها تمثيل دبلوماسي بالعاصمة كييف، وهو ما جعلهم محل انتقاد طلاب الجاليات العربية، إذ نشر عدد من الطلاب الموريتانيين في ٢٥ فبراير ٢٠٢٢ مقطع فيديو على موقع «تويتر» وهم موجودون في أنفاق تحت الأرض، ينتقدون وزارة الخارجية في بلادهم لعدم تحركها بشكل عاجل كباقي البلدان العربية لإنقاذهم وإجلائهم من ويلات الحرب، وبعدها بثلاثة أيام استجابت موريتانيا لهم ولكن عبر المغرب، إذ أعلن رئيس اتحاد الجاليات الموريتانية في الخارج «المختار ولد اخليفة» عن الاستجابة لإجلاء الطلبة الموريتانيين ولكن عبر الطائرات التي تم تخصيصها لإجلاء المواطنين المغاربة العالقين.

٣- تنظيم مسيرات لأبناء الجالية الأوكرانية في دول العالم: في الوقت الذي كان يبحث فيه أبناء الجاليات داخل أوكرانيا عن مخرج للفرار من مناطق الصراع، كانت هناك مسيرات تجوب أمريكا وأوروبا وبعض البلدان العربية تقودها الجالية الأوكرانية للتنديد بالغزو الروسي لبلادهم ولمناشدة دول العالم بإنقاذ أوكرانيا، ومعاقبة الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» بعقوبات اقتصادية صارمة تدفعه للتراجع، فقد كانت البداية في ٢٠ فبراير ٢٠٢٢ عقب إعلان «بوتين» مساعيه للدخول في حرب.

إذ خرج الآلاف من الأمريكيين ذوي الأصول الأوكرانية بمختلف أنحاء الولايات المتحدة في مظاهرات بقيادة «أندري فوتي» رئيس مجلس المنظمات الأوكرانية في أمريكا، ناشدوا خلالها بمقاطعة البضائع والسلع الروسية، وطالبوا إدارة الرئيس الأمريكي «جو بايدن» بفرض عقوبات اقتصادية ومالية صارمة على موسكو، ووجهت القيادية بالجالية الأوكرانية في شيكاغو رسالة إلى إدارة البيت الأبيض لاتخاذ موقف قوي ضد التحركات الروسية. وفي ٢٦ فبراير ٢٠٢٢، خرج أبناء الجالية الأوكرانية أمام مقر السفارة الروسية في النمسا، ونيويورك، والمغرب، في تظاهرات للتنديد بالغزو الروسي، رافعين الأعلام الأوكرانية ولافتات حملت عبارات مناهضة لموسكو، مثل: «أوقفوا الحرب»، و«أوقفوا بوتين»، و«ارفعوا أيديكم عن أوكرانيا»، و«لا للعدوان الروسي».

٤- رفض أبناء الجاليات الروسية غزو أوكرانيا: إن قرار الرئيس «بوتين» بغزو أوكرانيا لم يُثر حفيظة أبناء الجاليات الأوكرانية والعربية فقط، وإنما امتد الأمر إلى الآلاف من الأمريكيين ذوي الأصول الروسية، الذين خرجوا في أواخر مارس ٢٠٢٢، بمظاهرات بمختلف شوارع «برايتون بيتش» و«بروكلين» و«كوينز» ومناطق أخرى في مدينة نيويورك التي تستضيف وحدها حوالي ٦٠٠ ألف مهاجر روسي، رافعين لافتات تؤكد على أن كونهم روسيين لا يمنعهم من التنديد بغزو الأراضي الأوكرانية، معتبرين ما قام به الرئيس الروسي بمثابة عدوان، ومعلنين عن وقوفهم بجانب كييف حتى تنتصر بهذه الحرب.

وشدد أبناء الجالية الروسية خلال تظاهرات على أن «الحرب خطأ ويجب أن تتوقف»، وتجدر الإشارة إلى أنّ موقف أبناء الجالية الروسية ليس مختلفاً كثيراً عن رفض الروس داخل موسكو لقرار الحرب. ورغم تخوفهم من الإفصاح برفضهم هذا خوفاً من الاعتقال، فإن صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية أجرت مع إحدى شركات الأبحاث استبياناً في الفترة ما بين ٢٨ فبراير و١ مارس بين عينة عشوائية من ١٦٤٠ بالغاً في جميع أنحاء البلاد، وتوصل إلى أن حوالي ٥٨٪ من الروس موافقون على قرار غزو أوكرانيا، بينما يعارضها ٢٣٪.

٥- مضايقة أفراد الجالية الروسية في بعض الدول الأوروبية: إن التأثير السلبي لحرب أوكرانيا امتدّ أيضاً إلى بعض الجاليات الروسية العالقة في بلدان أوروبية، ففي الوقت الذي خرج فيه روسيان بالخارج في مسيرات للتنديد بالغزو الروسي لأوكرانيا، فإن بعض أفراد الجالية الروسية في ألمانيا نددوا بالمعاملة السيئة التي قابلوها عقب اندلاع الحرب

وعبارة «أنتم قتلة» التي يسمعونها من أفراد عدة حينما يعلمون أنهم «روس» وتحميلهم مسؤولية أفعال «بوتين»، وهو ما دفعهم لمطالبة السلطات الألمانية بحمايتهم من محاولات التحريض على العنف والمشاحنات الكلامية التي يواجهونها بالدولة الأوروبية، وخاصة الأطفال الروس الذين باتوا يرفضون الذهاب إلى مدارسهم لتفادي تلك المضايقات، إلى درجة أن «نارينا كاريتزكي» مديرة المدرسة الروسية في مدينة بون الألمانية، كشفت في تصريحات لوكالة «دويتشه فيله» الألمانية في مارس الماضي، أن بعض الأجهزة المعنية ألغت حفلات تقيمها المدرسة بحجة «أسباب سياسية»، وأن أفراد الجالية الروسية يخشون إرسال أطفالهم للمدرسة خوفاً من أن يحدث لهم شيء، قائلة: «يجب على الناس أن يميزوا بين الحرب العدوانية من ناحية والعائلات الروسية التي تعيش بسلام في ألمانيا، والتي لا علاقة لها بالحرب على الإطلاق»، مضيفة «هذه حرب بوتين. ما يحدث الآن ليس روسيا».

٦- **استغلال أبناء الجاليات العربية مادياً للخروج الآمن:** فور اندلاع القصف، هرع المقيمون العرب في الأراضي الأوكرانية للبحث عن طريقة خروج آمنة من مناطق الصراع بوسائل نقل مختلفة. وبينما نجح البعض فإن آخرين ظلوا عالقين بالداخل، وهو ما جعلهم عرضة للاستغلال والابتزاز من قبل أشخاص عرضوا عليهم توفير عملية الخروج الآمن ولكن بشرط دفع مبالغ مالية مرتفعة في وقت هم لا يملكون فيه المال جراء وقف عملية استقبال الحوالات من الخارج، بسبب إغلاق البنوك وتعطل الصرافات الآلية من جهة، وارتفاع أسعار تذاكر الطيران والقطارات بشكل باهظ من جهة أخرى.

وهذا الأمر كشفته مجموعة من أبناء الجاليات العربية يقيمون بمدينة سومي شمال شرق أوكرانيا، في فيديو لهم على موقع «تويتر» مطلع مارس الماضي، وهم يناشدون سفارات بلادهم والمنظمات الدولية والحقوقية بالتعاون والتنسيق والعمل على فتح ممرات آمنة لإجلائهم بشكل عاجل من هذه المدينة بعد إغلاق عدد من مداخلها جراء محاصرة القوات الروسية لها، وتعرض بعض أبناء الجاليات لمخاطر عدة جراء محاولاتهم الخروج على مسؤوليتهم الخاصة.

إنقاذ العالقين

وفي ظل هذه الأجواء المشحونة التي أحدثها الغزو الروسي على أوكرانيا على مدار عام، وتأثرت به مختلف الجاليات سواء العربية أو الغربية كل على حدة، فإنه ينبغي الإشارة إلى الدور الذي قامت به بعض الحكومات بل والمنظمات لإنقاذ العالقين في أوكرانيا، كما يلي:

١- **الاتصال عبر منصات التواصل الاجتماعي:** لعبت السوشيال ميديا دوراً كبيراً عقب اندلاع النزاع في التواصل مع الجاليات العربية، إذ نشرت بعض السفارات العربية في كييف (ومنها: مصر، وليبيا، والكويت، والسعودية، والإمارات، والبحرين، والمغرب) أرقام هواتف على مواقعها الرسمية بمنصات التواصل الاجتماعي خاصة (فيسبوك، وتويتر)، تدعو فيها أبناء جالياتها للتواصل من خلالها لسرعة إجلائهم، كما اتجهت سفارات عربية أخرى لتدشين مجموعات عبر موقع «الواتساب WhatsApp» لمطالبة أبناء الجاليات وخاصة الطلبة منهم، بإرسال بياناتهم، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمساعدتهم على مغادرة أوكرانيا بشكل آمن، وتحذيرهم من السفر بشكل منفرد لعدم تعريض حياتهم للخطر.

كما حددت بعض السفارات العربية لرعاياها «نقاطاً حدودية معينة» للتوجه إليها، مثل رومانيا والمجر وسلوفاكيا وبولندا، حتى يسهل إجلاؤهم. ومن ناحية فإن الدول التي ليس لها تمثيل دبلوماسي في كييف مثل تونس، تواصلت مع منظمة الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي لمساعدته لإجلاء الجالية التونسية من أوكرانيا التي يقدر عددها بـ ١٧٠٠ شخص عبر إرسال طائرات إلى بولندا ورومانيا، وفقاً لما أعلنه «محمد الطرابلسي» المسؤول بوزارة الخارجية التونسية لوكالة «فرانس برس» مطلع مارس الماضي.

٢- **إجراء مباحثات عربية روسية لتأمين الجاليات العربية:** في ٤ أبريل الماضي، توجه وفد مجموعة الاتصال في جامعة

الدول العربية برئاسة الأمين العام للجامعة «أحمد أبو الغيط»، ووزراء خارجية مصر «سامح شكري»، والعراق «فواد حسين»، والسودان «علي الصادق»، والجزائر «رمطان لعمامرة»، والممثل الدائم للأردن في الجامعة العربيَّة السفير «أمجد العضايلة»، إلى كل من العاصمة الروسية موسكو ثم العاصمة البولندية وارسو لبحث تداعيات الأزمة الروسية-الأوكرانية، وكانت «أزمة الجاليات العربية» ضمن قائمة المباحثات التي أجراها الوفد سواء مع وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف» في موسكو، أو مع نظيره الأوكراني «ديمتري كوليبا» في بولندا، إذ أكد وزير الخارجية المصري أن الوفد حث الجانبين الروسي والأوكراني على استمرار التنسيق لتسهيل عبور مختلف أبناء الجاليات العربية الموجودة حالياً في أوكرانيا من مناطق الصراع، وضمان عدم تأثرهم بهذا النزاع.

٣- إعداد جسر جوي عسكري لإجلاء الجاليات العربية: اتجهت بعض الدول العربية خاصة التي ليس لها تمثيل دبلوماسي في كييف إنما في موسكو، كتونس، إلى تخصيص جسر جوي من الطائرات العسكرية والمدنية لتأمين عودة التونسيين من الدول المجاورة لأوكرانيا، وبعد أن وجه رئيس جمعية الجالية التونسية بأوكرانيا «طارق العلوي» عقب اندلاع الحرب «نداء استغاثة» إلى السلطات التونسية للتدخل لإنقاذ التونسيين المحاصرين بمناطق الصراع، استجابت الدولة بعد ثلاثة أيام، وأصدر الرئيس «قيس سعيد» في ٢٧ فبراير ٢٠٢٢ قراراً يقضي بـ«إعداد جسر جوي عسكري تقوده طائرات الجيش الوطني والشركة التونسية للخطوط التونسية لتأمين عودة الجالية التونسية التي يقدر عددها بما يزيد على ١٥٠٠ تونسي ٨٠٪ منهم طلبة، وفقاً لما أعلنه مدير الدبلوماسية العامة بوزارة الخارجية التونسية «محمد الطرابلسي».

وبالفعل، تم وصول أول طائرة عسكرية تونسية في ٢٨ فبراير ٢٠٢٢، ونقلت ١٠٦ طلاب كانوا عالقين بالأراضي الرومانية إلى مطار تونس قرطاج قادمة من رومانيا، وهو ما أكده المستشار لدى رئاسة الجمهورية التونسية «وليد الحجام». ومن جهة، أعلن وزير الشؤون الخارجية والهجرة التونسي «عثمان الجرندي» بعد اجتماع مع الرئيس «سعيد» ورئيس الحكومة «نجلاء بودن»، عن خطة لتدشين نقاط اتصال داخل أوكرانيا وخارجها في سفارات تونس ببولونيا ورومانيا ومولدافيا والمجر، لتجميع أسماء أفراد الجالية التونسية لسرعة الوصول إليهم.

٤- التواصل مع جمعيات الصليب الأحمر في أوكرانيا والمناطق الحدودية: تواصلت العديد من الدول مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر المعنية بالتنسيق مع أطراف النزاع لحل مشاكل المتضررين من الحرب، للتدخل لإجلاء مواطنيها العالقين بالحدود وتأمين مرور آمن لهم، وكان من هذه الدول: تونس، والمغرب، والسودان، وفلسطين. ونظراً لأن اللجنة لها فروع في مختلف دول العالم، فقد وقع تنسيق ميداني بين اللجنة وفروعها، إذ دشن «الهلال الأحمر المصري» بالتعاون مع وفد لجنة الإغاثة الدولي، مطلع مارس الماضي، ثلاثة مراكز إغاثية وعلاجية على حدود أوكرانيا، لاستقبال جميع القادمين من أوكرانيا سواء أكانوا من المصريين أو من الجنسيات العربية، وبجانب تقديم خدمات الإغاثة لهم فقد وفرت المتطلبات اللازمة لتسهيل عودتهم إلى بلادهم. وبالفعل نجح «الهلال المصري» في مساعدة وإجلاء عدد من الطلاب والعائلات المصرية من بولندا ورومانيا.

اتجاه المغادرة

خلاصة القول، إن أوضاع الجاليات العربية في ظل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية كانت بالفعل محط اهتمام من جانب بعض الدول التي سارعت لإنقاذ مواطنيها العالقين بمناطق الصراع، في حين فشلت دول أخرى، وكان الطلبة العرب من أكثر الفئات التي فضلت مغادرة الأراضي الأوكرانية، في حين أراد بعض رجال الأعمال والعائلات المستقرة بأوكرانيا منذ سنوات عديدة البقاء داخل البلاد، ومع استمرار الحرب وعدم نجاح أي وساطة إقليمية أو دولية، فإن أزمة الجاليات سواء العربية أو الغربية ستظل محل تركيز، إذ إن وصول الصراع إلى مستويات غير مسبوقة خلال الفترة القادمة ووصوله إلى مناطق أخرى كانت «آمنة»، سيدفع آخرين من أبناء الجاليات إلى المغادرة، وفي الوقت ذاته

لا يمكن تجاهل الدور الذي لعبته بعض الجاليات في الغرب لدعم أوكرانيا، وما تعرض له المواطنون الروس بالخارج عقب الحرب.

تفاعلات منفلتة:

إشكاليات انخراط "كتائب إسلاموية" في الحرب الروسية الأوكرانية

محمد الفقي

رغم تعدد الظواهر المقلقة المرتبطة بالحرب الروسية الأوكرانية، وتحديداً المرتبطة بالارتدادات الأمنية للانخراط المتزايد للمقاتلين الأجانب، فإن انخراط كتائب وعناصر «إسلاموية»، وتحديداً لدعم الجيش الأوكراني ضد القوات الروسية، بعضها انخرط في مناطق صراعات مسلحة تمثل بيئة لانتشار أفكار «الجهاد»، ربما يمثل أحد التحديات الأبرز عقب انتهاء الحرب، وربما يمتد إلى تأثيرات على خريطة نشاط التنظيمات «الجهادية»، في ظل صعوبة ضبط التفاعلات داخل تلك الكتائب وانصهار التنوعات الفكرية والخلفيات المختلفة، وإن كانت أغلب تلك العناصر تتحد على هدف مرحلي، وهو مواجهة القوات الروسية في أوكرانيا، كما يُتوقع أن تدعم العناصر التي شاركت في صراعات مسلحة قدرات مواجهة القوات الروسية.

منذ بداية الحرب الروسية في أوكرانيا (فبراير ٢٠٢٢)، اتجهت الأنظار إلى احتمالات انخراط متزايد لكتائب إسلاموية، بغض النظر عن التنوعات الفكرية والأيديولوجية، تقاتل إلى جانب الجيش الأوكراني، ضد التدخل العسكري الروسي، خاصة مع انتشار مقاطع مرئية تُظهر مشاركة عناصر إسلاموية في صد تقدم القوات الروسية، بصورة تستدعي الوقوف على التداعيات المحتملة لهذا الانخراط المتزايد لعناصر إسلاموية.

محددات حاكمة

يمكن الإشارة إلى عدد من المحددات الرئيسية، المتعلقة بانخراط كتائب «إسلاموية» في الحرب الروسية الأوكرانية، وتحديداً المشاركة إلى جانب القوات الأوكرانية، بعد انقضاء عام على بداية التدخل العسكري الروسي، وأبرزها:

١- انخراط الكتائب التقليدية البارزة منذ عام ٢٠١٤: يتبلور الحضور الإسلاموي على الساحة الأوكرانية، لمواجهة

التدخل الروسي، في حدود الكيانات والكتائب الإسلاموية التقليدية التي برز دورها منذ عام ٢٠١٤ مع التدخل العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم، في حين يقتصر الحضور الإسلاموي الموالي لروسيا على كتائب متطوعين دعت لها الشيشان تحت سيطرة الدولة.

وهنا، فإن الكتائب الإسلاموية المنخرطة تنقسم إلى ثلاثة كيانات رئيسية، وهي، أولاً: كتيبة الشيخ منصور، وتتكون من عناصر شيشانية بزعامة «مسلم تشيبرلوف»، قاتلت تحت قيادة الجيش الأوكراني ضد الانفصاليين شرقي البلاد عام ٢٠١٤، قبل أن تسلم سلاحها مع كتائب أخرى عام ٢٠١٩، لتعود مجدداً للظهور على الساحة الأوكرانية بعد التدخل الروسي العام الماضي، وتشير بعض التقديرات إلى أن بعض عناصر الكتيبة سافروا إلى سوريا للانخراط في المواجهات ضد القوات الروسية. وثانياً: كتيبة جوهر دوداييف، وتتكون من عناصر شيشانية بزعامة «آدم عثماييف»، شاركت الجيش الأوكراني في قتال الانفصاليين شرقي البلاد عام ٢٠١٤، وعادت للنشاط العسكري عقب التدخل الروسي.

أما ثالثاً: كتيبة القرم الإسلامية، فتتشكل من مسلمين «تتار» في شبه جزيرة القرم، بعد سيطرة روسيا عليها عام ٢٠١٤، وتقاتل إلى جانب الجيش الأوكراني بداية من عام ٢٠١٥، قبل أن ينخرط مقاتلو الكتيبة في الجيش الأوكراني بعد تفكيك الكتيبة، وتعيين زعيمها «عيسى أكاييف» عضواً في مجلس المحاربين القدامى عام ٢٠١٩.

وبذلك، نحن أمام انخراط لمجموعتين تتشكلان بشكل رئيسي من الشيشانيين، وتشير بعض التقديرات إلى أن عددهم يتراوح بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ عنصر مع بداية التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، وثالثة من مسلمين «تتار» في شبه جزيرة القرم، غير محددة العدد، في ظل انضمام عناصرها للجيش الأوكراني.

٢- عدم بروز انخراط تنظيمات وعناصر من المنطقة العربية: رغم اتجاه أوكرانيا إلى تأسيس ما يُعرف بـ«الفيلق الدولي للدفاع الإقليمي» في أعقاب التدخل العسكري الروسي، بما يسمح باستقدام مقاتلين أجانب، بغض النظر عن الجنسيات والأقاليم الجغرافية في العالم، إلا أنه بعض انقضاء العام الأول من الحرب الروسية الأوكرانية، لم يبرز انخراط كيانات أو تنظيمات وعناصر عربية في المواجهات، للانضمام لأي من الطرفين.

ومع ذلك، لم تتوقف وسائل الإعلام لكل طرف في الإشارة إلى انخراط مقاتلين عرب في المواجهات العسكرية، إذ تتهم روسيا أوكرانيا والمعسكر الغربي الداعم لها بنقل عناصر إرهابية تحمل أفكار تنظيم «داعش» إلى أوكرانيا، وفي المقابل، فإن تقارير إعلامية أشارت إلى نقل روسيا مرتزقة من سوريا للقتال إلى جانب الجيش الروسي.

وعلى مستوى تنظيميْ «داعش والقاعدة»، بوصفهما أبرز التنظيمات العابرة للحدود التي تتبنى مشروع «الجهاد العالمي»، فلم يتضح انخراط أيٍّ منهما مباشرة في الحرب الروسية الأوكرانية، باستثناء إعلان روسيا أكثر من مرة إحباط أعمال إرهابية في منطقة شمال القوقاز وداخل روسيا، لعناصر تتبع تنظيم «داعش»، ومنها إحباط عمل إرهابي بمنطقة شمال القوقاز في شهر ديسمبر ٢٠٢٢.

٣- انتقال عناصر «القوقاز» من سوريا إلى أوكرانيا: خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٢، تطرقت تقارير إعلامية سورية محلية، إلى انتقال العشرات من المقاتلين من منطقة القوقاز، ووفقاً لتقديرات المرصد السوري لحقوق الإنسان، فإن عددهم بلغ نحو ١٧٠، وهؤلاء انخرطوا في الصراع المسلح في سوريا خلال السنوات الماضية، على دفعات إلى أوكرانيا للقتال إلى جانب الجيش الأوكراني وكتائب المتطوعين ضد التدخل العسكري الروسي.

قبل أن يبرز اسم رستم آزييف قائد مجموعة «أجناد القوقاز» في حوار صحفي عقب انتقاله إلى أوكرانيا، يتطرق إلى المشاركة في القتال ضد التدخل العسكري الروسي، ويدعم عملية انتقال العناصر من منطقة القوقاز إلى أوكرانيا خلال عام ٢٠٢٢، وبروز توترات بين تلك الكيانات و«هيئة تحرير الشام» التي تبسط سيطرتها على مناطق بالشمال

السوري، وتحديداً محافظة إدلب، على خلفية رغبة «الهيئة» في السيطرة على المكونات الأجنبية في الساحة السورية وتخفيف الضغوط الواقعة عليها بدفعهم إلى الرحيل عن سوريا.

٤- الاتجاهات الأيديولوجية وتراجع «الجهاد العالمي»: يتضح من خلال تتبع تاريخ وخلفيات واتجاهات قادة المجموعات «الإسلاموية» المنخرطة إلى جانب الجيش الأوكراني ضد التدخل العسكري الروسي، أن الاتجاهات الأيديولوجية الحاكمة لتحركاتهم ليست مشروع «الجهاد العالمي»، مثل تنظيمات «القاعدة وداعش»، وإنما الاتجاه الحاكم في مسألة حمل السلاح يرتبط بشكل وثيق بمواجهة روسيا، سواء على مستوى منطقة القوقاز أو خارجها، إذ انخرطت تلك المكونات العسكرية الإسلاموية، وتحديداً الشيشانية، في المواجهات خلال ما يُعرف بـ«حرب الشيشان الثانية»، منذ أواخر التسعينيات من القرن المنصرم وحتى عام ٢٠٠٩.

ومن ثَم، فإن مشروع تلك الكيانات الإسلاموية يتصل بأيديولوجيا وطنية مع صبغة دينية، أو قومية عرقية مثل «تتار القرم»، لمناهضة النفوذ والسيطرة الروسية على مناطق شمال القوقاز المتاخمة لروسيا، والتي كانت جزءاً من جمهوريات الاتحاد السوفيتي، حتى أن انتقال عناصر من القوقاز إلى سوريا لم يرتبط بصورة رئيسية بمشروع «الجهاد العالمي»، وإنما مواجهة القوات الروسية على الأراضي السورية، ضمن عوامل تتعلق بدعم المسلمين في سوريا، إذ حاولت تلك العناصر التي انخرطت في كيانات مستقلة تنظيميّاً بسوريا التمايز عن الكيانات التي تتبنى مشروع «الجهاد العالمي».

٥- التحوط الغربي لعدم تكرار التجربة الأفغانية: يبدو أن ثمة تحوط غربي من تكرار التجربة الأفغانية، وتداعياتها الأمنية والفكرية على مستوى تصاعد موجات الإرهاب، وتحديداً فيما يتصل ببروز مشروع «الجهاد العالمي» الذي تبناه تنظيم «القاعدة»، في تسعينيات القرن المنصرم، عقب انتهاء الغزو الروسي لأفغانستان، خلال فترة العمليات العسكرية الروسية التي يُصطلح على تسميتها بفترة «الجهاد الأفغاني»، إذ جذبت أفغانستان عناصر من جنسيات ومناطق مختلفة.

وأسفر انخراط أعداد كبيرة من العناصر التي تؤمن بفكرة «الجهاد» –وفقاً لتصوراتهم- عن تشكيل روابط تنظيمية وانصهار فكري، أدى إلى ظهور أفكار أكثر تشدداً، تتخطى مسألة الاشتراك في المواجهات مع القوات الروسية، وبالتالي فإنه ربما ثمة تخوفات من جانب المعسكر الغربي الداعم لأوكرانيا من إثارة النزعة الإسلامية في مواجهة روسيا على إطلاقها، وتحول أوكرانيا إلى ساحة نشاط «إسلاموي جهادي».

هذا التحوط العربي، ربما يتضح من خلال تصريحات قائد كتيبة «الشيخ منصور»، حينما تطرق إلى رغبة عناصر كثيرة في الانضمام إلى الكتيبة، ولكن الأمر يخضع لعمليات تدقيق شديدة من قِبَل الجهات الأوكرانية، قبل أن ينفي علاقة الكتيبة بتنظيم «داعش».

٦- استمرار مراوحة الحرب الروسية الأوكرانية: في ضوء عدم بلورة رؤية لإنهاء حالة الحرب بين روسيا وأوكرانيا، على المدى الزمني القريب المنظور، رغم محاولات بعض الأطراف الدولية، وآخرها الصين، في رسم مسار تفاوضي لإنهاء الأزمة سياسيّاً وتجنب الخيارات العسكرية الأكثر تصعيداً، في ظل تلويح روسيا باستخدام الأسلحة النووية، واستمرار الدعم الغربي بالأسلحة للجيش الأوكراني، فإن أحد المحددات الرئيسية في زيادة انخراط وأدوار الكيانات الإسلاموية في الساحة الأوكرانية هو استمرار الحرب ذاتها.

إذ إن استمرار المواجهات العسكرية والتحشيد العسكري بين الجانبين، ولجوء روسيا إلى إشراك عناصر «فاغنر» والاتهامات الغربية باستخدام طائرات من دون طيار إيرانية في الحرب على أوكرانيا، وحشد الدعم العسكري من الشيشان عبر تشكيل كتائب متطوعين للحرب بجانب الجيش الروسي، قد يدفع إلى اجتذاب مزيد من العناصر من

مناطق شمال القوقاز، مدفوعة بالرغبة في مواجهة روسيا عبر الساحة الأوكرانية، خاصة أن انتقال عناصر من منطقة القوقاز من سوريا إلى أوكرانيا جاء متأخراً عقب مرور بضعة أشهر من المواجهات.

تداعيات محتملة

مشهد الحرب الروسية الأوكرانية في عامها الأول، وتحديداً على مستوى انخراط كيانات وعناصر إسلاموية للقتال بجانب أوكرانيا، لاستغلال نظرة مسلمي منطقة القوقاز العدائية تجاه روسيا، قد يؤدي إلى عدد من التداعيات المحتملة المتصلة بشكل أساسي بفترة ما بعد انتهاء الحرب، كالآتي:

١- ارتدادات أمنية على منطقة القوقازوآسيا الوسطى: مع استمرار تدفق العناصر من منطقة القوقاز، وتحديداً الشيشان، واستمرار الحرب الروسية الأوكرانية، والأيديولوجية الوطنية لهذه الكيانات، ووحدة الهدف بمواجهة الأنظمة الموالية لروسيا، وقتال روسيا التي تدعم تلك الأنظمة، فإن أحد أبرز التداعيات هو الارتدادات الأمنية على دول منطقة شمال القوقاز عقب انتهاء الحرب، وتوجُّه تلك الكيانات والعناصر إلى تكرار حالات التمرد في تلك الدول، وبشكل خاص الشيشان ضد نظام الرئيس رمضان قديروف الداعم لروسيا.

يتخوف «قديروف» من تزايد انخراط عناصر من الشيشان ومنطقة شمال القوقاز ضمن الكتائب الموالية لأوكرانيا، وارتدادات ذلك على نظامه، عقب إخماد التمرد ضده بحلول عام ٢٠٠٩، ولذلك اتجه إلى الدعوة لتشكيل كتائب متطوعين من الشيشان، ليس فقط لدعم نظيره الروسي فلاديمير بوتين في حربه، ولكن أيضاً لضمان خسارة أوكرانيا الحرب؛ لعدم تعاظم نفوذ وقدرات الكتائب الشيشانية في الحرب.

ورغم أن سيناريو تصعيد التمرد في الشيشان ضد «قديروف» عقب انتهاء الحرب الروسية الأوكرانية ليس مستبعداً، إلا أنه يواجه عقبات تتصل بتفريغ الشيشان من العناصر الفاعلة التي قد تدعم هذا التمرد خلال السنوات الماضية، وتحديداً العناصر التي اتجهت إلى سوريا بعد عام ٢٠١٤، وإحكام النظام الحاكم قبضته على معارضيه، وفقاً لتقديرات غربية.

كما قد تشمل الارتدادات الأمنية لاستمرار الحرب في أوكرانيا، منطقة آسيا الوسطى، في ظل تخوفات من انخراط عناصر من تلك الدول في القتال إلى جانب أوكرانيا ضد روسيا، إذ حذر المجلس الإسلامي في أوزباكستان (سبتمبر ٢٠٢٢) من انخراط المواطنين في الحرب الروسية الأوكرانية، معتبراً أن ثمة تنظيمات إرهابية تسعى لاستقطاب عناصر، تحت دعاوى «الجهاد»، هذا على الرغم من عدم بروز مشاركة عناصر من آسيا الوسطى في الكتائب الإسلاموية التي تقاتل إلى جانب الجيش الأوكراني.

٢- توجيه متعمد لبعض العناصر لمناطق نفوذ روسية: يفتح انتقال عناصر من منطقة القوقاز من سوريا إلى أوكرانيا للانخراط في القتال ضد القوات الروسية خلال الربع الأخير من العام الماضي، التساؤلات حول المسارات التي اتبعتها تلك العناصر للانتقال من سوريا التي تتنازع فيها السيطرة الميدانية بين عدد من المكونات المحلية والخارجية، وحدود الدعم الذي حصلت عليه من أطراف منخرطة في الأزمة الروسية الأوكرانية، لصالح تسهيل انتقالهم لدعم الجيش الأوكراني.

ورغم عدم استبعاد انتقالهم إلى أوكرانيا عبر مسارات خاصة بهم للهروب من سوريا، فإنه يظل احتمالاً متراجعاً، مقارنة بتقديرات الأعداد التي خرجت، وأقلها قرابة ١٧٠ عنصراً، في حين تشير تقديرات أخرى إلى المئات من العناصر، ومن ثَم فإن هذه الأعداد يصعب عدم ملاحظة مسارات انتقالهم من قِبَل أجهزة استخبارات دول الجوار السوري، إضافة إلى أجهزة استخبارات غربية، خصوصاً أن انتقالهم حدث في نطاق زمني محدود، ويُرجح أنهم انتقلوا إلى الأراضي التركية

كمحطة أولى، وفقاً للمرصد السوري لحقوق الإنسان، ومنها إلى دولة أوروبية قبل الدخول إلى أوكرانيا.

وفي ضوء فرضية تقديم أطراف منخرطة في الأزمة الروسية الأوكرانية تسهيلات انتقال تلك العناصر إلى أوكرانيا، حتى في الحد الأدنى المرتبط بعدم اعتراض مسارات الانتقال، فإن تلك الأطراف قد تسهل علمية انتقالهم إلى مناطق جغرافية على مستوى العالم لمواجهة النفوذ الروسي، وتحديداً في مناطق انتشار عناصر «فاغنر».

٣- اتجاه فردي لبعض العناصر لساحات قتالية ضد روسيا: اللافت في نشاط الكتائب الإسلاموية المنخرطة في الساحة الأوكرانية، أنها تعمل تحت قيادة الجيش الأوكراني ليس فقط أثناء المواجهات الحالية مع القوات الروسية، وإنما منذ عام ٢٠١٤، وأخرى أقدمت على حل نفسها والانخراط تماماً في الجيش الأوكراني، بما يعني أن المشهد في أوكرانيا يختلف عن انخراط كتائب «إسلاموية» في ساحات أخرى، مثل الحالة السورية، بغض النظر عن التوجهات الفكرية للكتائب التي تقاتل مع الجيش الأوكراني.

ولذلك من المحتمل أن تُقدم بعض تلك الكتائب على حل نفسها مجدداً بمجرد انتهاء الحرب، أو الانخراط ضمن صفوف الجيش الأوكراني، أو على الأقل تجميد نشاطها مرحليّاً في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب، ولكن أمام زيادة عدد تلك العناصر وتعدد التوجهات والرؤى داخل الكتيبة الواحدة، قد يتجه بعض منهم إلى مناطق صراعات مسلحة أخرى في العالم، وهو ما حدث عقب انتهاء المواجهات مع الانفصاليين في شرق أوكرانيا عام ٢٠١٤ والاتجاه إلى سوريا، ومن ثَم يبقى أن هذا السيناريو مرجحاً في ظل إمكانية تكراره.

٤- انتشار أفكار «جهادية» في ضوء التنوعات الفكرية: رغم الأيديولوجية المركزية للكتائب الإسلاموية المؤيدة للجانب الأوكراني، ووحدة الهدف المرتبطة بمواجهة روسيا والأنظمة الموالية لها في دول تلك العناصر بمنطقة القوقاز، فإن هذا لا يمنع التنوعات الفكرية داخل المكونات الإسلاموية بشكل عام، وحتى داخل الكتيبة الواحدة، خاصة مع انتقال عناصر من سوريا تشبعت بأفكار «جهادية»، وربما تأثرت بعض العناصر بمشروع «الجهاد العالمي»، ومن ثَم تصارع الأفكار داخل الكيان الواحد تظل كامنة حتى انتهاء الحرب الروسية الأوكرانية.

وقد تظهر حالة انتشار الأفكار «الجهادية» بصورتها العابرة للحدود في ظل انصهار مكونات وأفكار متعددة، وتبرز كيانات أو أفكار أكثر تشدداً، إذ أسفرت حالة السيولة الأمنية وانتشار الصراعات المسلحة والحروب الأهلية في المنطقة العربية عن ظهور تنظيم «داعش» بتوجهاته المغايرة لتنظيم «القاعدة».

٥- احتمالات استقطاب «داعش والقاعدة» عناصر جديدة: قد يستفيد تنظيما «داعش والقاعدة»، من حالة السيولة في انخراط عناصر إسلاموية في الحرب الروسية الأوكرانية، باستقطاب بعض من تلك العناصر خلال الفترة الحرب، تمهيداً لتوظيفهم في مخططات موجات عنف وإرهاب، سواء بمناطق القوقاز وآسيا الوسطى أو توجيههم إلى مناطق نفوذ وسيطرة تنظيم «داعش» بآسيا أو إفريقيا.

وربما يكون هذا الاحتمال ليس مستبعداً، في ضوء تقديرات غربية تشير إلى انخراط نحو ٨٥٠٠ عنصر من روسيا وآسيا الوسطى إلى ساحات الصراع المسلح، وتحديداً في العراق وسوريا، مع التنظيمات الجهادية المسلحة.

ضعف التحكم

وأخيراً، رغم التخوفات من تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أكثر من مستوى، وما يرتبط بها من ظواهر أمنية مقلقة، فإن الانخراط المتزايد لكيانات وعناصر إسلاموية، مع استمرار الحرب، قد يؤدي إلى ضعف قدرات أوكرانيا والمعسكر الغربي في التحكم بالعناصر المنخرطة في تلك الكيانات عقب انتهاء الحرب، بما يشكل تحديات أمنية قد تتجاوز حدود منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

ويبقى أن الانخراط المتزايد لعناصر إسلاموية، وتحديداً تلك التي شاركت في الصراعات المسلحة، وتحديداً المجموعات المنتقلة من سوريا، يعزز من قدرات الجيش الأوكراني والكتائب الأخرى الموالية من غير المسلمين في مواجهة القوات الروسية، في ضوء ما تتمتع به تلك العناصر من خبرات ميدانية على مستوى حروب المدن وأعمال التفخيخ.

تعظيم الفرص:

ارتدادات الحرب الروسية الأوكرانية على قطاع الطاقة بالشرق الأوسط

الحائط العربي

يطرح مرور عام على الحرب الروسية/ الأوكرانية ضرورة تقييم أوضاع بعض القطاعات الحيوية التي تأثرت بتلك الحرب خلال المدة الماضية، ويُعد قطاع الطاقة بالشرق الأوسط أحد المحاور الرئيسية التي شهدت تحولات متسارعة في هذا الصدد، على رأسها التنسيق المتزايد بين بعض دول المنطقة في قطاع الطاقة تحت كيانات إقليمية ودولية لتعظيم الاستفادة من تبعات الحرب، والاتجاه لزيادة صادرات النفط والغاز لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة، فضلاً عن تعزيز الشركات المحلية العاملة في مجال الطاقة المتجددة لدورها عبر التوسع خارج الحدود؛ الأمر الذي يشير إلى أن قطاع الطاقة في العديد من دول الشرق الأوسط أصبح محور ارتكاز لدعم اقتصاداتها حاليّاً ومستقبلاً.

انعكست تداعيات الحرب الروسية/ الأوكرانية على جميع مناطق العالم بشكل مباشر وغير مباشر، لا سيما أنها تأتي في خضم جائحة «كوفيد-١٩» التي أبرزت مَواطن القوة والضعف في الاقتصادات العالمية. وتعد منطقة الشرق الأوسط من أبرز المناطق التي شهدت تحولات جوهرية بسبب الحرب في ضوء أنها مصدر رئيسي للنفط والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، بما يجعلها مساهماً رئيسيّاً في تعويض نقص إمدادات الطاقة الروسية، وأيضاً لكونها مصدراً رئيسيّاً محتملاً للطاقة المتجددة في المستقبل، ما زاد التركيز على المنطقة كمسؤول رئيسي عن إمدادات الطاقة العالمية خلال العقود المقبلة.

تقلبات متسارعة

إن موقع منطقة الشرق الأوسط في قلب العالم، ومواردها المتعددة من مصادر الطاقة، طرحا العديد من الأبعاد والتكهنات حول دور المنطقة المستقبلي في إمدادات الطاقة، ولفهم هذا الدور المرتقب وجبت الإشارة إلى تأثيرات الحرب

الروسية/ الأوكرانية على سوق الطاقة العالمي، خاصة النفط والغاز؛ لأنهما يشكلان ما يقرب من ٥٥٪ من مزيج الطاقة العالمي (وفق بيانات منظمة أوبك لعام ٢٠١٩)، وهو ما يمكن تناوله على النحو الآتي:

١- **النفط:** انعكس اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية على سعر النفط وإمداداته عالميّاً (انظر شكل رقم ١)، وذلك في ضوء أن روسيا مورد مهم له، حيث جاءت في المركز الثاني كونها أكبر مُصدر له عالميّاً بعد السعودية في ٢٠٢١، وذلك بنسبة إمدادات قُدرت بنحو ٨,٥٪ من إجمالي صادراته (وفق موقع www.worldstopexports.com)، ومن ثَم فإن التغير في سعر النفط ارتبط بشكل رئيسي بتهديد الإمدادات الروسية في السوق العالمية.

شكل رقم (١): تطور سعر برميل خام برنت في السوق الفوري

خلال عام (منذ اندلاع الحرب الروسية/ الأوكرانية)

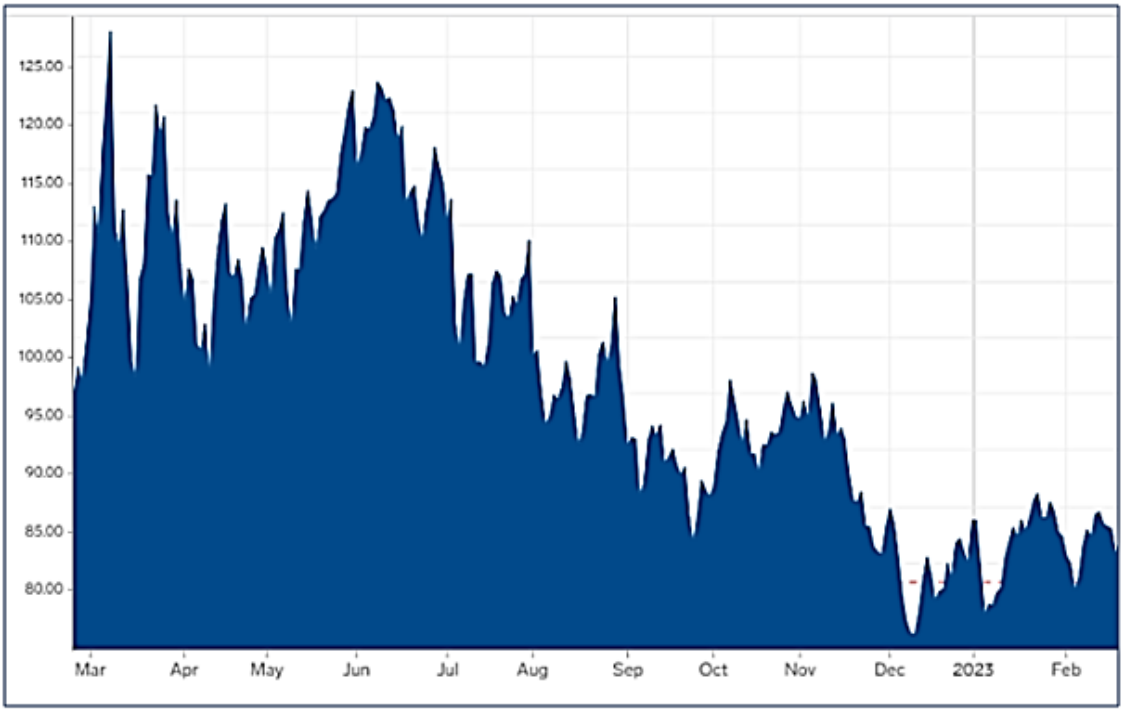

(Source: www.businessinsider.com)

يكشف الشكل السابق وتيرة التذبذب الكبيرة في سعر خام النفط عقب اندلاع الحرب الروسية/ الأوكرانية، فقبل اندلاعها كان سعر برميل خام برنت في مستوى الـ ٩٦ دولاراً للبرميل، ليشهد بعدها ارتفاعاً وصل في أقصى حد له إلى نحو ١٢٨ دولاراً للبرميل في ٨ مارس ٢٠٢٢، بينما أقصى انخفاض له كان في ٨ ديسمبر ٢٠٢٢، إذ وصل إلى نحو ٧٦ دولاراً، ليبدأ في الارتفاع مرة أخرى ليتجاوز الـ٨٠ دولاراً في ٢٣ فبراير ٢٠٢٣، ويمكن إرجاع ذلك التذبذب إلى حالة عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي الناتجة عن التصعيد المتواصل بين روسيا وأوكرانيا، وما ارتبط بها من ضغوط غربية على موسكو، كذا حالة عدم اليقين الاقتصادي، والتي دفعت إلى ارتباكات في مستوى العرض والطلب للنفط، وبشكل عام فقد انخفض سعر النفط خلال عام بنحو ١٦,٦٪ خلال المدة ٢٣ فبراير ٢٠٢٢/ ٢٣ فبراير ٢٠٢٣.

٢- **الغاز الطبيعي:** شهد سعر الغاز تقلبات شديدة بسبب ضغط الحرب في أوكرانيا على أسواق الطاقة خاصة في قارة أوروبا، وذلك في ضوء قطع موسكو إمدادات الغاز عن دول القارة في إطار الضغط المتبادل بين الطرفين، مما

انعكس على سعر الغاز الطبيعي (انظر شكل رقم ٢).

شكل رقم (٢): تطور سعر الغاز الطبيعي وفق مؤشر "هنري هب" في السوق الفورية خلال عام (مليون وحدة حرارية بريطانية/ دولار)

(Source: www.ycharts.com)

يكشف الشكل السابق التطور الحادث في سعر الغاز الطبيعي، حيث ارتفع سعر الغاز من نحو ٤,٦ دولارات للمليون وحدة حرارية بريطانية في ٢٣ فبراير ٢٠٢٢ ليصل إلى ٩,٨٥ دولارات كأقصى سعر له في ٢٢ أغسطس ٢٠٢٢، ثم بدأ في التراجع مرة أخرى ليصل إلى ٢,٤٢ دولار في ١٤ فبراير ٢٠٢٣، وهو ما يمكن إرجاعه إلى استقرار مخزونات الغاز الطبيعي الأوروبية، وتعويض الغاز الطبيعي من مصادر أخرى على رأسها دول الشرق الأوسط.

ملامح التحول

دفعت الحرب الروسية الأوكرانية إلى تطور ممارسات وأداء اللاعبين الفاعلين في سوق الطاقة العالمية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتتمثل أهم ملامح التأثير التي شهدتها دول المنطقة جراء الحرب في الآتي:

٣- زيادة التنسيق لتحقيق التوازن بين العرض والطلب: خلفت جائحة «كوفيد-١٩» أثراً سلبيّاً على سوق الطاقة العالمية، مما دفع إلى تفعيل عمل المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بقطاع الطاقة، ولعل النموذج الأبرز في هذ الصدد مجموعة «أوبك+» التي أصبحت فاعلاً في سوق الطاقة العالمية بدءاً من مارس ٢٠٢٠، علماً بأنه تم إرساء أسس التعاون للمجموعة؛ أي بين الدول الأعضاء في منظمة «أوبك» مع ١٠ دول منتجة للنفط خارجها، في نوفمبر ٢٠١٦، وبعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية شهدت المجموعة تماسكاً بشكل أكبر بسبب الضغوط الغربية على دور روسيا في المجموعة. ويعد قرار «أوبك+» بتخفيض إنتاج النفط بشكل قياسي، بلغ ٢ مليون برميل يوميّاً في أكتوبر ٢٠٢٢، دلالة على ذلك التماسك، كما أن مرونة التعاطي مع الصدمات في سوق الطاقة ازدادت بشكل أكبر مما كانت عليه سابقاً.

من جانبها اتخذت دول المنطقة تدابير مكثفة للاستفادة من مواردها الطبيعية من النفط والغاز، وذلك لمواجهة تهديدات أمن الطاقة، والاستفادة من عائدات تصديرهما، كذا خفض تكلفة استيراد الطاقة، وهو ما تجلى بشكل واضح في توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل في أكتوبر ٢٠٢٢ بعد مفاوضات دامت لسنوات، بهدف استخراج النفط والغاز من سواحلهما البحرية، وفي ذات السياق اتفقت السعودية والكويت في مارس ٢٠٢٢ على بدء العمل الفعلي في تطوير حقل «الدرة» المشترك الذي تم اكتشافه في ستينيات القرن الماضي، إلا أن الخلاف بشأنه حال دون استغلاله.

وفي سياق مماثل، وقَّعت مصر وإسرائيل والاتحاد الأوروبي مذكرة تفاهم في يونيو ٢٠٢٢ لزيادة صادرات الغاز الإسرائيلي إلى الاتحاد الأوروبي بعد تسييله في مصر. كما شهد عاما ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ توقيع اتفاقات طويلة الأجل تصل إلى ٢٧ عاماً بين مُصدري الغاز «قطر وسلطنة عُمان» مع بعض المستوردين مثل شركات صينية ويابانية، الأمر الذي يعني محاولة خلق علاقات هيكلية بين مُصدري ومستوردي الغاز الطبيعي لما بعد عام ٢٠٥٠، وهو الذي ينعكس بدوره على العرض والطلب المستقبلي لمصادر الطاقة.

٤- تزايد صادرات النفط والغاز وانعكاسها على معدلات النمو: تكشف التقديرات المرتبطة بتطور إنتاج النفط والغاز في دول المنطقة عن العلاقة الطردية بين صادرات الطاقة ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول «١» تطور إنتاج النفط والغاز ومعدلات النمو لأبرز الدول المصدرة لهما بالشرق الأوسط خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢

المؤشر / الدولة	صادرات النفط الخام (مليون برميل يومياً)		صادرات الغاز الطبيعي (مليون برميل نفط مكافئ يومياً)		معدل النمو	
	2021	2022 (توقعات)	2021	2022 (توقعات)	2021	2022 (توقعات)
السعودية	6.42	7.89	0	0	%3.2	%7.6
الإمارات	2.31	2.66	0.46	0.50	%3.8	%5.1
قطر	0.48	0.50	2.61	2.62	%1.6	%3.4
الكويت	1.81	2.11	0.18	0.19	%1.3	%8.7
عُمان	0.78	0.94	0.25	0.27	%3	%4.4
البحرين	0.15	0.15	0	0	%2.2	%3.4
العراق	3.44	3.88	0	0	%7.7	%9.3
الجزائر	0.37	0.38	1.19	1.27	%3.5	4.7
إجمالـــي	15.76	18.51	4.69	4.85		

(Source: International Monetary Fund, October 2022)

يكشف الجدول السابق عن تزايد حجم صادرات النفط والغاز الطبيعي من دول المنطقة، وذلك من ٢٠,٤٥ مليون برميل نفط ونفط مكافئ يوميّاً في ٢٠٢١ إلى ٢٣,٣٦ مليون برميل في عام ٢٠٢٢، أي بزيادة ١٤,٢٪، ويُذكر أن تلك الزيادة ليست هي السبب الوحيد في زيادة معدلات نمو الدول المصدرة للنفط والغاز، بل توجد عوامل أخرى أبرزها: ارتفاع أسعارهما في السوق العالمية، وتزايد الطلب على مصادر الطاقة، الأمر الذي يلفت إلى أن صادرات الطاقة في المنطقة كانت أحد أهم الرابحين من الحرب الروسية/ الأوكرانية، مما انعكس بدوره إيجابيّاً على ميزانيات الدول

المصدِّرة ومعدلات نموها التي تزايدت بشكل ملموس، كما أن ذلك ينعكس بدوره على تزايد اهتمام بعض الدول (مثل: السعودية، والإمارات، وقطر) بتطوير قطاع الطاقة في محيطها الإقليمي لضمان دور أكبر في صناعة الطاقة العالمية مستقبلاً، وفي نفس الوقت ضمان تحقيق معدلات نمو مستدامة.

٥- تعزيز دور الشركات المحلية العاملة في مجال الطاقة المتجددة: رسخت الأزمة الأوكرانية أهمية تسريع خطوات الاعتماد على الطاقة المتجددة، وهو ما شجع بدوره الشركات المحلية العاملة في المنطقة في ذلك المجال للتوسع، ليس داخليّاً فحسب، بل إقليميّاً وعالميّاً، ودلل على ذلك الصفقات التي وُقِّعت في عام ٢٠٢٢، ومنها تطوير شركة «أميا باور» الإماراتية لمحطتي طاقة شمسية في المغرب ومحطة طاقة شمسية في جنوب إفريقيا، بينما وقَّعت شركة «أكوا باور» السعودية اتفاقاً لتطوير مشروع الرياح بمنطقة خليج السويس المصرية، كما وقَّعت شركة الفنار السعودية مذكرة تفاهم بهدف بناء محطة للهيدروجين الأخضر في مصر، وامتد ذلك التوجه لعام ٢٠٢٣، حيث أعلنت شركة أبو ظبي لطاقة المستقبل «مصدر» خلال أسبوع أبو ظبي للاستدامة ٢٠٢٣ عن توقيع اتفاقيات مع أنجولا وأوغندا وزامبيا لتطوير مشاريع طاقة متجددة بقدرة إجمالية تصل إلى ٥ جيجاواط.

يُشار إلى أن غالبية دول المنطقة تسعى لشغل دور محوري في إنتاج وتصدير الطاقة الخضراء، وصار هذا الهدف يمثل أولوية على خلفية توجه الدول الأوروبية لاستيراد ذلك النوع من الطاقة بسبب وجود العديد من العقبات التي تحول دون إنتاجها بشكل مكثف داخليّاً، منها على سبيل المثال: الحاجة إلى مساحات أراض شاسعة، وعدم استدامة عوامل المناخ المولِّدة لذلك النوع من الطاقة، وارتفاع تكلفة إنتاجه مقارنة ببعض دول الشرق الأوسط، الأمر الذي فرض نوعاً من أنواع التنافس بين شركات الشرق الأوسط للحصول على حصة لتصدير الطاقة الخضراء في أسواق الدول الأوروبية مستقبلاً، ولتحقيق ذلك اتجهت للمساهمة في إنتاج الطاقة خارج حدودها.

وفي نفس الوقت شهدت المدة الماضية توقيع شركات أوروبية صفقات مع دول المنطقة لإنتاج وتصدير الطاقة الخضراء، وهو ما أبرزه اهتمام العديد من الشركات الألمانية بمجال الهيدرجين الأخضر في دول شمال إفريقيا، وكذا توقيع شركة الطاقة الحكومية في سلطنة عُمان «أوكيو» اتفاقية تطوير وتعاون مشتركة مع «شل» لتطوير مشروع عُمان للطاقة الخضراء، الأمر الذي طرح إمكانية تعزيز التعاون بين الشركات المحلية والشركات الأوروبية لجذب التكنولوجيا والخبرات الفنية في ذلك المجال الحديث نسبيّاً.

فرص سانحة

في الختام، أسهمت الحرب الروسية/ الأوكرانية في بلورة العديد من الفرص في قطاع الطاقة بدول الشرق الأوسط، وحتى في بعض الدول المستوردة الصافية للطاقة مثل لبنان، وقد توزعت الفرص ما بين تطوير الإمكانات الموجودة في دول المنطقة، سواء في قطاع الطاقة التقليدية أو المتجددة، أو تعزيز علاقاتها بالدول المستوردة للطاقة في إطار تدابير تعزيز الشراكة لتوفير الطاقة بشكل مستدام، الأمر الذي يُرى منه أن قطاع الطاقة في الشرق الأوسط سيكون مسؤولاً بشكل رئيسي عن مواجهة تهديدات أمن الطاقة العالمي في العقود المقبلة، ويمكن لدول المنطقة توظيف ذلك الأمر لصالحها من خلال التنسيق والتعاون في هذا القطاع، بحيث لا يقتصر على نوع طاقة بعينه، وبما يجعل المنطقة سوقاً رئيسية شاملة لاستيراد وتصدير الطاقة.

معضلة الغذاء:

سياسات الدول العربية للتعامل مع نقص إمدادات الحبوب بعد حرب أوكرانيا

د. هيثم عمران

اتخذت دول الإقليم سياسات متعددة للتكيف مع تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على نقص إمدادات الحبوب، ومنها البحث عن بدائل أخرى للقمح الروسي والأوكراني، وقيام الحكومات بتكثيف المشتريات المحلية من القمح، والسعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي منه من خلال استصلاح كميات جديدة من الأراضي وزراعتها بكميات قمح إضافية، واستنباط سلالات جديدة من القمح تناسب البيئات العربية، والتوسع في إنشاء المناطق اللوجستية الحرة لتخزين القمح، وشراء واستئجار أراضي خارج الحدود لزراعة القمح، وتوحيد الجهود الحكومية وغير الحكومية لتعزيز منظومة الأمن الغذائي.

تعاني الدول العربية أزمة هيكلية حادة تتعلق بالكيفية التي يمكن من خلالها تأمين منظومة الأمن الغذائي في ظل الأوضاع والظروف الحالية التي تعيشها دول العالم، والتي تختلف تداعياتها ونتائجها باختلاف البلدان، إلا أن التداعيات طالت الدول كلها بشكل أو بآخر، وتسهم الحرب الروسية الأوكرانية، بشكل أساسي في هذه الأزمة. فعلى الرغم من التباعد الجغرافي بين الدولتين المتحاربتين وبين المنطقة العربية، إلا أن دول المنطقة تأثرت بشدة جراء هذه الحرب، والذي يبدو أنها مستمرة على الأقل في المدى المتوسط، دون وجود أي مؤشرات عن قرب انتهائها. وبالإضافة إلى الحرب الروسية – الأوكرانية، أسهمت جائحة كورنا في تلك الأزمة لما لها من تداعيات تتعلق بوجود اضطرابات في سلاسل التوريد، وكذلك قضية التغيرات المناخية، والتي باتت تشغل حيزاً كبيراً من اهتمامات دول العالم، وكذلك المؤسسات الدولية.

وتعتمد معظم الدول العربية بشكل كبير جداً على روسيا وأوكرانيا لسد احتياجاتها من القمح، في ظل الفجوة الواسعة التي تعانيها تلك الدول بين الإنتاج والاستهلاك. وتأتي روسيا على رأس قائمة الدول المصدرة للقمح عالمياً، كما تأتي أوكرانيا ضمن أكبر خمس دول مصدرة للقمح. ووفقاً للتقارير الصادرة عن الدول العربية، فقد بلغت الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ما يقارب من ٥٠ مليون طن في الموسم الزراعي ٢٠٢٠-٢٠٢١. وتستهلك الدول العربية بما يقارب من نسبة ٢٥٪ من صادرات القمح في العالم، كما تستورد بما يقارب من ٦٠٪ من احتياجاتها من القمح من روسيا وأوكرانيا.

ومع بداية الحرب، أشارت التوقعات إلى انخفاض صادرات الحبوب والقمح الروسي في العام الزراعي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بنسبة ٣٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢١، ولعل ذلك دفع الدول العربية للبحث عن بدائل أخرى للقمح الروسي والأوكراني، فضلاً عن قيام الحكومات بتكثيف المشتريات المحلية من القمح، والسعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح من خلال التوسع في زراعته، بالإضافة إلى استنباط سلالات جديدة من القمح تناسب البيئات العربية، والتوسع في إنشاء المناطق اللوجستية الحرة لتخزين القمح، وشراء واستئجار أراض خارج الحدود لزراعة القمح، وكذلك توحيد الجهود الحكومية وغير الحكومية لتعزيز منظومة الأمن الغذائي.

سياسات متعددة

دفعت الحرب الروسية – الأوكرانية الدول العربية لتبني سياسات يمكن من خلالها تعويض النقص في إمدادات القمح، وكذلك ضمان استمرارية منظومة الأمن الغذائي، وهذه السياسات انطوت على ما يأتي:

١- البحث عن بدائل أخرى للقمح الروسي والأوكراني: تعد روسيا وأوكرانيا من أكبر دول العالم إنتاجاً للقمح، إذ تمثلان أكثر من ٣٠٪ من إمدادات القمح في العالم. وتستحوذ الدول العربية على أكثر من ٢٥٪ من صادرات القمح العالمية، فهي تستورد ما يقارب من ٦٠٪ من احتياجاتها من القمح من روسيا وأوكرانيا. ومع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢، تراجعت التقديرات الخاصة بصادرات الحبوب والقمح لكل من روسيا وأوكرانيا للعام الزراعي ٢٠٢٢ بنسبة ٣٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢١، وهو الأمر الذي ألقى بظلاله على دول الشرق الأوسط، ولا سيما دول شمال إفريقيا التي تعتمد بشكل أساسي على استيراد القمح من البلدين. وتعد مصر أكبر مستورد للقمح الروسي في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم، تليها الجزائر والتي تأتي في المرتبة الثانية كونها أكثر الدول العربية استيراداً للقمح، ثم المغرب، ويأتي بعد ذلك السودان واليمن وتونس.

ونظراً إلى تلك المخاوف بشأن إمدادات القمح، سعت الدول العربية المستوردة للقمح إلى البحث عن بدائل أخرى، لا سيما الصين والهند لسد الفجوة الناتجة عن تراجع الإمدادات الروسية والأوكرانية من القمح، إذ تعد كلا البلدين أكبر منتجين للقمح في العالم، وهو ما دفع مصر، في أبريل الماضي إلى إضافة الهند كونها دولة منشأ جديدة لاستيراد القمح، بالإضافة إلى إعلان القاهرة عن اعتمادها على دولة لاتفيا كمصدر جديد للقمح، وفتح قنوات اتصال مع فرنسا والأرجنتين والولايات المتحدة وباكستان. كما أشارت بعض التقارير إلى أن الصين نجحت في جمع ما يقرب من نصف احتياطي القمح في العالم، وهو ما يجعلها قادرة على التدخل لسد الفجوة في إمدادات القمح. وعلى جانب آخر، سعت تونس إلى دول مثل أوروغواي وبلغاريا ورومانيا للحصول على إمدادات القمح الناعم لحماية نفسها من الاضطرابات المحتملة في الإمدادات، كما أعلنت عن خيارات للتوجه إلى الأرجنتين وفرنسا وبولندا. أما الجزائر فهي تعتمد بالأساس على فرنسا وكندا.

٢- قيام الحكومات بتكثيف المشتريات المحلية من القمح: أعلنت المؤسسة العامة للحبوب السعودية، في ٢٢ نوفمبر الماضي، أن قيمة القمح الذي تم توريده من قِبل المزارعين وصلت إلى ٩٣٤ مليون ريال، إذ بلغت الكمية نحو ٥٣٨ ألف طن، بانخفاض قدره ٦,٥٪ عن العام السابق ٢٠٢١. ويعد القمح المحلي أحد البدائل التي باتت تعول عليها الدول

لتعويض النقص في المعروض العالمي، بالإضافة إلى اتخاذ الحكومات قرارات تحفيزية لتشجيع المزارعين على زراعة القمح، حيث أصدر مجلس الوزراء السعودي قرارات تتضمن شراء القمح من المزارعين، شريطة الالتزام بزراعة القمح لمدة ٥ سنوات.

وعلى جانب آخر، تسعى مصر هي الأخرى إلى تطوير المنظومة الخاصة بالزراعة التعاقدية، والتي تستند إلى عقد بين المنتج والمشترى يلتزم بموجبه المنتج بالتوريد طبقاً للكميات والأصناف والجودة والسعر، للمحاصيل الاستراتيجية التي تمثل أهمية قصوى، وذلك من أجل دعم المزارعين وتحسين أحوالهم المعيشية عبر تعزيز دخولهم، بالإضافة إلى تلبية احتياجات السوق المحلي من المحاصيل التي شهدت ارتفاعاً في الأسعار بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، ومنها القمح. وكان الرئيس عبد الفتاح السيسي قد وجه، في مارس الماضي، بمنح حافز توريد إضافي لسعر إردب القمح المحلي للموسم الزراعي ٢٠٢٢ في مسعى نحو تشجيع المزارعين على توريد أكبر كمية ممكنة. فيما تسعى الإمارات إلى دعم المزارع المحلية وتشجيع المزارعين على زراعة القمح من خلال مبادرة «قمح الإمارات» التي تعد إحدى المبادرات الرائدة في مجال الزراعة. وتضم المبادرة ٢٠٠ مزرعة في إطار الجهود الوطنية لتعزيز منظومة الأمن الغذائي.

٣- السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح: من خلال التوسع في الزراعة الأفقية والرأسية للمحاصيل الاستراتيجية، وأبرزها القمح. وقد أعلنت مصر في مارس الماضي، عن وجود خطط تهدف لتشجيع زراعة واستصلاح كميات جديدة من الأراضي وزراعتها بكميات قمح إضافية، في إطار سعي الدولة نحو إضافة ١,٥ مليون فدان من القمح خلال السنوات الثلاث المقبلة. كما كشفت وزارة الزراعة المصرية أن المساحة المزروعة بالقمح شهدت زيادة خلال عام ٢٠٢٢ بنحو أكثر من نصف مليون فدان مقارنة بعام ٢٠٢١، ويأتي ذلك في إطار سعي الحكومة المصرية نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي لواحد من أهم المحاصيل الاستراتيجية والذي يستنزف النسبة الأكبر من العملة الصعبة. كما أعلنت لبنان، في نوفمبر الماضي، عن خطة للنهوض بزراعة القمح من خلال مبادرة أطلقتها وزارة الزراعة، وتعد هذه المبادرة هي الأولى من نوعها التي تطلقها لبنان وفقاً لما أعلنته منظمة «الفاو»، والتي جاءت نتيجة لتداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية على الأمن الغذائي اللبناني، بسبب اعتماده بشكل كبير على الواردات.

وفي السياق نفسه، أعلنت العراق، في سبتمبر الماضي، عن توجه الدولة نحو التوسع في زراعة القمح خلال الموسم الزراعي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، من خلال زيادة ٧٥٠ ألف هكتار جديد، في مسعى نحو تعزيز الناتج المحلي، في ضوء التحديات المصاحبة لنقص المخزون الاستراتيجي. وكانت تقارير دولية قد صنفت العراق ضمن البلدان التي تمتلك مخزوناً متدنياً من القمح، حيث تعد العراق مستورداً رئيسياً للقمح، وتحتاج سنويا إلى ما يتراوح من ٤ إلى ٥ ملايين طن. وعلى جانب آخر، بدأت الأردن في تنفيذ عدد من الخطط التي تهدف للتوسع في زراعة القمح والشعير وبعض المحاصيل الاستراتيجية، حيث أعلن صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي الأردني، في مايو الماضي، عن إطلاق مشروع زراعي جنوب المملكة يستهدف زراعة ٣٠ ألف دونم، وتتضمن المرحلة الأولى زراعة ٨ آلاف دونم بالمحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والشعير والأعلاف الحيوانية، بتكلفة تبلغ ١٨ مليون دولار. وتسعى السعودية أيضاً للتوسع في زراعة «قمح الديورم»، من خلال استنباط أصناف عالية الإنتاجية والجودة، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، وفقاً لمستهدفات «رؤية ٢٠٣٠».

٤- استنباط سلالات جديدة من القمح تناسب البيئات العربية: في إطار سعي الدول العربية نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، عكفت تلك الدول على استنباط سلالات جديدة من القمح تتوافق مع طبيعة التربة الصحراوية لأغلب الدول، وتتغلب على مشكلات شح الموارد المائية. حيث سعت الأردن للتوسع في استخدام سلالات محسنة من بذور القمح والشعير، وهو الأمر الذي ساهم في زيادة الإنتاج مقارنة باستخدام الأصناف التقليدية من البذور، واستخدمت الأردن سلالة محسنة من القمح أُطلق عليها «قمح أم قيس»، وكذلك سلالة محسنة من الشعير عُرفت بـ «شعير مؤتة». كما تبنت السعودية برنامجاً يهدف لاستنباط أصناف ذات جودة عالية وإنتاجية مرتفعة، لقمح

الديورم، من خلال مركز البذور والتقاوي وبنك الأصول الوراثية والنباتية. وينطوي البرنامج على ثلاث مراحل زمنية، وتتسم الأصناف الجديدة بأنها لديها القدرة على التأقلم تحت أي ظروف بيئية.

وفي سياق آخر، أعلنت هيئة الطاقة الذرية المصرية، في مايو الماضي، أنها نجحت في إنتاج طفرات جديدة من القمح ذات جودة إنتاجية عالية، وتستطيع تحمل الأراضي ذات الطبيعة الملحية ومقاومة ندرة المياه. ومن المتوقع أن تسهم الطفرات الجديدة في زيادة معدل الإنتاج بنحو طن للفدان، مقارنة بالأصناف الأخرى المستخدمة، كما أنها سوف تقلص مدة الزراعة، والتي سوف تستغرق نحو ١٤٠ يوماً فقط من بدء الزراعة حتى الحصاد.

٥- التوسع في إنشاء المناطق اللوجستية الحرة لتخزين القمح: من بين السياسات التي لجأت إليها الدول لتعزيز أمنها الغذائي، التوسع في إنشاء المناطق اللوجستية الحرة. وفي هذا السياق، أعلنت مصر، في أواخر العام الماضي، عن تدشين منطقة لوجستية حرة في المنطقة الاقتصادية الحرة لقناة السويس، بهدف زيادة الطاقة الاستيعابية لتخزين القمح والزيوت، فضلاً عن تعظيم الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لتلك المنطقة، وهو ما يسمح بنقل تلك البضائع لعدد من الأسواق العالمية وتفادي الإضرابات الموجودة في سلاسل التوريد العالمية. كما أُعلِن أيضاً، في نوفمبر الفائت، عن تدشين منطقة لوجستية بميناء الإسكندرية، وأنها أول منطقة تُنشأ وفقاً للمعايير العالمية للمناطق اللوجستية.

وعلى جانب آخر، أعلنت الهيئة العامة للموانئ السعودية «موانئ»، في ٤ أكتوبر الماضي، عن توقيع اتفاقية مع مجموعة «جلوب»، وذلك لإنشاء منطقة لوجستية متكاملة في ميناء جدة الإسلامي تسمح بإعادة التصدير. كما وقعت «موانئ» اتفاقاً مع شركة «MEDLOG»، في ٢٣ ديسمبر الماضي، بهدف إنشاء أول منطقة لوجستية متكاملة بميناء الملك عبد العزيز بالدمام، بقيمة تصل إلى ١٠٠ مليون ريال. وكانت «موانئ» قد أبرمت عدداً من الاتفاقيات لإنشاء ٦ مناطق لوجستية، كجزء من «رؤية المملكة ٢٠٣٠»، والتي تهدف لإنشاء ٣٠ منطقة لوجستية بحلول عام ٢٠٣٠. كما أعلنت الإمارات، في ١٩ يونيو الماضي، عن إنشاء مناطق لوجستية في ميناء جدة الإسلامي في السعودية، من خلال اتفاق تم إبرامه بين «موانئ دبي العالمية» و«موانئ» السعودية تصل مدته إلى ٣٠ عاماً. فضلاً عن تعاون «موانئ دبي» في إنشاء منطقة لوجستية في العين السخنة في مصر. كما تجري مناقشات لإنشاء مناطق لوجستية مشتركة بين مصر والأردن، وبين الأردن وتونس.

٦- شراء واستئجار أراضٍ خارج الحدود لزراعة القمح: في ظل سعي الدول لتأمين احتياجاتها الغذائية الاستراتيجية من الحبوب واللحوم، تبنت بعض الدول نهجاً جديداً يقوم على شراء واستئجار أراضٍ خصبة صالحة للزراعة ذات مصادر مياه وفيرة خارج حدودها، فيما يعرف بـ«الحقول والمراعي الأجنبية». ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى عدم صلاحية أو ضعف إنتاجية الأراضي الصالحة للزراعة في تلك الدول، فضلاً عن نقص المياه والجفاف الذي تعانيه تلك الدول، وهو ما انعكس بشكل سلبي على الزراعة، كما يرتبط ذلك برغبة الدول في تأمين احتياجاتها من المواد الغذائية بدلاً من الاعتماد على استيرادها.

وتعد السعودية إحدى الدول التي اتخذت هذا المنحى، نظراً إلى مناخها الصحراوي وضعف موارد المياه لديها، واعتمادها فقط على المياه الجوفية كمصدر وحيد للزراعة، حيث باتت تعتمد بشكل أو بآخر على ما تمتلكه وتستأجره من مزارع وأراضٍ خصبة في السودان وإثيوبيا وأستراليا وكندا وباكستان وتايلاند، وذلك لزراعة القمح والمحاصيل الأساسية. كما تتبنى الإمارات نفس النهج من خلال اعتمادها على أراضيها في كازاخستان والسودان وإثيوبيا. وتتصدر كل من السعودية والإمارات قائمة دول الشرق الأوسط في شراء الأراضي الزراعية خارج حدودها. وتعد إفريقيا من أكثر المناطق بيعاً للأراضي، حيث تعد السودان وموزمبيق وإثيوبيا وليبيريا ونيجيريا ومالي وغانا ومدغشقر من بين أكثر البلدان الإفريقية البائعة أو المؤجرة للأراضي. كما دفعت الحرب الروسية – الأوكرانية دول الخليج نحو مزيد من الاهتمام بمنطقة القرن الإفريقي، لا سيما في إثيوبيا والسودان والصومال وجيبوتي، نظراً إلى الموقع الاستراتيجي لتلك الدول المطل على طرق

التجارة العالمية والمضايق الاستراتيجية المهمة، بجانب ما تملكه من إمكانيات زراعية هائلة، إذ إن ٤٤٪ من مساحتها الزراعية غير مستغلة.

٧- توحيد الجهود الحكومية وغير الحكومية لتعزيز منظومة الأمن الغذائي: اتخذت الدول عدداً من الإجراءات من أجل تعزيز الجهود بما يضمن الحفاظ على منظومة الأمن الغذائي وتعظيم قدرتها على الاستدامة. حيث أعلنت السعودية، في ١٧ يناير من العام الجاري (٢٠٢٣) عن تحويل «المؤسسة العامة للحبوب» لتكون «الهيئة العامة للأمن الغذائي»، والموافقة على الترتيبات التنظيمية لها. وجاءت تلك الإجراءات السعودية في إطار توجه الدولة نحو تعزيز منظومة الأمن الغذائي بما يتماشى مع مستهدفات «رؤية ٢٠٣٠»، وكذلك في مسعى نحو تنفيذ وإدارة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، وتعزيز الجهود الوطنية في هذا السياق. ومن المتوقع أن تقوم الهيئة بدور رئيسي في توحيد كل الجهود الحكومية وغير الحكومية المتعلقة بتعزيز الأمن الغذائي، بما توافق مع توجهات الحكومة السعودية برفع كفاءة الجهات الحكومية.

وعلى جانب آخر، أعلنت الأردن، في ٢٩ أغسطس الماضي، عن تدشين الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي ٢٠٢١-٢٠٣٠، وتعد هذه الاستراتيجية هي الأولى من نوعها التي تطلقها الأردن في مجال الأمن الغذائي، والتي جاءت نتيجة التحديات التي فرضتها الظروف الدولية المتمثلة في أزمة كورونا، واستمرار الحرب الروسية – الأوكرانية، وكذلك تغير المناخ، وهي الأزمات التي ألقت بظلالها على الأمن الغذائي، مع تخوفات بعدم قدرة الدول على تدبير احتياجاتها من المواد الأساسية مثل القمح.

أزمة مستمرة

وختاماً، لم تكن الحرب الروسية – الأوكرانية هي العامل الوحيد المؤثر فيما تعانيه الدول العربية من نقص في مخزونات القمح والحبوب، وهو ما يعني أن الأزمة ستظل مستمرة حتى مع انتهاء الحرب. وهو الأمر الذي يفرض على الدول العربية تبني سياسات جديدة تقوم على تقليل الاعتماد على الخارج في سد الاحتياجات من المواد الزراعية الأساسية مثل القمح والحبوب، سواء من خلال إجراء بحوث للوصول إلى سلالات زراعية تناسب البيئات العربية ذات الطبيعة الصحراوية في أغلبها، وتناسب كذلك ندرة الموارد المائية، وتكون قادرة على التكيف مع التغيرات المناخية. وكذلك لا بد من تبني سياسة عربية مشتركة تتعلق بتعزيز الأمن الغذائي العربي وضمان استمراره، وهو المحور الذي تم وضعه على أجندة مؤتمر الجامعة العربية الأخير، والذي استضافته الجزائر في نوفمبر ٢٠٢٢، فضلاً عن تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية ذات الاهتمام المشترك.